الجمهورية التونسية

مخطط التنمية

2026-2030

التوجهات العامة والأهداف التنموية

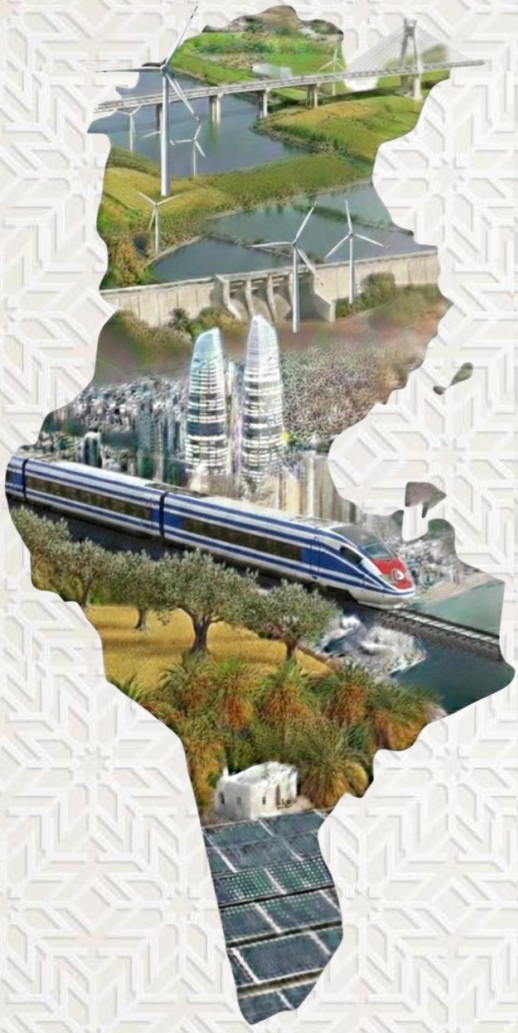

الجمهورية التونسية

مخطط التنمية

2030-2026

التوجهات العامة والأهداف التنموية

قانون عدد 16 لسنة 2026 مؤرخ في 20 جويلية 2026

يتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية 2026-2030(1)

باسم الشعب،

وبعد مصادقة مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه:

فصل وحيد - تتم المصادقة على مخطط التنمية 2026-2030 الملحق بهذا القانون.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

تونس في 20 جويلية 2026.

رئيس الجمهورية

قيس سعيّد

1) الأعمال التحضيرية:

مداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 9 و10 جويلية 2026.

مداولة المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 17 جويلية 2026.

الفهرس

مقدمة 16

الواقع والتحولات والرهانات التنموية 17

1.1.تشخيص الو اقع التنموي 17

1.1.1تحديات ديمغرافية ومكاسب اجتماعية متفاوتة 18

2.1.1. تفاوت هيكلي بين المجالات الترابية وداخلها 27

3.1.1.صمود نسبي للاقتصاد الوطني وتحكم تدريجي في التوازنات 34

4.1.1.اشكاليات بيئية وضغط على الموارد الطبيعية 41

5.1.1. إطار مؤسساتي في حاجة إلى مراجعة 43

2.1. التحوّلات العالمية 44

3.1. الرهانات الوطنية 46

1.3.1 تكريس التنمية الشاملة والعادلة 46

2.3.1 تطوير هيكلة الاقتصاد الوطني وتعزيز إمكانيات خلق الثروة 47

3.3.1 تعزيز الصمود 48

4.3.1 تأمين ديمومة الموارد 48

التوجهات التنموية وأهم الإصلاحات والمشاريع 50

1.2 ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة 50

2.2 تحقيق تنمية مجالية متوازنة 53

3.2. تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية 55

4.2 تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة 61

5.2 تحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام 65

محفظة المشاريع العمومية 67

الإطار الاقتصادي للفترة 2026-2030 73

1.4منوال النموّ 73

1.1.4 المحيط العالمي 73

2.1.4 الآفاق الاقتصادية الوطنية 77

2.4 التمويل والسياسة المالية 91

المتابعة والتقييم 99

الملاحق 100

قائمة الرسوم البيانية

رسم بياني 1: النمو الطبيعي للسكان خلال الفترة 2015-2024

رسم بياني 2: توزيع السكان حسب الفئة العمرية

رسم بياني 3: عدد المتكونين بالجهاز الوطني المقيس للتكوين المهني خلال الفترة 2021-2025

رسم بياني 4: توزيع الخريجين حسب مجال الدراسة في القطاع العمومي

رسم بياني 5: مؤمل الحياة عند الولادة خلال الفترة 2022-2025

رسم بياني 6: مؤشر التنمية الجهوية حسب الأقاليم

رسم بياني 7: مؤشر التنمية الجهوية حسب المعتمديات

رسم بياني 8: مؤشر التنمية الجهوية حسب الولايات

رسم بياني 9: توزيع السكان في الأقاليم حسب الفئة العمرية الوظيفية (15-59 سنة، سنة 2024)

رسم بياني 10: هيكلة السكان حسب المستوى التعليمي (10 سنوات فما فوق)

رسم بياني 11: النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2021-2025

رسم بياني 12: التضخم في العالم خلال الفترة 2021-2025

رسم بياني 13: النمو خلال الفترة 2021-2025

رسم بياني 14: المبادلات التجارية خلال الفترة 2021-2025

رسم بياني 15: العجز الطاقي والميزان الغذائي من العجز التجاري خلال الفترة 2021-2025

رسم بياني 16: العائدات السياحية وتحويلات التونسيين بالخارج خلال الفترة 2021-2025

رسم بياني 17: صافي الموجودات من العملة خلال الفترة 2021-2025

رسم بياني 18: التضخم خلال الفترة 2021-2025

رسم بياني 19: توزيع المشاريع والاستثمارات حسب صنف المشروع

رسم بياني 20: توزيع المشاريع التنموية للبنية الأساسية (لعدد من القطاعات)

رسم بياني 21: توزيع المشاريع التنموية للتجهيزات الجماعية (لعدد من القطاعات)

رسم بياني 22: النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2021-2030

رسم بياني 23: التضخم في العالم خلال الفترة 2021-2030

رسم بياني 24: حجم المبادلات التجارية العالمية خلال الفترة 2026-2030

رسم بياني 25: نسبة الاستثمار من الناتج في العالم خلال الفترة 2026-2030

رسم بياني 26: الدخل الفردي بالدولار

رسم بياني 27: القيمة المضافة للصناعات المعملية

رسم بياني 28: القيمة المضافة للصناعات غير المعملية

رسم بياني 29: القيمة المضافة في قطاع الخدمات

رسم بياني 30: العجز التجاري والعجز الطاقي خلال الفترة 2021-2030

رسم بياني 31: العجز الجاري خلال الفترة 2021-2030

رسم بياني 32: التضخم خلال الفترة 2021-2030

قائمة الجداول

جدول 1: التوزيع السكاني بين الأقاليم

جدول 2: نسبة التمدرس في مختلف المراحل العمرية

جدول 3: مؤشرات المساعدة الاجتماعية

جدول 4: توزيع عدد المشاريع حسب الجهة المقترحة

جدول 5: توزيع المشاريع حسب الأقاليم دون اعتبار المشاريع الوطنية

جدول 6: توزيع الاستثمارات العمومية والمشاريع حسب القطاعات

جدول 7: توزيع الاستثمارات حسب طبيعة التمويل

جدول 8: معدلات النمو حسب القطاعات

جدول 9: أهم الفرضيات المتعلقة بالقطاع الفلاحي

تمهيد

اعتمدت تونس منذ فجر الاستقلال مخططات التنمية كأداة لرسم التوجهات الكبرى، والتي ولإن مكّنت من تحقيق مكاسب في البنى التحتية والمؤشـرات الاجتماعية، إلا أنها ظلّت حبيسـة خيارات مسـقطة لم تلامس جوهر الانتظارات الحقيقية للمواطنين وفشلت في معالجة التفاوت الجهوي وتركت الشباب من أصحاب الشهائد العلمية، خاصة في المناطق الداخلية، يواجه البطالة والتهميش نتيجة غياب رؤية وطنية شاملة.

إن ما شـهدته العقود الماضـية لم يكن مجرد تعثّر في المسـار التنموي، بل كان حصـيلة خيارات لم تنجح في تكريس تطلعات الشـعب والاسـتجابة إلى انتظاراته، مما أدّى إلى تآكل المرفق العمومي وضـرب جودة الخدمات الأسـاسـية من صحة وتعليم ونقل. كما أن المؤسسات العمومية، التي كانت صمّام أمان للاقتصاد الوطني ومحرّكا للنموّ، آلت إلى وضعيات صعبة نتيجة ضعف الحوكمة وتفشّي ممارسات بعيدة كل البعد عن متطلبات التنمية الشاملة والعادلة.

لقد أدّى هذا المسـار إلى اختلال عميق في توزيع الثروة، وفي العدالة الاجتماعية، مما ولّد شـعورا مشـروعا بالضـيم والتهميش لدى فئات واسـعة من المواطنين. وفي هذه المرحلة المفصـلية نؤسـس لمسـار تنموي جديد لا تُختزل فيه التنمية في خيارات مسـقطة من الأعلى، بل هي تكرّس إرادة الشـعب وتخدم مصـلحته، في إطار دولة موحّدة تكفل الكرامة لكافة مواطنيها دون تمييز أو إقصاء.

إن الثورة التونسـية، التي انطلقت شـرارتها المباركة من سـيدي بوزيد في 17 ديسـمبر 2010، كانت صـرخة في وجه الاسـتبداد والظلم، وتجسـيدا لإرادة شـعب نادى بـــ "الشـغل والحرية والكرامة الوطنية". لكن، ورغم ما يحمله هذا الوطن من عمق حضـاري وثروات بشـرية وإمكانيات طبيعية، إلا أن الآمال اصـطدمت طيلة عقد من الزمن بمناورات السـياسـيين والمصـالح الضـيّقة والمطلبيّة المفرطة والارتهان للخارج، مما أدّى لدى جانب كبير من الشـعب التونسـي إلى الشـكّ في قدرة البلاد على تجسيم الشعار الذي جاءت به الثورة.

ومن هذا المنطلق، جاءت لحظة التصـحيح التاريخي، ليتوّج مسـار التحرّر الوطني بالتصـويت يوم 25 جويلية 2022 على دسـتور جديد للجمهورية التونسـية يؤكد العمل على أن "تكون التنمية الاقتصـادية والاجتماعية مسـتمرّة دون تعثّر أو انتكاس في بيئة سـليمة[1]"، ويضـمن الحقوق الأسـاسـية من شـغل لائق وصـحّة وتعليم مجاني وتغطية اجتماعية شـاملة والتوزيع العادل للثروات على أساس مبدأي العدل والإنصاف.

ويتبنّى هذا المسار مقاربة تخطيط تقطع مع المقاربات السابقة وتؤسّس لنموذج تنموي جديد يعيد الاعتبار لدور المواطن في صـياغة السـياسـات العمومية، حيث لم يعد المخطط يُختزل في توجّهات أو خيارات تفرض من الأعلى، بل أضـحى مسـارا

[1] دستور الجمهورية التونسية 2022، التوطئة.

تشاركيّا قائما على مساهمة فعلية للمواطنين، بما يكرّس سيادة الشعب عبر المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم.

وتشكّل هذه المجالس الحلقة المحورية في تشخيص الحاجيات الحقيقية للمواطنين وترتيب الأولويات التنموية وفق خصوصيات كل جهة، مع ضمان انصهارها ضمن رؤية وطنية متكاملة. ويضطلع المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب في هذا المجال بدور أساسي من خلال المصادقة على المخططات الوطنية والإقليمية والجهوية، فضلا عن ممارسة صلاحيات الرقابة والتقييم والمساءلة على تنفيذها.

ويهدف هذا البناء المؤسسي المتكامل إلى إرساء تخطيط تنموي منسجم، يعكس وحدة الدولة وتماسكها، ويستجيب في الآن ذاته لتطلّعات المواطنين، بما يعزّز الثّقة في الدولة ويضمن نجاعة السياسات التنمويّة واستدامة آثارها.

وتجسيدا لهذا المسار التاريخي، رُسمت معالم منهجية إعداد المخطط التنموي 2026-2030، بمقتضى منشور السيدة رئيسة الحكومة عدد 10 بتاريخ 22 أفريل 2025. وهي منهجية تقطع مع المركزية لتعتمد التخطيط التصاعدي انطلاقا من المحلي إلى الجهوي ثم الإقليمي فالوطني تجسيما للبعد التشاركي في رسم الخيارات. إنها عملية بناء وطنية، توكل للوزارات والهياكل العمومية القيام بدورها الطبيعي وهو مرافقة الشعب في رسم خياراته، لا الوصاية عليه. كما حدّد المنشور رزنامة إعداد المخطط ودور الوزارات والهياكل العمومية المعنية في مرافقة المجالس لإعداد تقاريرها. وانطلقت بعد ذلك أشغال إعداد المخطّط بأعمال تحضيرية على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط شملت تجميع الدراسات والإحصائيات والإستراتيجيات القطاعية ووضعها على ذمّة المجالس المنتخبة وإعداد جذاذات موحّدة للمشاريع ومنهجية واضحة لإعداد المخطّطات المجالية.

وفي نفس السياق تمّ تنظيم 09 ملتقيات إقليميّة في الجهات تباعا على جولتين خلال شهري ماي وجويلية 2025. وخصصت الجولة الأولى للتحسيس بأهمية إطار المخطط وتقديم منهجيّة ورزنامة إعداده بينما اهتمّت الجولة الثانية بمتابعة تقدم الأشغال والتواصل مع أعضاء المجالس المنتخبة بهدف مزيد تدعيم جهود الإحاطة وتذليل الصعوبات المعترضة والدعوة لضرورة احترام رزنامة الإعداد المضبوطة، مع تقديم منهجية تأليف المشاريع المقترحة. وشهدت الملتقيات الإقليميّة مشاركة واسعة من ممثّلي المجالس المحلّية والمجالس الجهويّة ومجالس الأقاليم وحضرها عدد من أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومن مجلس نوّاب الشعب.

إن أشغال مرافقة مسار إعداد المخطط في مستوياته المجالية الثلاثة تبرز جهدا ميدانيا استثنائيا، حيث عقدت 3696 جلسة عمل في كافة ربوع الجمهورية، منها 3317 جلسة على المستوى المحلي، كانت بمثابة ورشات كبرى لصياغة المستقبل، ترافق ذلك مع توفير تكوين لفائدة أعضاء المجالس المنتخبة في مجالات التخطيط والبرامج الجهوية والتهيئة الترابية والدراسات الاستراتيجية وحول نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024.

وتجسيدا لخيار بناء دولة قوامها المسؤولية المشتركة، فقد كان التأكيد ثابتا في كل الملتقيات على ضرورة صياغة طموحات المواطنين في إطار الحفاظ على سلامة التوازنات المالية والتعويل على الذات، حماية لسيادة القرار الوطني وتكريسا لوحدة

الدّولة. وفي هذا المسار، كانت الإدارة التونسية السند والمرافق للمجالس المنتخبة، تمدّها بالخبرات والآليات دون أن تمارس عليها أي نوع من أنواع الوصاية. وبفضل هذا التناغم والجهد المبذول من قبل كافة الأطراف، توفّقت أغلب المجالس في إنهاء أشغالها في الآجال التي حددها منشور السيدة رئيسة الحكومة المتعلق بإعداد مخطط التنمية 2026-2030.

وتوازيًّا مع إعداد التقارير المجالية، انطلقت مختلف الوزارات، إضافة إلى رئاسة الحكومة والبنك المركزي التونسي، في إعداد التقارير الخاصّة بها. كما تمّ تحديد 8 محاور تهمّ مواضيع ذات بعد أفقي لكونها تشمل عديد القطاعات في نفس الوقت. واهتمّت هذه المحاور الأفقية بتنمية رأس المال البشري، وبالمشاريع المهيكلة والإستراتيجية، وبالسياسات الاجتماعية، وبالانتقال الرقمي والذكاء الاصطناعي، وبالأمن المائي والغذائي، وبالأمن الطاقي، وبالاستثمار ومناخ الأعمال، وبالسياسات السكّانية.

ومع حلول النصف الثاني من شهر سبتمبر 2025، انطلقت مرحلة التّأليف بين مختلف التقارير وبين مقترحات البرامج والمشاريع. وتمّ في هذا الإطار عقد جلسات متتالية بمقر وزارة الاقتصاد والتخطيط مع ممثلي القطاعات بمعدّل 3 جلسات لكل وزارة للنظر في محفظة المشاريع بعد معالجتها وتبويبها حسب معايير محددة. ولم يكن هذا المسار هيّنا، بل كان تحدّيا تاريخيا تخوضه الجمهورية التونسية للمرّة الأولى، حيث انصبّ الجهد على معالجة محفظة المشاريع النابعة من إرادة الشعب ومن عمق الجهات، لتكون دليلا قاطعا على حيوية هذا الوطن وإصرار أبنائه على البناء والتشييد.

واعتبارًا لأهميّة المخطّط 2026-2030 في المسار التنموي وحرصا على إنجاحه، حظيت أعماله بمتابعة مستمرّة من قبل الحكومة تجلّت خاصّة من خلال تنظيم عديد المجالس الوزاريّة التي خصصت للتداول حول تقدّم أشغاله ومخرجاته الأوّلية. وقد مكّنت هذه المجالس من تحسين التنسيق بين الأطراف المتدخّلة في إنجازه، ومن تجويد وتحسين عدد كبير من عناصره.

وكان للاهتمام الموصول من قبل سيادة رئيس الجمهورية بأشغال المخطط ولحرصه الثابت وتأكيده الدائم على الالتزام بأن يكون المخطط "نابعًا من إرادة المواطنين والمواطنات اعتمادًا على انتظاراتهم وطلباتهم [2]" الأثر الإيجابي والحافز الكبير على التقدّم في مسار إعداده وعلى تحديد توجهاته الكبرى والسياسات والبرامج والمشاريع المتعلقة بها.

ومكّنت عملية التأليف بين التقارير المجاليّة والقطاعية والأفقية من تحديد خمس توجّهات تنموية عامّة ستدخل في إطارها مختلف السياسات والبرامج والمشاريع العمومية المزمع تنفيذها خلال فترة المخطّط. وتتمثّل هذه التوجّهات في "ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة "و"تحقيق تنمية مجاليّة متوازنة" و"تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية" و"تحقيق الأمن المائي والغذائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة" و "تحديث الإطار المؤسّساتي وتكريس نجاعة

[2] لقاء سيادة رئيس الجمهورية بالسيدة رئيسة الحكومة والسيد وزير الاقتصاد والتخطيط يوم 10 مارس 2026. المصدرالصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية.

المرفق العامّ". ومن المؤمّل أن تسهم التوجّهات المعتمدة في كسب رهانات التنمية العادلة والشاملة وتطوير هيكلة الاقتصاد وخلق الثروة وتعزيز الصمود أمام الصدمات الدّاخلية والخارجيّة، إلى جانب تأمين ديمومة الموارد.

وعلى مستوى محفظة المشاريع، أفضت عملية المقاربة والتحكيم إلى برمجة محفظة مشاريع تنموية كان النصيب الأكبر فيها للمشاريع الجديدة وللمشاريع المبرمج تنفيذها على المستوى المحلّي. ويبيّن توزيع المحفظة الانحياز التام والمقصود للمشاريع التي تلامس الحياة اليومية للتونسيين وتضمن كرامتهم، بالإضافة إلى المشاريع المهيكلة في الطرقات السيّارة، والسكك الحديدية وتعبئة المياه والطاقة وغيرها من المجالات.

وإلى جانب المشاريع المقترح ترسيمها بالمخطط، تمّ تكوين "بنك أفكار المشاريع" يضمّ مجموعة من مشاريع المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم سيتمّ وضعها على ذمة المجالس المنتخبة ذات النظر قصد الاستئناس بها عند بلورة مكوّنات المشاريع الخصوصية التكميلية كالبرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة وبرنامج التنمية الفلاحية المندمجة والبرامج الخصوصية البلدية وغيرها من البرامج.

ويكرّس هذا التمشي مسار البناء والتشييد بخطى ثابتة، إيمانا بأن تونس ستبني بسواعد أبنائها وطنا يتّسع للجميع وتؤسس لجمهورية جديدة قوامها الحق والعدل والعمل.

أما على صعيد الأهداف الاقتصادية الجمليّة، فمن المؤمّل تحقيق أهداف طموحة وواقعيّة في آن واحد لعلّ أبرزها تحقيق معدل نموّ للنّاتج الداخلي الخامّ خلال فترة المخطّط يقدر بـ 4.2% مقابل 2.4% خلال الفترة 2021-2025 مع حصر نسبة تضخّم في مستوى لا يتجاوز 5% خلال فترة المخطّط مما يسمح بالمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن. وحرصًا على ديمومة توازنات الماليّة العمومية، فسيتواصل السعي إلى التحكّم في نسبة التداين العمومي في حدود لا تتجاوز 80% وعجز الميزانية إلى ما دون 3% من الناتج المحلى الإجمالي لا خضوعا للإملاءات الخارجية، بل تكريسا لمبدأ التعويل على الذات. ويتطلّب هذا التوجّه مضاعفة الجهد لتنمية الموارد الذاتية للدولة وتطهير المؤسسات العمومية والارتقاء بمردوديتها، لتظلّ ملكا للشعب وقاطرة للاقتصاد الوطني.

ويستدعي تحقيق الأهداف المرسومة التقدّم في مسارات الرّقمنة ومقاومة الفساد ورفع الإنتاجية وتسريع نسق إنجاز المشاريع العمومية وتوفير كلّ الظروف للقطاع الخاص ليتطوّر وليُساهم بقدر أكبر في خلق الثروة وإحداث مواطن الشغل اللائق في إطار تضمن فيه الدّولة "التعايش بين القطاعين العامّ والخاصّ وتعمل على تحقيق التكامل بينهما على قاعدة العدل الاجتماعي[3]".

وتمثّل الأزمات العالمية سياسية كانت أو اقتصادية أو صحية أو غيرها أحد أهم العوامل التي من شأنها أن تعيق تحقيق الأهداف المرسومة، لما لها من تأثير على عديد المتغيرات كالطلب العالمي وأسعار المواد الأولية والطاقة ونسب الفائدة

[3] الفصل 17 من الدّستور.

والاستثمار الأجنبي وتوفّر التمويل الخارجي، وهو ما يتطلّب التكيّف معها في حال حصولها. وفي هذا السياق، ستتمّ متابعة أهداف المخطط، لتحيينها إن اقتضت الضرورة ذلك. وتتمّ المتابعة سنويا في إطار وثيقة الميزان الاقتصادي وكذلك في إطار تقرير نصف مرحلي يتمّ إعداده خلال السنة الثالثة من المخطط.

لقد تمّت صياغة وثيقة هذا المخطط في ثلاثة أجزاء متكاملة ترسم التوجهات العامة والأهداف التنموية، وتؤسس للتنمية المجالية، وتحدّد مضمون السياسات التنموية بناء على مقترحات المجالس المنتخبة وتقارير السياسات العمومية لتكون شاهدا على أن هذا البناء نابع من إرادة التونسيين والتونسيات من أجل مستقبل يستجيب لتطلّعاتهم ويجسّد اختياراتهم.

مقدمة

تقبل تونس اليوم على مرحلة تاريخية ومفصليّة في مسارها التنموي، مرحلة تقوم على الإيمان الراسخ بضرورة تجسيد السيادة الشعبية التي كفلها الدستور وعلى القناعة الثابتة بأن الديمقراطية الحقيقية لن تستقيم أركانها إلا إذا كانت مشفوعة بديمقراطية اقتصادية واجتماعية فعّالة تمكّن المواطن من الاختيار الحر وتجعل المساءلة واقعا ملموسا لا شعارا زائفا وتضمن حقّ جميع الفئات في التوزيع العادل للثروات الوطنية.

ويستند هذا التوجّه إلى رؤية استراتيجية تجعل من كرامة الإنسان وحقوقه محورا وغاية لكل السياسات التنموية، وتكرّس العدالة الاجتماعية والمجالية كخيار وطني ثابت لا رجعة فيه. ويرتكز هذا المسار على إعادة توجيه السياسات العمومية نحو تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص بين مختلف الفئات والجهات، بما يعزّز التماسك الوطني ويرسخ الثقة في مؤسسات الدولة.

وفي إطار هذا البناء الوطني المتجدد، تضطلع المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم بدور محوري لتمثّل قنوات حية للتعبير عن إرادة المواطنين وآليات فعالة لإشراكهم في تحديد الأولويات وصياغة الخيارات التنموية ومتابعة تنفيذها، بما يضمن تجسيد مقاربة تشاركية حقيقية تجعل من المواطن شريكا في القرار وتعزّز نجاعة السياسات العمومية.

لقد تمّ إرساء هذه المجالس لتمثّل آلية مؤسساتية للتشخيص الموضوعي والدقيق للواقع التنموي، بما يقطع مع المقاربات المركزية المفرطة التي ساهمت في تعميق الفوارق وكبح الإمكانات التنموية للجهات. وتتمثّل مهامها في إبراز الخصوصيات المحلية واستثمار المقومات التنافسية لكل جهة، بما يتيح توجيه السياسات العمومية وفق معطيات واقعية تستجيب لاحتياجات المواطنين.

وفي هذا الإطار، سترسم التوجهات الوطنية على قاعدة معطيات ميدانية دقيقة وأولويات معبر عنها محليا، بما يجعلها انعكاسا صادقا لتطلعات المواطنين وانتظاراتهم. ويجسّد هذا المسار تحوّلا نوعيّا نحو نموذج تنموي يقطع مع التهميش والإقصاء، ويرسخ دور المواطن كشريك فاعل في صياغة مستقبله، في إطار دولة تكفل الحقوق وتؤمن مقومات العيش الكريم لجميع مواطنيها.

وتندرج التوجهات التنموية للمرحلة المقبلة ضمن المسار الوطني المتواصل للبناء والتشييد مستندة في ذلك إلى ثوابت وطنية راسخة لا حياد عنها، تتمثّل في تعزيز السيادة الوطنية وترسيخ مبدأ التعويل على الذات وضمان شمولية التنمية وعدالتها. ولا يقتصر هذا المسار على الاستجابة لمتطلبات الحاضر، بل يهدف إلى تعزيز قدرة الاقتصاد التونسي على الصمود ومواكبة التحوّلات العالمية المتسارعة في إطار قرار وطني مستقل.

الو اقع والتحولات والرهانات التنموية

يندرج المخطط التنموي 2026-2030 ضمن مسار وطني يتسم بتقاطع فرص ومؤهلات واعدة مع تحديات هيكلية متراكمة ومخلفات سياسات تنموية سابقة ساهمت في تعميق التفاوت بين الجهات والفئات، وذلك في ظل وضع إقليمي ودولي دقيق تتسارع فيه التحولات الجيوستراتيجية والاقتصادية والتكنولوجية. وقد أفرزت هذه الديناميكيات جملة من الرهانات الوطنية الكبرى التي تقتضي بلورة خيارات استراتيجية واضحة ومندمجة، قادرة على تحويل الضغوط والتحديات إلى رافعة للنموّ والإقلاع الاقتصادي ضمن مسار يكرّس عدالة التنمية وشموليتها ويرتكز على إرساء نموذج تنموي يقوم على إدماج فعلي لمختلف الفئات والجهات في الدورة الاقتصادية، بما يحدّ من الفوارق ويعزّز التماسك الوطني إلى جانب تطوير هيكلة الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على الصمود أمام الصدمات الخارجية وضمان حسن توظيف الموارد وتأمين ديمومتها.

1.1. تشخيص الو اقع التنموي:

عرفت البلاد على مدى السنوات الأخيرة تغييرات شاملة طالت جوهر السياسات التنموية، وأساليب تسيير القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى أدوار مختلف الهياكل الفاعلة في مسار التنمية مما أفرز واقعا مركّبا يتقاطع فيه ما تحقق من مكاسب مع مخلفات السياسات التنموية السابقة التي كرّست مقاربات مجزأة وأفرزت ضعفا في التنسيق بين القطاعات مما حال دون تحقيق الأهداف المرسومة في عديد المجالات.

ومن أبرز المقومات الإيجابية التي تمّ الارتكاز عليها في إعداد مخطط التنمية توفر إرادة وطنية ثابتة للإصلاح والتغيير، تجسدت في إرساء مؤسسات دستورية جديدة تعبر عن إرادة الشعب، إلى جانب المضي قدما في إرساء أسس الثورة التشريعية التي تهدف إلى تجاوز تراكمات الماضي وتفكيك منظوماته، من خلال مراجعة الأطر القانونية والترتيبية وتحديثها بما يكرس مبادئ الشفافية والمساءلة ويؤسس لحوكمة رشيدة وإدارة عمومية أكثر نجاعة.

وسعيا إلى تعزيز الدور الاجتماعي للدولة والقضاء على أشكال التشغيل الهشّ، تمّ دعم منظومة الحماية الاجتماعية وتوسيعها لفائدة الفئات محدودة الدخل، عبر الترفيع في قيمة التحويلات الاجتماعية ومعالجة الأوضاع المهنية الهشّة، بما يضمن الكرامة والعدالة. كما تمّ إيلاء عناية خاصة لتنمية الموارد البشرية لاسيما في مجالات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والصحة والثقافة والشباب والمرأة والطفل وكبار السن، إلى جانب الحرص على المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين وتعزيز آليات الإدماج الاقتصادي وتشجيع المبادرات الجماعية، في إطار رؤية شاملة تكرّس الحقّ في التنمية وتضمن تكافؤ الفرص.

وعلى المستوى الاقتصادي، أمكن تحقيق تحسّن تدريجي في عديد المؤشرات الاقتصادية خاصة منها نسق النموّ والاستثمار والتصدير والتحكم في التضخم بفضل الجهود الرامية إلى مساندة مؤسسات الإنتاج وتقليص العراقيل الإدارية ومساندة المؤسسات التي تمرّ بصعوبات ومعالجة المشاريع المعطلة والشروع في إعادة هيكلة عدد من المؤسسات العمومية قصد دفع الحركية الاقتصادية والتشغيل بالجهات الأقل تنمية إلى جانب تنفيذ استراتيجيات وبرامج وطنية جديدة تشمل بالخصوص مجالات الانتقال الإيكولوجي والانتقال الرقمي وتطوير الصناعة والتجديد وإدارة الموارد المائية والريادة والتكوين والتشغيل.

وفي المقابل، اتسمت الفترة الماضية بتواصل الإشكاليات الهيكلية على عديد المستويات والتي تتجسد بالخصوص في الضعف النسبي لنسق النموّ والاستثمار ونقص تنافسية الصادرات وارتفاع نسبة البطالة وتواصل التفاوت بين الجهات والضغوطات على المالية العمومية إلى جانب الصعوبات المتعلقة بظاهرة الاقتصاد الموازي والعجز التجاري والموارد المائية والإشكاليات البيئية بعدد من المناطق.

1.1.1 تحديات ديمغرافية ومكاسب اجتماعية متفاوتة:

تميّز **الوضع الديمغرافي**، ببروز تحديات جديدة، حيث بلغ عدد السكان 11 972 169 نسمة حسب نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، مسجلا بذلك معدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 0.87 % خلال الفترة 2014-2024. ويعتبر هذا المعدل الأضعف من بين التعدادات العامة للسكان والسكنى علما وأن نسق نموّ عدد السكان بدأ يتراجع منذ تعداد سنة 2004. ويؤكد هذا المؤشر دخول تونس مرحلة ما بعد التحوّل الديمغرافي والتي تتميّز بانخفاض نسب النموّ الطبيعي للسكان الناتج عن انخفاض نسب الولادات واستقرار نسب الوفيات وتغيّر التركيبة العمرية للسكان في اتجاه التهرّم التدريجي بالإضافة إلى جملة من التحوّلات الأخرى تهمّ عدد الزيجات والطلاق والهجرة.

رسم بياني 1: النمو الطبيعي للسكان

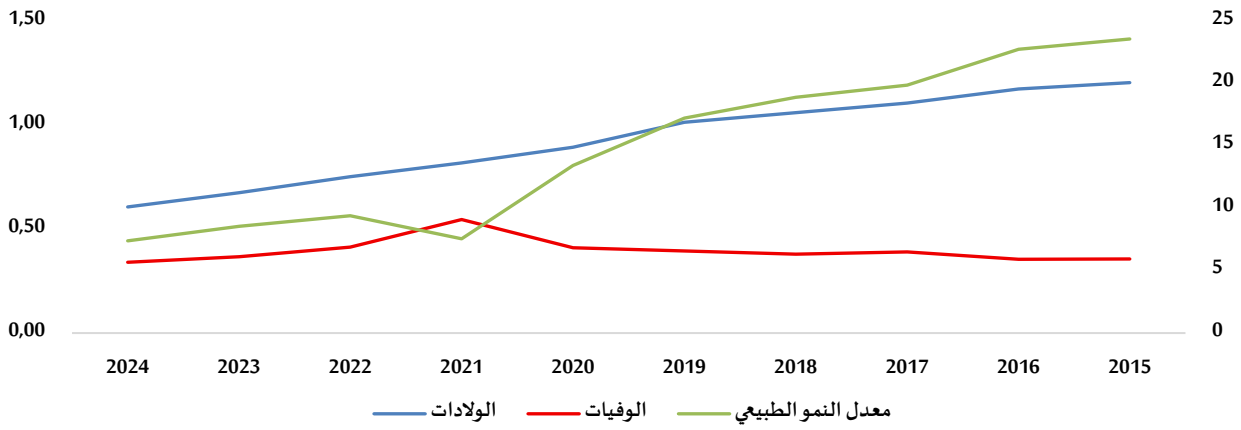

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وشهدت تونس تراجع مؤشر الخصوبة من معدّل 2.3 طفل للمرأة الواحدة سنة 2015 إلى 1.5 طفل سنة 2024 وهو أدنى مستوى تسجّله تونس لتدخل بذلك مرحلة الخصوبة دون مستوى استبدال الجيل وهي مرحلة تعيشها حاليا معظم الدول المتقدّمة. ويفسّر تراجع مؤشّر الخصوبة أساسا بتحسن خدمات الصحة الإنجابية وتحسن المستوى التعليمي للمرأة ودخولها إلى سوق الشغل وتأخّر سنّ الزواج وتأجيل الأمومة بالإضافة إلى عدّة عوامل اجتماعية واقتصادية أخرى.

وقد أدّى الانخفاض الهيكلي للولادات وشبه الاستقرار لنسب الوفيات إلى تغيير التركيبة العمرية للسكان خلال العشرية الأخيرة، حيث تواصل تراجع نسبة الفئة العمرية 0-4 سنوات التي بلغت 6% من مجموع السكان خلال سنة 2024 مقابل 9% سنة 2014. كما شهدت الفئة العمرية 15-59 سنة تراجعا من 64% إلى 60% في حين ارتفعت نسبة السكان من ذوي الفئة العمرية 60 سنة فما فوق لتصل إلى 17% مقابل 12% خلال نفس الفترة.

رسم بياني 2: تطوّر توزيع السكان حسب الفئة العمرية (%)

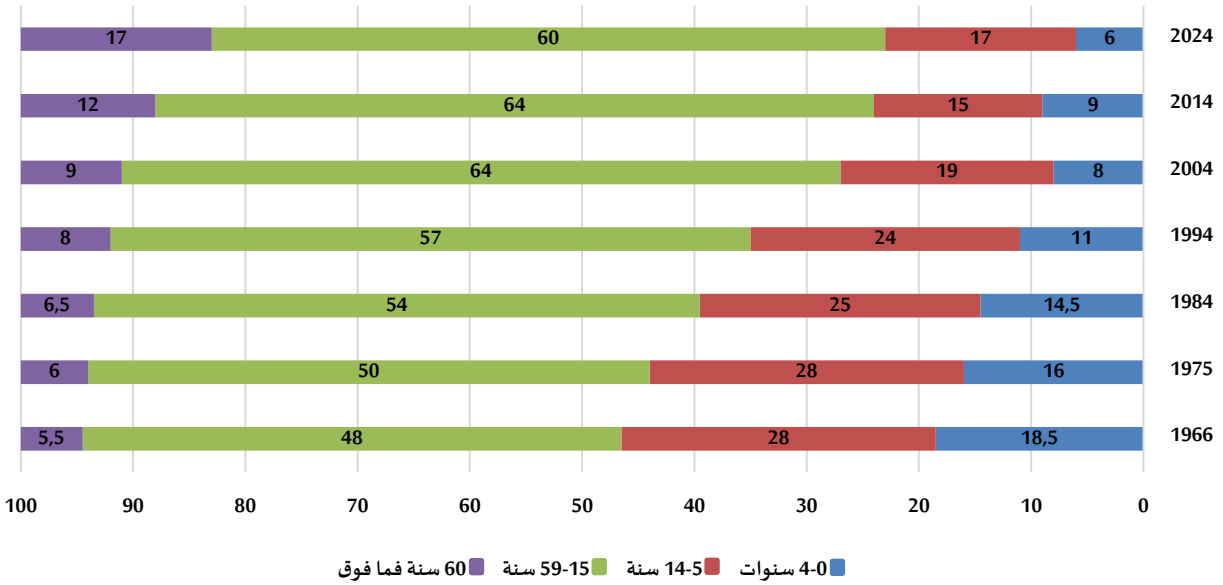

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وتتّضح ديناميكية السكان بشكل أكبر من خلال مؤشر الشيخوخة[4] الذي ارتفع من 49.2% سنة 2014 إلى 73.9% سنة 2024. وفي نفس السياق يؤكد مؤشر نسبة إعالة المسنين[5] هذا المنحى نحو التهرّم السكاني حيث ارتفع من 18.1% سنة 2014 إلى 28% سنة 2024.

وفيما يتعلق بمعدلات الزواج، يُبرز تطور عدد الزيجات خلال العشرية الأخيرة انخفاضًا هيكليًا ملحوظًا حيث بلغ عدد الزيجات 108453 زيجة سنة 2015 مقابل78547 زيجة سنة 2022 ويعكس هذا المنحى التنازلي تحولات مستمرة في مسارات الحياة الزوجية ترتبط أساسا بطول سنوات الدراسة وتأخر سن الزواج وتزايد صعوبة الاندماج الاقتصادي. علما بأن جائحة كوفيد-19 أحدثت سنة 2020 اضطرابًا حادًا ومؤقتًا للزيجات حيث انخفضت إلى 65630 زيجة. كما بيّن التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 ارتفاع متوسّط العمر عند أوّل زواج إلى 35 سنة بالنسبة للرجال و29 سنة بالنسبة للنساء إلى جانب ارتفاع معدّلات العزوبة النهائية مما يؤثر على نسب الولادات ومؤشر الخصوبة.

وتعتبر الهجرة الداخلية والدولية من العوامل المؤثرة على ديناميكية السكان. وقد شهدت الهجرة الداخلية خلال الخماسية 2019-2024 تنقّل 1.1 مليون شخص، مسجلة بذلك انخفاضا مقارنة بالفترة 2009-2014 والتي شهدت تنقل أكثر من 1.6 مليون شخص. في المقابل، عرفت الهجرة الدولية زيادة ملحوظة حيث غادر 156497 تونسي البلاد للاستقرار في الخارج خلال الفترة 2019-2024 مقابل 65927 خلال الفترة 2009-2014. هذا وتهمّ الهجرة في المقام الأول الشباب في سنّ العمل وذوي

[4] عدد الأشخاص الذين سنهم 60 سنة فما فوق مقسوم على عدد الأشخاص الذين سنهم أقل من 15 سنة.

[5] عدد الأشخاص الذين سنهم 60 سنة فما فوق مقسوم على عدد الأشخاص الذين سنهم بين 15 و59 سنة (أي في سن النشاط).

مستوى تعليمي مرتفع نسبيًا، مما يُعزّز العلاقة الوثيقة بين الهجرة والعمل ورأس المال البشري. أما بالنسبة للهجرة الدولية الوافدة، فقد استقرت في حدود 35256 شخص في تونس خلال الفترة 2019 -2024، من بينهم 20703 تونسيين عائدين من الخارج و14553 وافدًا من غير التونسيين. وتشمل الهجرة العائدة في المقام الأول البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و44 عاما.

ويبيّن التوزيع الجغرافي للسكان بعنوان التعداد العام لسنة 2024 وجود تفاوت بين الأقاليم والولايات حيث يتركز السكان بصفة أكبر بالجهات الساحلية مع تأثر التركيبة العمرية خاصة بالنسبة لحصة الفئة العمرية الشابة بسبب الهجرة الداخلية والخارجية وارتباط التنقلات بين الجهات بالبحث عن فرص العمل والكسب.

جدول 1: التوزيع السكاني بين الأقاليم

الأقاليم	تعداد 2024		تعداد 2014
	عدد السكان	النسبة %	النسبة %
الإقليم 1	1560843	13	17
الإقليم 2	3949277	33	29
الإقليم 3	3121821	26	26
الإقليم 4	2046271	17	17
الإقليم 5	1293957	11	11
المجموع	11972169	100	**100**

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

ويبرز **الواقع الاجتماعي** خلال الفترة 2021-2025 تنفيذ حزمة من البرامج والمشاريع والتدخلات ذات الطابع الاجتماعي لا سيما تلك الرامية إلى الحد من الصعوبات التي تجابهها الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل مكّنت من الترفيع في مؤشر التنمية البشرية إلى 0.746 سنة 2023 مقابل 0.731 سنة 2021.

وشملت هذه التدخلات دعم **المنظومة التربوية** وهو ما مكّن من الترفيع في نسبة التغطية بالمدارس العمومية بالسنة التحضيرية من 52.7% إلى 56.9% خلال الفترة 2021-2025 مع تمركز قرابة 63.3% منها بالمناطق الريفيّة و36.7% بالمناطق الحضريّة والمحافظة على استقرار نسبة التمدرس في مختلف المراحل العمرية لتتراوح بين 99.6% و82.2% حسب الفئة العمرية وتخفيض نسب الرسوب والانقطاع في المرحلة الإعدادية لتبلغ على التوالي 13.3% و7.5% مقابل 19.8% و9.3% خلال نفس الفترة فضلا عن تراجع نسبة الانقطاع في التعليم الثانوي إلى 7.9% سنة 2025 مقابل 9.9% سنة 2021.

جدول 2: نسبة التمدرس في مختلف المراحل العمرية

	6 سنوات			11-6 سنة			16-6 سنة			18-12 سنة		
	فتيان	فتيات	المجموع	فتيان	فتيات	المجموع	فتيان	فتيات	المجموع	فتيان	فتيات	المجموع
2021/2020	99,5	99,7	99,6	99,1	99,3	99,2	94	97,1	95,5	76,9	87,8	82,3
2025/2024	99,6	99,6	99,6	99,2	99,2	99,2	94	97,1	95,4	77	87,8	82,2

المصدر: وزارة التربية

ورغم التحسّن المسجل، يبقى الانقطاع والتسرب المدرسي من أبرز التحديات التي تواجه المنظومة التربوية نظرا لتعدّد أسباب هذه الظاهرة بين عوامل اجتماعية واقتصادية مثل الفقر وصعوبة التنقل وعوامل بيداغوجية ونفسية. هذا ولا تزال نسبة الأميّة مرتفعة نسبيا حيث بلغت سنة 2024 معدّل 17,3% وهي تتوزع بين 22,3% للإناث مقابل 12% للذكور.

وساهمت **منظومة التكوين المهني** في تطوير القدرات والمهارات لدى الشباب والأفراد مع ما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل وتطلعاتهم حيث ارتفع العدد من حوالي 61 ألف متكوّن خلال سنة 2021 إلى قرابة 73.9 ألف متكوّن سنة 2025 مع تطوّر نسبي لمنظومة التكوين الخاص الذي استقطب حوالي 24.9 ألف متكوّن سنة 2025 مقابل نحو 14.7 ألف متكوّن سنة 2021. كما تسنّى تنويع التكوين في الاختصاصات التي تواكب الحاجيات الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية وهو ما مكّن من إدماج 80% من المتكوّنين في سوق الشغل على مستوى مختلف القطاعات والاختصاصات[6].

رسم بياني 3: المتكوّنين بالجهاز الوطني المقيس للتكوين المهني (بالألف)

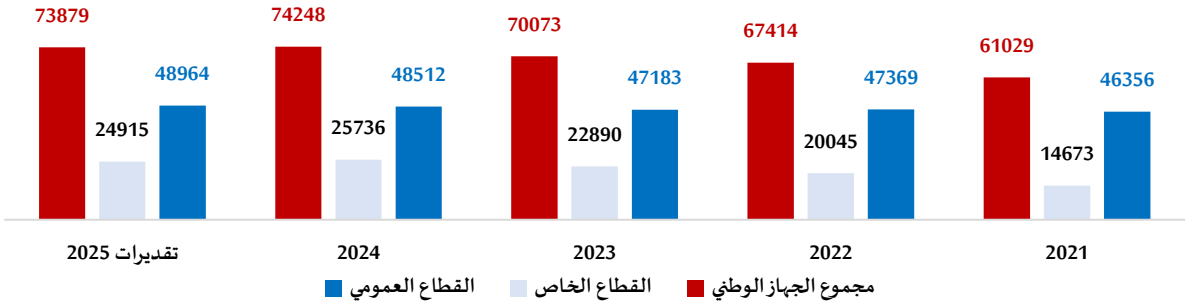

المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

ورغم التقدم الذي عرفته منظومة التكوين فإنّ التطوّر السريع لحاجيات سوق الشغل وانتظارات الراغبين في التكوين وتنمية كفاءاتهم على مستوى مختلف المناطق والجهات يفرض رهانات متعدّدة من أبرزها:

- مواكبة منظومة التكوين للاختصاصات الجديدة والمهن المستقبلية بسوق الشغل الوطني والدولي.

[6] المصدر:وزارة التشغيل والتكوين المهني

- فعالية منظومة التكوين والمتمثّلة في رفع نسبة إدماج المتكوّنين وما تقتضيه من اعتماد صيغ ومناهج تكوين تكون أكثر استجابة لحاجيات المؤسسات الاقتصادية.
- نجاعة منظومة التكوين من خلال العمل على توظيف كل قدرات التكوين وبأقلّ كلفة.

واعتبارا لأهمية **منظومة التعليم العالي** في بناء مجتمع المعرفة وتطوير رأس المال البشري وتعزيز الابتكار تمّ تخصيص ما لا يقلّ عن 3.3% من ميزانية الدولة و1.3% من الناتج المحلي الإجمالي لتطوير القطاع وذلك في إطار السعي إلى بناء منظومة جامعية متكاملة ترتقي إلى المعايير الدولية من حيث الجودة والفاعلية وتستجيب لمتطلبات سوق الشغل وهو ما مكّن من رفع عدد الخرّيجين إلى نحو 71 ألف متخرّج سنة 2024 مقابل حوالي 61 ألف متخرّج سنة 2021. علما بأن حصّة خرّيجي القطاع الخاص ناهزت 17% من مجموع الخرّيجين.

رسم بياني 4: توزيع الخريجين حسب مجال الدراسة في القطاع العمومي (%)

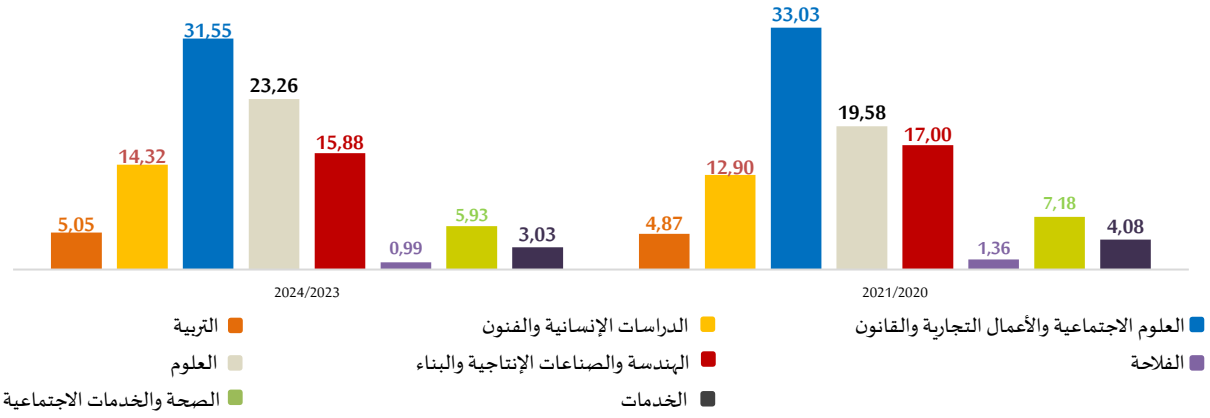

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وانطلاقا من المكانة المرموقة للجامعة التونسية وأهمية مساهمتها في دفع التنمية الشاملة وفتح الآفاق للشباب التونسي والاندماج في سلاسل القيمة الدولية، تكمن رهانات المرحلة القادمة بالخصوص في:

- تنظير الشهادات الجامعية مع المواصفات ومعايير الجودة الدولية.
- رفع حصّة الطلبة بالاختصاصات العلمية والتكنولوجية والمعارف الحديثة.
- تطوير البحث في المؤسسات الجامعية مع تكريس ارتباطه بأولويات التنمية.
- تحسين التصنيف الدولي للجامعات بما يؤهلها لاستقطاب أفضل الأساتذة والباحثين والطلبة من تونس وخارجها ويوفر لخرّيجيها فرصا أكبر في سوق الشغل.

وتضمّنت سياسة الدولة في **المجال الصحّي** عديد الإصلاحات التي تندرج ضمن مقاربة إصلاحية شاملة غرضها تكريس الحقّ في الصحّة وضمان التكافؤ في النفاذ إلى الخدمات الصحية وتحسين جودتها. وفي هذا الإطار، تمّ العمل على تعزيز العدالة الصحية بين الجهات من خلال مواصلة إنجاز المستشفيات والتجهيزات الصحية بالمناطق الداخلية وتقليص الفوارق بين الجهات، إلى جانب تطوير جودة الخدمات الصحية عبر تحديث الأقسام الطبية وتدعيمها بالتجهيزات اللازمة.

كما شملت الإصلاحات محورا أساسيا يتعلق بتدعيم الموارد البشرية الصحية من خلال استقطاب الكفاءات وتحسين توزيعها بين الجهات، فضلا عن الارتقاء بظروف العمل والتكوين المستمر. وفي سياق التحوّل الرقمي، تمّ إطلاق مشاريع هيكلية ضمن محور رقمنة المنظومة الصحية، على غرار إرساء "المستشفى الرقمي" وتطوير خدمات الطب عن بعد وخاصة في مجال الأشعة، بما يساهم في تحسين نجاعة الخدمات وتسريع التكفل بالمرضى.

وتندرج هذه الجهود في إطار أشمل يهدف إلى تعزيز الحوكمة والنجاعة في التصرف في المنظومة الصحية، من خلال تحسين مردودية الهياكل الصحية وتطوير آليات التصرف والتخطيط، بما يدعم قدرة القطاع على الاستجابة لمتطلبات المواطنين. وقد أسهمت مجمل هذه الإصلاحات في تحقيق تحسن تدريجي في المؤشرات الصحية، مع مواصلة العمل على رفع التحديات الهيكلية وتعزيز استدامة المنظومة الصحية.

وفي هذا السياق، تراجع مؤشّر وفيات الرضّع من 15.41 ‰ سنة 2014 إلى 10.66 ‰ سنة 2024 وارتفع مؤمّل الحياة عند الولادة إلى 76.6 سنة للرجال و82.4 سنة للنساء سنة 2024 مقابل 73.8 سنة للرجال و78.7 سنة للنساء وذلك بعنوان سنة 2014.

رسم بياني 5: مؤمل الحياة عند الولادة

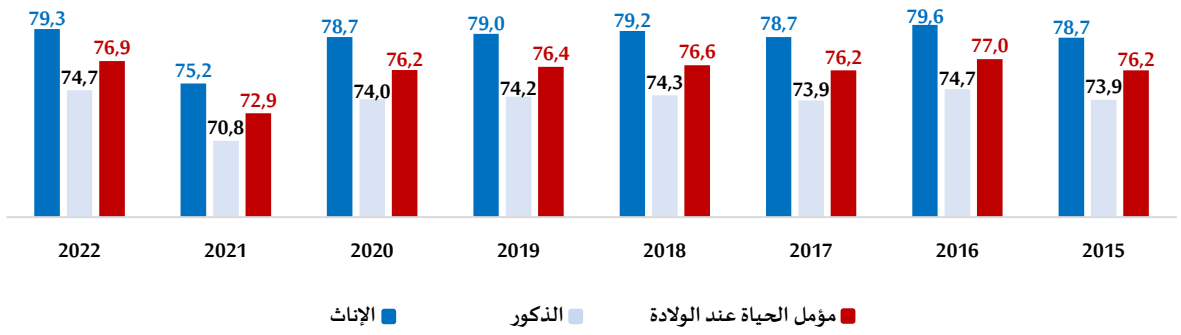

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

ورغم ما يشهده القطاع الصحي من جهود متواصلة لتطوير الخدمات وتحسين مؤشرات الأداء، فإنه لا يزال يواجه بعض التحديات المرتبطة أساسًا بتفاوت توزيع المؤسسات والتجهيزات الصحية بين الجهات، إذ تتركّز حوالي 76% من طاقة استيعاب المستشفيات العمومية بالمدن الكبرى، وهو ما يعكس الحاجة إلى مزيد التوازن في توزيع البنية التحتية الصحية على المستوى الوطني.

كما شهد عدد المؤسسات الاستشفائية العمومية استقرارًا نسبيًا، حيث بلغ 2288 مؤسسة سنة 2024 منها 2104 مركز صحّة أساسيّة. وبالتوازي مع ذلك، سجل معدل الأسرّة لكل ألف ساكن في القطاع العمومي تراجعًا طفيفًا من 1.92 سنة 2021 إلى 1.87 سنة 2024. ويرتبط هذا التطور أساسًا بوتيرة إنجاز مشاريع التوسعة والتجديد بالمؤسسات الاستشفائية العمومية، والتي تتطلب مزيدًا من الدعم والاستثمار لمواكبة الطلب المتزايد على الخدمات الصحية.

وفيما يتعلق بالموارد البشرية، بلغ عدد الأطباء 15315 طبيبًا سنة 2024، أي ما يعادل 12.79 طبيبًا لكل 10 آلاف ساكن. ويشكل أطباء القطاع العمومي حوالي 39.2% من مجموع الأطباء. وتبرز هذه المعطيات التحولات التي يشهدها سوق الخدمات الصحية، بما في ذلك تنامي جاذبية القطاع الطبي الخاص وحركية الكفاءات الطبية وشبه الطبية، وهو ما يستدعي مواصلة الجهود لتعزيز جاذبية القطاع العمومي وتحسين جودة خدماته، خاصة بالمناطق الداخلية، بما يضمن مزيدًا من التوازن في توفير الموارد البشرية الصحية وتيسير نفاذ كل الفئات إلى الخدمات الصحية.

ومن أجل **الحدّ من البطالة وخلق فرص عمل لائقة ودائمة**، شهدت سياسة التشغيل خلال الفترة 2021-2025 اعتماد آليات وبرامج غرضها دعم التشغيل والإدماج المهني وشملت بالخصوص خدمات دعم المؤسسات الاقتصادية لرفع قدرتها التشغيلية وتشجيع العمل المستقل ومشاريع الريادة والاستقطاب نحو القطاع المنظم وتحسين تشغيلية مختلف فئات الباحثين عن الشغل.

وفي هذا الإطار تمّ تركيز منصة المبادر الذاتي ووضع إطار قانوني للشركات الأهلية ودفع نسق إحداثها وتكريس الادماج الاقتصادي والاجتماعي لفائدة الفئات الهشّة كالمرأة والأشخاص ذوي الحاجيات الخصوصية. وقد مكّنت هذه التدخلات من الحدّ من البطالة لتستقر في نسبة تناهز 15.2% خلال سنة 2025 مقابل المستويات المرتفعة لسنتي 2020 و2021 حيث بلغت على التوالي 18% و17.9% في علاقة بتداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية.

تتمثّل رهانات التشغيل في تونس في معالجة الطابع الهيكلي للبطالة، خاصة في صفوف الشباب والفتيات وحاملي الشهادات العليا، إلى جانب الحدّ من التفاوت الجهوي في فرص النفاذ إلى الشغل، لا سيما بالمناطق الداخلية. وفي هذا الإطار، تركّز الاهتمام على جملة من المحاور المتكاملة، من أبرزها دفع المبادرة والاستثمار الخاص لاسيما في القطاعات ذات القدرة التشغيلية العالية، ودعم الشركات الأهلية في إطار تعزيز المبادرات الجماعية كرافد من روافد الاقتصاد التضامني بما توفّره من آليات لتعبئة الموارد المحلية وخلق ديناميكية اقتصادية تساهم في الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

كما تمّ العمل على تشجيع بعث المشاريع الجديدة لفائدة الشباب وتيسير نفاذهم إلى التمويل والإحاطة، إلى جانب معالجة أشكال التشغيل الهشّ خاصة لدى النساء في الوسط الريفي، عبر تطوير صيغ عمل لائقة ومستدامة.

وفي ذات السياق، تواصل تعزيز نجاعة منظومة التشغيل وتطوير برامجها وآلياتها في اتجاه تحسين التشغيلية وملاءمة المهارات مع حاجيات سوق الشغل وإدماج الفئات المستهدفة ضمن الوحدات الاقتصادية بما يحقق تنمية أكثر شمولًا واستدامة.

وبهدف تحقيق **العدالة الشاملة وضمان التماسك والتضامن المجتمعي**، تركزت التدخلات في الفترة 2021-2025 على تنويع البرامج الاجتماعية وتعزيز الحماية الاجتماعية لفائدة العائلات محدودة الدخل واستهداف الفئات الهشّة لضمان نفاذها إلى المساعدات الظرفية والاستثنائية خاصة خلال فترات الأزمات. وقد ارتفعت التغطية بأنظمة الضمان الاجتماعي إلى نسبة 87.9% سنة 2024 مع توفير تغطية شاملة في القطاع العمومي مقابل 79.5% في القطاع الخاص. وبلغت القيمة الجمليّة للخدمات المقدمة حوالي 18 مليار دينار أي نحو 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يبرز أهمية منظومة الضمان الاجتماعي ودورها المحوري في إعادة توزيع الدخل وتحقيق التّماسك الاجتماعي.

كما سجّل الأجر الأدنى المضمون زيادات متتالية بما يعكس سعي الدولة إلى ضمان حدّ أدنى من القدرة الشرائية للفئات ذات الدخل المحدود إلى جانب تطوّر عدد المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي ليبلغ 377 ألفًا سنة 2025 وتوزيع بطاقات العلاج المجاني لفائدة نحو 320 ألف منتفع خلال سنة 2025 مقابل 243 ألف خلال سنة 2021 مع مراجعة معايير الاستحقاق بغرض تحقيق نجاعة أكبر.

وقد مكّن هذا التمشّي من مضاعفة تدخلات الدولة في المجال الاجتماعي الموجّهة للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل والفئات الهشّة من حوالي 744 م د إلى 1439 م د خلال الفترة 2021-2025.

جدول 3: مؤشرات المساعدة الاجتماعية

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
عدد المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي (بالألف)	243	248	338	356	377
عدد المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني (بالألف)	243	248	338	320	320
عدد المنتفعين بالتعريفات المنخفضة (بالألف)	620	623	622	472	472

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية

وعلى أهمية الجهود المبذولة، لا زالت المنظومة الاجتماعية تواجه إشكاليات في علاقة خاصة بالمستوى المرتفع نسبيا لمعدلات الفقر رغم تراجعها خلال الفترة الأخيرة حيث بلغت نسبة الفقر 16.6% سنة 2021 مقابل 23.1% سنة 2005 وتناهز نسبة الفقر المدقع 2.9% مقابل 7.4% خلال نفس الفترة. وتتضمن هذه النسب تفاوتا حسب الوسط حيث تبلغ نسبة الفقر بالمناطق غير الحضرية 24.8% مقابل 12.7% بالوسط الحضري[7].

كما اتّسمت الفترة المنقضية بتطوير التشريعات وتوفير الآليات والبرامج الرامية إلى مزيد **الإحاطة بالمرأة** اقتصاديا واجتماعيّا ودعم مكانتها في الأسرة وفي المجتمع إلى جانب **النهوض بالأسرة** خاصة بإصدار القانون عدد 44 لسنة 2024 المؤرخ في 12 أوت 2024 المتعلق بتنظيم عطل الأمومة والأبوّة في القطاعين العمومي والخاص. كما تواصلت **رعاية وحماية الطفولة** دون تمييز وتهيئة الفرص المتكافئة لتطوير مهارات الأطفال وتنشئتهم في بيئة سليمة وآمنة، وهو ما مكّن من رفع نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة إلى 43% سنة 2025 خاصة بالمناطق الداخلية والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية. هذا فضلا عن إيلاء الاهتمام **بكبار السن** في الأسرة والمجتمع خاصة الذين يعيشون في وضعيات هشّة من خلال التشجيع على رعاية المسنين ضمن الإطار العائلي وتوفير خدمات الإحاطة ومزيد تدعيم مراكز كبار السن.

[7] المعهد الوطني للإحصاء

وفي مجال **العناية بالطفولة**، تعدّدت الإجراءات المتعلقة بدعم نوادي ورياض الأطفال وتوفير خدمات التعليم التحضيري وتقديم خدمات الرعاية وأطر حماية الأطفال بكل الجهات. وبلغت نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة 43% على المستوى الوطني مع تسجيل نسبة أقل تبلغ 35.4% في المناطق الريفية.

وفي سياق تطوّر المجتمع التونسي والتغيرات المتواصلة لأنماط العيش، حظيت الأسرة بمكانة محورية باعتبارها المنطلق لتأمين التماسك الاجتماعي وبناء الجيل الجديد وإيجاد التوازن المنشود للمجتمع. وقد تمّ العمل بالخصوص على:

- رفع نسبة النشاط لدى النساء والتي تبلغ 33.6% من مجموع السكان النشيطين وتسهيل نفاذ المرأة في الوسط الريفي إلى الموارد ووسائل الإنتاج، فضلا عن تحسين ظروف العمل والنقل للعاملات في القطاع الفلاحي وتمتيعهن بالتغطية الاجتماعية التي بلغت 13.2% سنة 2024.
- تدعيم الآليات الخصوصية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.
- مزيد تطوير الخدمات والمرافق خاصة بالجهات الداخلية لفائدة الأطفال والمرأة وكبار السنّ.

وفي إطار مزيد **العناية بالشباب** وتعزيز إدماجهم في مسار التنمية، تمّ إعداد الاستراتيجية الوطنية للشباب في أفق 2035، التي تهدف بالأساس إلى تعزيز المواطنة والمشاركة المدنية عبر دعم انخراط الشباب في الشأن العام وترسيخ قيم المسؤولية والانتماء، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب من خلال مرافقة المبادرات ودعم إدماجهم في الدورة الاقتصادية.

وتضمّنت الإنجازات بالخصوص تطوير البرامج الموجهة للشباب، ودعم الفضاءات الشبابية، وتنويع الأنشطة الثقافية والرياضية، بالإضافة إلى الشروع في إدماج البعد الرقمي في الخدمات الشبابية.

ورغم هذه الجهود، فان عديد التحدّيات لاتزال قائمة وتتمثّل خاصة في محدوديّة مشاركة الشباب في الشأن العام، وتراجع الإقبال على الهياكل الموجّهة للشباب، إلى جانب نقص تكوين المنشطين وضعف البنية التحتية الرقمية. كما يمثّل الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب للفئة العمرية 15-24 سنة نسبة مرتفعة تناهز 20.9% (23,4% لدى الذكور مقابل 18,4 % لدى الإناث)، وترتفع هذه النسبة لدى الفئة العمرية 15-34 سنة لتصل إلى32.3% (27,3% لدى الإناث و 37,3% لدى الذكور).

وفي مجال **السكن**، تمّ العمل على تدعيم السكن الاجتماعي عبر توسيع مجال البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي ليشمل البناء الذاتي. كما تمّ إنجاز آلاف المساكن الجديدة لتعويض المساكن البدائية فضلا عن توفير مقاسم اجتماعية واقتناء وتهيئة أراض صالحة للبناء من قبل الوكالة العقارية للسكنى بسعر تفاضلي لتكوين مخزون عقاري يدعم تدخّلات الدولة في هذا المجال.

كما تمّ تدعيم تدخلات مختلف البرامج الوطنية للسكن على غرار برنامج السكن الأول إلى جانب توسيع تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء، لا سيما في الجهات التي تشهد ضغطا عمرانيا متزايدا مع الحرص على التحكم في كلفة المشاريع حتى تتلاءم والقدرة على السداد لمختلف الشرائح الاجتماعية وذلك بالإضافة إلى العمل على تطوير آلية الكراء المملّك أو البيع

بالتقسيط ضمن الآليات المعتمدة من قبل الباعثين العقاريين العموميين بما يساهم في تنويع صيغ التملك وتعزيز الدور الاجتماعي للدولة في ضمان النفاذ إلى السكن اللائق.

2.1.1. تفاوت هيكلي بين المجالات الترابية وداخلها:

مثّلت التفاوتات التنموية بين الجهات والولايات أحد أهم الإشكاليات على مدى العقود الماضية حيث أسهمت بشكل مباشر في هشاشة الوضع الاجتماعي والاقتصادي بمختلف أبعاده وأدّت إلى توسّع مظاهر الإقصاء وضعف توظيف الإمكانات والموارد المتاحة خاصة بالجهات الداخلية.

ويبيّن تطوّر **مؤشر التنمية الجهوية** لسنة 2024 تواصل التفاوت التنموي لا على مستوى الأقاليم والجهات فيما بينها فحسب وإنما أيضا داخل كل منها. وتظهر النتائج تصدّر الإقليم الثاني الترتيب الوطني يليه على التوالي الإقليم الخامس والإقليم الثالث والإقليم الرابع والإقليم الأول.

وفي ذات السياق يبرز هذا المؤشر تباينا في مستوى التنمية بالمعتمديات داخل عدد من الولايات.

رسم بياني 6: مؤشر التنمية الجهوية حسب الأقاليم

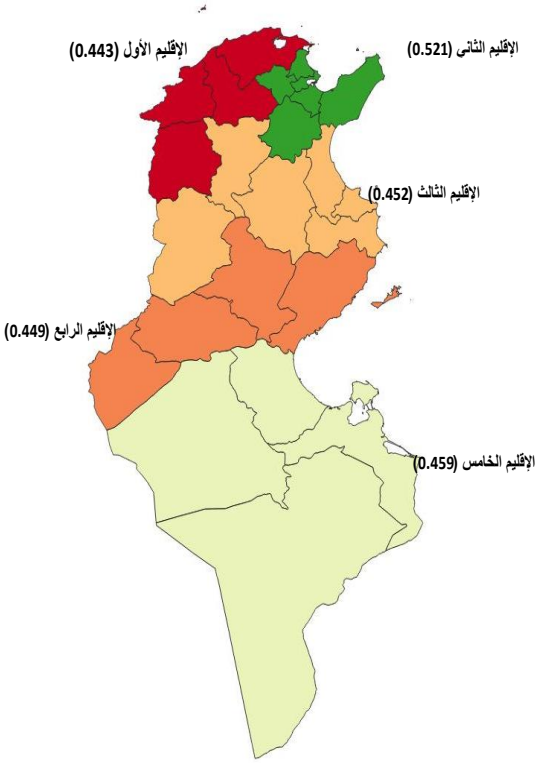

رسم بياني 7: مؤشر التنمية الجهوية حسب المعتمديّات

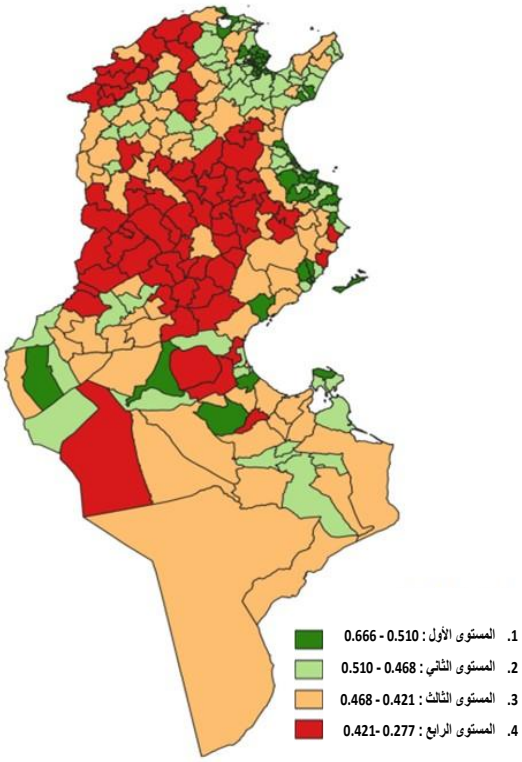

رسم بياني 8: مؤشر التنمية الجهوية حسب الولايات

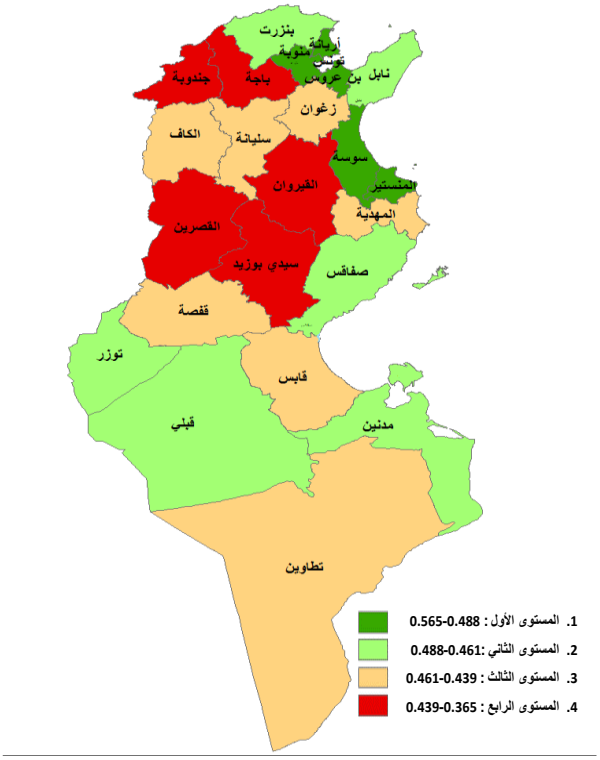

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

ويعزى التفاوت التنموي المجالي على **المستوى** الاجتماعي **وظروف العيش** إلى نقص المرافق وضعف الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية والتكوينية والثقافية والرياضية والتي تشهد تباينا كبيرا في توزيعها بين مراكز الولايات وبقية المعتمديّات مع تفاوت نسب البطالة وتوسّع ظاهرة التشغيل الهش داخل الجهة الواحدة وارتفاعها بالمناطق ذات الإشكاليات الخصوصية.

وتعرف المناطق الداخلية صعوبة في **النفاذ إلى الآليات والبرامج العمومية** خاصة التي تتمّ إدارتها مركزيا، إضافة إلى نقص الموارد البشرية على المستوى الجهوي والمحلي لا سيما بالإدارات التي تسدي خدمات للمواطنين في ظل ضعف الرقمنة. كما يبرز عدم تجانس البرامج العمومية مع طبيعة الإشكاليات الخصوصية للمعتمديّات الأقلّ تنمية وتنامي ظاهرة التسرّب والانقطاع المدرسي، وعدم ملاءمة بعض عروض التكوين لتطلعات الشباب، إلى جانب تفاقم ظاهرة النزوح نحو المدن الكبرى ونقص السكن الاجتماعي وتنامي البناء الفوضوي.

وفي جانب آخر، من المهم الإشارة إلى تمتّع كافة الجهات **بقدرات بشرية** هامة لتشكل رافدا أساسيّا لتطوير أنشطة اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية مبنيّة على المعرفة والتجديد والمهارات الحرفية حيث تبلغ نسبة السكان في سنّ النشاط على المستوى الوطني 60.3% وذلك وفقا لإحصائيات التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024.

رسم بياني 9: توزيع الفئة العمرية للسكان(15-59 سنة) حسب الأقاليم

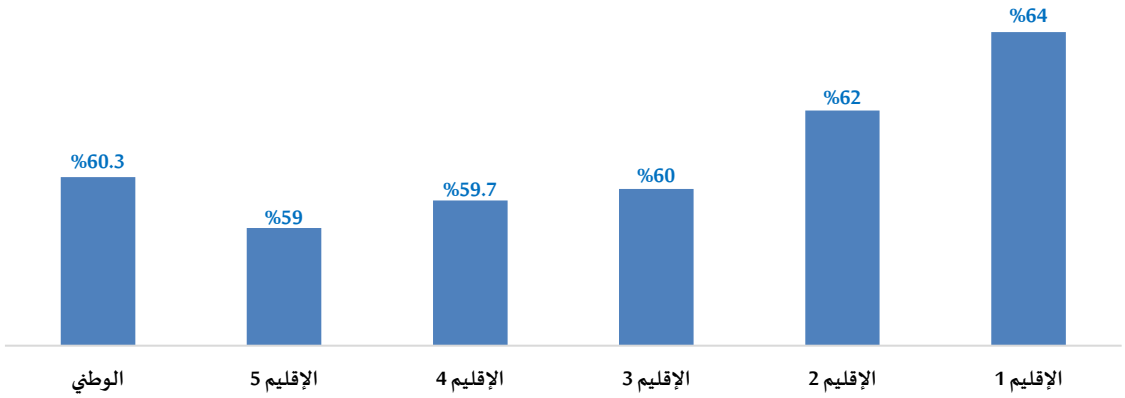

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

كما أبرزت نتائج **التعداد العام للسكان والسكنى** لسنة 2024 تطوّر المستوى التعليمي للفئة العمرية 10 سنوات فما فوق، حيث تبلغ نسبة السكان الذين لهم مستوى التعليم الثانوي 43% ونسبة السكان من مستوى التعليم العالي 16.8% وهي نسب نوعية وفي تحسّن عبر الفترات.

رسم بياني 10: توزيع السكان 10سنوات فما فوق حسب المستوى التعليمي والإقليم(%)

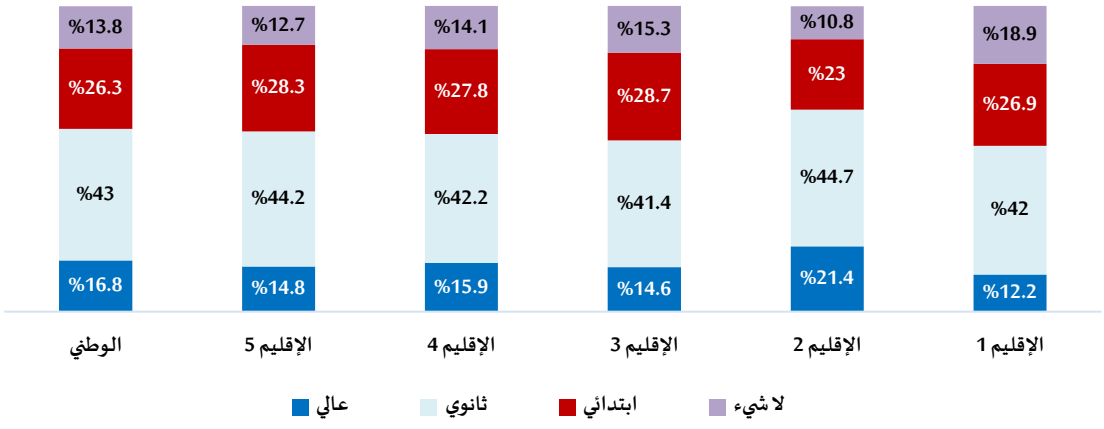

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وعلى **المستوى الاقتصادي**، أثّرت الإشكاليات التنموية الهيكلية المتراكمة سلبا على تطوّر النشاط في الجهات الداخلية وعلى جاذبيتها وقدرتها على استقطاب الاستثمارات. وتتجلّى هذه الإشكاليات بالأساس في ضعف البنية الأساسية ونقص تهيئة المناطق الصناعية وتعقّد الوضعية العقارية وما ينجرّ عنها من صعوبات في استغلال الموارد المحلية وتثمينها إضافة إلى محدوديّة التنويع

الاقتصادي وهيمنة الأنشطة التقليدية في عديد الجهات. وقد أدّى تركز النسيج الاقتصادي ولا سيما المؤسسات الخاصة والمصدّرة بالمدن الكبرى إلى تعميق الفوارق المجالية وإضعاف ديناميكية الاستثمار ببقية الجهات.

وتتّسم الجهات والمناطق الداخلية بأهمية الأنشطة الفلاحية والاستخراجية خاصة المنجمية مقابل محدوديّة المؤسسات الصناعية والخدماتية. ورغم المكانة التي يحظى بها القطاع الفلاحي بالجهات الداخلية واعتباره موردا أساسيا للرزق، إلا أنه يواجه عديد التحدّيات الهيكلية المتمثّلة أساسا في ضعف مردودية الإنتاج لصغار الفلاحين وصعوبة النفاذ إلى الأسواق فضلا عن نقص الاستثمار الخاص في مجالات تثمين المنتوجات الفلاحية والصناعات التحويلية. كما تشهد المناطق السقويّة صعوبات بفعل الاستغلال المفرط للموارد المائية مع تزايد ظاهرة التملّح بما يهدّد استدامة النشاط الفلاحي ويحدّ من قدرته على لعب دور محوري في التنمية المجالية رغم ما يزخر به من إمكانات لخلق الثروة وفرص الشغل بالجهات الداخلية والريفية.

ومن هذا المنطلق، يتطلّب كسب رهانات التنمية الاقتصادية بالجهات توفير مقاربات قادرة على توظيف المقوّمات الدافعة والتي تشمل بالخصوص الميزات التفاضلية والموارد البشرية والمعرفية والطبيعية الخصوصية لكل جهة بما يتوافق والأولويات والأهداف الاستراتيجية لهذه المرحلة. وتشمل هذه الرهانات بالخصوص أهم المحاور التالية:

- النهوض بالأنشطة الفلاحية وتحسين أنماطها ومردوديتها باعتبارها ركيزة أساسية لدعم التشغيل وتحسين مستويات الدخل بالجهات فضلا عن مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير منتجات قابلة للتصدير.
- تنمية النسيج الصناعي بالجهات الداخلية واستقطاب الاستثمارات الواعدة ذات الطاقة التشغيلية العالية ودعم صناعات التحويل على عين المكان وتطوير منظومات الإنتاج المحلية والجهوية.
- تركيز مشاريع الطاقات المتجدّدة والاستثمار في الكفاءة الطاقية والاقتصاد الأخضر على مستوى المناطق والجهات الداخلية بما يساعد على استثمار خصائصها الترابية والاقتصادية وتحسين تنافسيتها.
- تطوير السياحة البديلة بالمناطق والجهات بغرض تنويع العرض والاستفادة من ثراء مخزون الصناعات التقليدية والمنتجات المحلية والموارد الطبيعية والخصائص الحضارية لكل المناطق والجهات.

ويسمح تعدّد **المنظومات الاقتصادية** بتعزيز التكامل الجهوي والإقليمي عبر ربط حلقات الإنتاج والخدمات اللوجستية والتحويل والتثمين لتطوير منظومات إنتاجية منسجمة قادرة على تلبية حاجيات السوق الوطنية والتوجّه بكفاءة نحو التصدير. ويعزّز النهوض بهذه المنظومات الاقتصادية على مستوى كافة الأقاليم إمكانية تطوير سلاسل قيمة مندمجة بفضل تنوّع المزايا التنافسية في كل إقليم.

وتمثّل **البنية الأساسية** أحد المقوّمات الهيكلية الداعمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفر شبكة واسعة من الطرقات السيارة والوطنية والجهوية التي تربط مختلف الأقاليم، حيث يبلغ طول شبكة الطرقات المرقمة حوالي 20 ألف كلم منها 743 كلم من الطرقات السيارة، و4750 كلم من الطرقات الوطنية، و6513 كلم من الطرقات الجهوية، و5940 كلم من الطرقات المحلية إضافة إلى 2044 كلم أخرى في طور الترقيم. كما يبلغ طول الشبكة الحديدية حوالي 2200 كلم، إضافة إلى شبكة المسالك الريفية والفلاحية التي تشكّل جميعها شريان التنقل بين أحواض الإنتاج والعمل ومراكز العمران والتسويق.

وتوفّر شبكة المنافذ الحدودية مع الجزائر وليبيا والتي تشمل 11 معبرا حدوديا و7 موانئ و9 مطارات، إمكانات هامّة لتحويل بلادنا إلى منصة لوجستية قادرة على استقطاب الاستثمارات العالمية المباشرة نحو الجهات الداخلية وتنشيط المبادلات التجارية مع محيطها الإقليمي والدولي.

ويكمن الرهان في تحويل كل المعابر إلى مصدر إشعاع تنموي عبر خلق خدمات المساندة واللوجيستيّة لتسهيل المبادلات التجارية واستقبال الوفود من السياح والتونسيين بالخارج بما يدعم حركية التنمية بكل الجهات. كما تكتسب الحدود المشتركة مع الجزائر وليبيا أهميتها من خلال ما تختزله من فرص لتكون رافعة اقتصادية وتنموية للمناطق والجهات الحدودية وتطوير التعاون الاقتصادي ليشمل الخدمات اللوجستية والنقل والطاقة فضلا عن إمكانات إنشاء مناطق اقتصادية مشتركة قادرة على خلق فرص للاستثمار والتجارة بما يسهم في تقليص التهريب عبر الحدود ومقاومة الاقتصاد الموازي.

وفي ذات السياق، تتميّز تونس ببيئة دافعة للتجديد والابتكار مكّنت من اكتسابها موقعا متقدما في مجالات البحث والتطوير في مختلف المعارف وذلك بفضل ثراء المخزون المعرفي للموارد البشرية في عديد الاختصاصات لاسيما منها التكنولوجيات الرقمية والصناعية والطبية الحديثة إلى جانب تعدّد الأقطاب التكنولوجية المختصة ونسيج المؤسسات الصناعية والخدماتية وكذلك شبكة المؤسسات الجامعية ومراكز البحث والابتكار بما يسهم في تطوير منظومات الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

ويكمن الرهان في تركيز مخرجات منظومة البحث العلمي والتطوير على الأولويات الوطنية لاسيما المساهمة في إيجاد الحلول للإشكاليات الجوهرية لمجالات الأمن الغذائي والمائي والطاقة والصحة والبيئة وتحسين أداء منظومات الإنتاج بمختلف الجهات والأقاليم خاصة في ضوء الضغوط المناخية المسجلة.

وعلى مستوى **الاستثمار**، يعدّ ضعف حجم الاستثمارات وبالأخص في الجهات والمناطق الداخلية من أبرز المشاغل التنموية المطروحة. وتبرز أعمال التشخيص بالخصوص تعطّل إنجاز عديد المشاريع العمومية المبرمجة على مستوى كل الجهات مما أثر على وتيرة التنمية وتوفير مقوّمات حفز الاستثمار بها إضافة إلى ضعف ثقافة المبادرة الخاصة والعوائق المرتبطة أساسا بالإجراءات والتراخيص الإدارية وصعوبة النفاذ إلى العقار والتمويل ونقص البنية التحتية الداعمة للاستثمار خاصة بالجهات الأقل تنميّة.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية كسب رهان دفع الاستثمار العمومي في الجهات كدعامة لتجسيم شمولية التنمية مع إعطاء الأولوية لتطوير البنية التحتية للطرقات والمسالك الفلاحية وتسريع وتيرة إنجاز المناطق الصناعية المهيئة وتطوير وتنويع عروض التكوين مع توفير خدمات النقل العمومي والاتصالات والماء والكهرباء والتطهير وغيرها وتحسين النسيج العمراني وخدمات التربية والصحة بكل المناطق والجهات، بما يعزّز جاذبيتها ويخلق شروطا أفضل لاستقطاب الاستثمار الخاص والاستقرار بها.

ويعدّ رهان النهوض بالاستثمار الخاص من المقوّمات الرئيسية لدفع حركية التنمية خاصة في ظل محدودية المؤسسات الصناعية والخدماتية المنتصبة بالمناطق والجهات الداخلية. ويبرز التشخيص أنه بالتوازي مع توفّر عديد الميزات التفاضلية والموارد القابلة للاستغلال لا يزال الاستثمار الخاص ضعيفا بهذه الأخيرة نتيجة تعدّد الصعوبات خاصة منها الإشكاليات

العقارية ونقص مساندة مؤسسات التمويل وضعف ثقافة ريادة الأعمال وبعث المشاريع من قبل الشباب بسبب محدودية الإحاطة والمرافقة الخصوصية الكافية خلال كامل مراحل إنجاز المشروع.

وعلى مستوى **التهيئة الترابية والتعمير**، يبرز تشخيص الوضع الحالي عدّة إشكاليات وصعوبات أهمّها التفاوت الكبير بين الجهات في مجال التوزيع السكاني والأنشطة الاقتصادية، وتواصل ظاهرة الهجرة من المناطق الداخلية إلى تونس الكبرى والشريط الساحلي بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات البشرية والمادية للجماعات المحلية بما يحدّ من دورها في تنظيم المجال الترابي والعمراني وتكوين المدخرات العقارية. وقد ساهمت هذه الاختلالات في تفاقم البناء الفوضوي والتوسّع العمراني العشوائي والذي تسبب في زيادة الضغوط على البنية التحتية والخدمات الأساسية وبالتالي ارتفاع كلفة التدخلات العمومية اللاحقة لربطها بمختلف الشبكات العمومية.

وفي هذا الإطار، تبرز ضرورة العمل من أجل كسب رهانات التزام جميع الفاعلين على المستوى المحلي والجهوي بمخططات التهيئة وتوفير إطار عمراني يشجع على الاستقرار بالجهات الداخلية ويدعم الحركية الاقتصادية والاستثمار الخاص بالجهات.

وعلى **المستوى البيئي**، تواجه مختلف جهات البلاد عديد التحدّيات التي تهدّد التوازن الطبيعي وذلك نتيجة الاستنزاف المتواصل للموارد الطبيعية وخاصة منها الموارد المائية والغابية والبحرية إلى جانب تدهور نوعية التربة واتّساع رقعة الانجراف والتصحر. وتزداد هذه التحدّيات حدّة بفعل نقص الأمطار وطول سنوات الجفاف مما انعكس مباشرة على المنظومات الفلاحية وقدرتها على الصمود. كما ساهمت العوامل الطبيعية والضغوط البشرية في تدهور الشريط الساحلي وتآكل مكوّناته الإيكولوجية. وإلى جانب ذلك، تكشف هشاشة الغطاء الغابي وتكرار الحرائق عن ضعف آليات الحماية والتدخل السريع، وهو ما يهدّد استدامة هذا الرصيد الطبيعي الحيوي.

وفي سياق آخر، يبرز تشخيص الوضع البيئي غياب منظومة فعالة للتصرف في المياه المستعملة بعدد هام من البلديات غير المتبناة والتجمعات السكانية الريفية وضعف طاقة محطات التطهير وتقلص نجاعتها الوظيفية وتأخر إنجاز المشاريع المبرمجة مما أسهم في نقص كميات المياه المعالجة وضعف استغلالها بالإضافة إلى انتشار المصبات العشوائية في ظل نقص المصبّات المراقبة. كما تتعمّق الإشكاليات بفعل غياب آليات الفرز وإعادة التثمين والتلوّث الصناعي الناتج عن تصريف النفايات دون معالجة كافية أو احترام للمعايير البيئية.

هذا وبرزت عدّة تحدّيات خلال السنوات الأخيرة ناجمة عن التقلبات المناخية كالفيضانات وموجات الحرارة وتزايد مظاهر الانجراف البحري وزحف الرمال.

ويكمن رهان المحافظة على سلامة البيئة بمختلف المناطق والجهات بالخصوص في:

- توسيع التغطية بخدمات التطهير ورفع طاقة محطات تطهير المياه وتحسين جودتها لكي يتسنى إعادة استغلالها.
- تأمين فعالية منظومة جمع النفايات وإعادة تثمينها على مستوى المناطق البلدية والمجمعات السكنية بالأرياف.
- معالجة التلوّث الصناعي بعديد المناطق والنهوض بأنشطة الاقتصاد الدائري.

- الحدّ من مخاطر الفيضانات لعديد المدن مع التوجه نحو تعبئة واستغلال مياه السيلان.
- الموازنة بين توظيف الموارد الطبيعية والغابية لصالح تنمية المناطق الداخلية وتثبيت سكانها وحماية التنوع البيئي والموارد المائية والغطاء الغابي.
- استغلال الموارد المنجمية والطاقية لدفع التنمية الاقتصادية خاصة بالجهات الداخلية.

وعلى المستوى المؤسساتي، يمثّل ضعف الحوكمة والتنسيق وتداخل الصلاحيات بين عديد الهياكل العمومية عنصرا يقلص من فاعلية التدخل العمومي ويعطّل تثمين الموارد المتاحة ودفع حركية التنمية على المستوى المحلي والجهوي. ويؤكد التشخيص بالخصوص عدم تضمين البعد المجالي على مستوى رسم وبرمجة مكوّنات عدد من السياسات القطاعية وضعف أثر البرامج والمشاريع المنجزة مع تعطل تنفيذها ونقص أعمال المتابعة والتقييم. ويعزى ضعف المنظومة المؤسساتية على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي إلى نقص الإمكانات البشرية والمالية المخصصة للإدارات المحلية والجهوية وللبلديات.

ومن هذا المنطلق، شملت الإصلاحات القانونية والمؤسساتية للفترة الأخيرة اعتماد إطار جديد لإدارة الشأن التنموي يكرّس فاعلية وانسجام الإطار المؤسساتي للمجالات الترابية المحلية والجهوية والإقليمية ليتضمّن إحداث المجلس الوطني للجهات والأقاليم والمجالس المحلية ومجالس الجهات ومجالس الأقاليم إضافة إلى المراجعة المنتظرة للقانون الأساسي للبلديات والنصوص المتعلقة بالسلطات الجهوية والمحلية. كما يشكل التقسيم الترابي الجديد المعتمد منذ سبتمبر 2023 والمتعلق بإحداث خمسة أقاليم[8] جديدة تجمع بين الولايات الساحلية وولايات الوسط وغرب البلاد منطلقا لخلق حركية تنموية قوامها التكامل والترابط التنموي المتين داخل الإقليم الواحد بما يعزّز التوظيف الأنسب لخصوصيات كل إقليم وفق الأولويات الوطنية للتنمية الشاملة.

وفي هذا السياق تتركز الرهانات المطروحة بالأساس حول:

- تفعيل الإطار المؤسساتي الجديد للمجالس المجالية بما يعزّز شمولية التنمية والاندماج والتكامل بين المناطق والجهات والأقاليم.
- الرفع من أداء المؤسسات والهياكل الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي عبر اعتماد حوكمة جديدة لدواوين التنمية وهياكل الإحاطة بالاستثمار وإدارات خدمات القرب.

[8] الإقليم الأول: يضم الإقليم الأول ولايات بنزرت، باجة، جندوبة والكاف و44 معتمدية و385 عمادة و58 بلدية.
الإقليم الثاني: يضم الإقليم الثاني ولايات تونس، أريانة، بن عروس، زغوان، منوبة ونابل و70 معتمدية و483 عمادة و74 بلدية.
الإقليم الثالث: يضم الإقليم الثالث ولايات سليانة، سوسة، القصرين، القيروان، المنستير والمهدية و79 معتمدية و589 عمادة و117 بلدية.
الإقليم الرابع: يضم الإقليم الرابع ولايات توزر، سيدي بوزيد، صفاقس وقفصة و49 معتمدية و354 عمادة و59 بلدية.
الإقليم الخامس: يضم الإقليم الخامس ولايات تطاوين وقابس وقبلّي ومدنين و37 معتمدية و274 عمادة و42 بلدية.

3.1.1. صمود نسبي للاقتصاد الوطني وتحكم تدريجي في التوازنات:

واجه الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2021-2025 تحديات كبرى في سياق اتسم بتداعيات متزايدة للعوامل المناخية وتطورات عالمية غير ملائمة تزامنت مع تواصل الإشكاليات الهيكلية في عدد من القطاعات الحيوية.

وفي هذا السياق الصعب، أظهر الاقتصاد الوطني قدرة على الصمود حيث عرفت عديد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تحسنا تدريجيا إضافة إلى التحكم النسبي في التوازنات المالية الداخلية والخارجية خاصة خلال سنتي 2024 و2025.

فعلى **المستوى العالمي**، اتسمت الفترة 2021-2025 بتسارع ملحوظ في وتيرة التحولات الجيوستراتيجية وتنامي حدّتها ما أدى إلى إعادة تشكيل ملامح الخارطة الاقتصادية العالمية وارتفاع مؤشر عدم اليقين في السياسات الاقتصادية إلى مستويات غير مسبوقة. وفي هذا السياق، ولئن تمكنت الاقتصاديات العالمية من تجاوز التداعيات المباشرة للأزمة الصحية بفضل اعتماد مزيج من برامج التحفيز المالي وسياسات نقدية توسّعية ساهمت في دعم الاستثمار وتحقيق تعاف نسبي في ديناميكية سوق الشغل، إلاّ أن هذه السياسات، على أهميتها، أفرزت ضغوطا تضخمية استثنائية وشاملة لكل دول العالم.

وأمام تفاقم الضغوط التضخمية وتعمّق اختلالات التوازنات المالية الكبرى، اتجهت البنوك المركزية إلى تشديد السياسات النقدية لا سيما عبر رفع نسب الفائدة المديرية بهدف احتواء تطوّر الأسعار مع المحافظة قدر الإمكان على زخم التعافي الاقتصادي.

وعلى وقع هذه التطوّرات والترابط الوثيق بين الاقتصاديات وتشكّل متغيّرات جديدة وازنة لا سيما التكنولوجيات الحديثة، برز التحدّي المتمثّل في تحقيق التوازن بين المتطلبات الاجتماعية المستجدّة ودفع النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار الأسعار كإحدى السمات التي طبعت الأداء الاقتصادي العالمي خلال الفترة المنقضية. وقد أفضى هذا السياق إلى إعادة تقييم نماذج التنمية المعتمدة مع تركيز متزايد على تنويع مصادر النمو وتحسين الإنتاجية وتوجيه سياسات التحفيز المالي نحو الاستثمارات المنتجة ذات الأثر الاقتصادي المستدام لا سيما التحول الطاقي والابتكار التكنولوجي بما يعزّز مرونة الاقتصاد وقدرته على الصمود.

واتسمت الفترة 2021-2025 في مجملها بتسجيل تباطؤ ملحوظ للنشاط الاقتصادي العالمي وخاصة في منطقة الأورو، الشريك التجاري الأول لتونس، رافقته مستويات مرتفعة من التضخم وهو ما كان له تداعيات متباينة على الاقتصاد الوطني.

رسم بياني 11: النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2021-2025 (%)

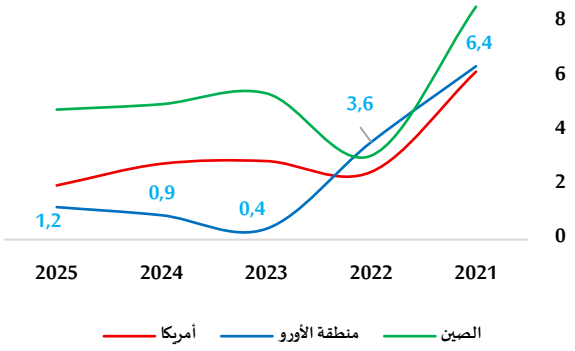

رسم بياني 12: التضخم في العالم خلال الفترة 2021-2025 (%)

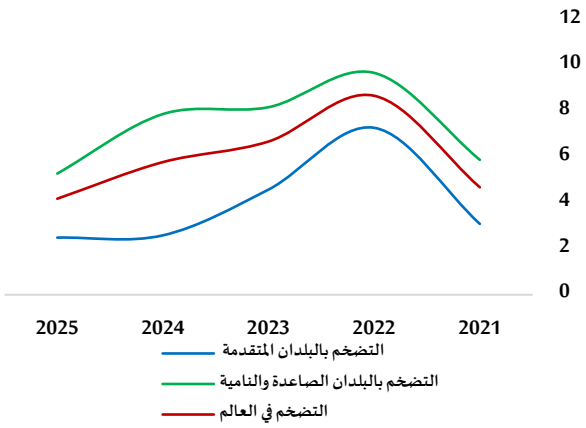

المصدر: الآفاق الاقتصادية لصندوق النقد الدولي – أكتوبر 2025

وعلى **الصعيد الوطني**، اتسمت الفترة 2021-2025 بضعف نسق النمو الاقتصادي نتيجة تزامن عدة عوامل غير ملائمة أثرت في الأداء الاقتصادي العام على غرار التراجع الملحوظ في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي جراء الظروف المناخية غير الملائمة وتدني الطلب الخارجي الموجه إلى تونس، هذا بالإضافة إلى تواصل الإشكاليات الهيكلية في القطاعات الاستخراجية وما ترتّب عنها من تقلّص في مستويات الإنتاج. وفي المقابل، ساهم تحسن أداء عدد من القطاعات الخدماتية الدافعة لا سيما السياحة في تحقيق تدارك نسبي للنقص المسجل على مستوى قطاعي الفلاحة والصناعة.

وعلى هذا الأساس بلغ معدل النموّ الاقتصادي نسبة 2.4% خلال الفترة 2021-2025. وجدير بالذكر أن الفترة 2024-2025 سجلت بداية تعافي وتحسن في نسق النمو مدفوعا بالتطور الإيجابي للقطاع الفلاحي فضلا عن التعافي النسبي للصناعات المعملية خلال سنة 2025.

وتبعا لهذه النتائج المسجلة، تطوّر الدخل الفردي من 11679.3 دينار سنة 2021 إلى 14785.5 دينار سنة 2025. ويبقى نسق تطوّر الدخل الفردي دون الانتظارات خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة.

رسم بياني 13: النمو بالأسعار القارة

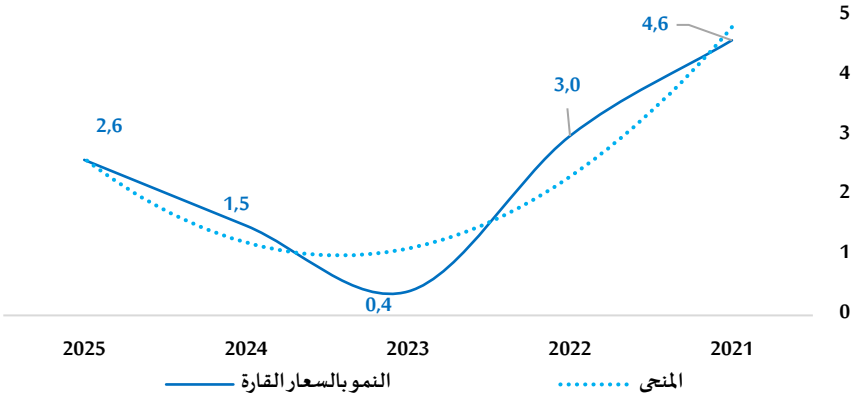

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

ويستشف من خلال التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2021-2025 ما يلي:

- شدة تأثر **الإنتاج الفلاحي** من تتالي مواسم الجفاف وهو ما أثر بشكل حاد على أغلب منظومات الإنتاج الفلاحي وبالخصوص الزراعات الكبرى. كما يواجه القطاع الفلاحي عدة إشكاليات أخرى أهمّها ارتفاع كلفة مدخلات الإنتاج وضعف البنية التحتية الفلاحية خاصة المسالك الريفية ونقص مراكز التجميع وهو ما يحدّ من قدرة الفلاحين على الاندماج في الأسواق وسلاسل القيمة، إضافة إلى صعوبة النفاذ للتمويل وضعف آليات التأمين الفلاحي ضد المخاطر المناخية. هذا إلى جانب بروز إشكاليات ديمغرافية واجتماعية في المناطق الريفية مثل شيخوخة اليد العاملة الفلاحية وهجرة الشباب. وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2025 شهدت تحسّنا كبيرا على مستوى التساقطات مما ساهم في انفراج وضعية السدود وتعافي أغلب منظومات الإنتاج الفلاحي.

- تراجع أداء أغلب أنشطة **الصناعات المعملية** خاصة خلال سنتي 2023 و2024 مع تسجيل تعافي نسبي خلال سنة 2025، لتنمو بمعدل 3% نتيجة تزامن عدّة عوامل غير ملائمة من أبرزها انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية وخاصة اضطرابات سلاسل التزود العالمية وتراجع الطلب الخارجي. هذا وقد أظهر قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية قدرا كبيرا من التماسك حيث تطوّرت القيمة المضافة بمعدل 6.2% خلال هذه الفترة. وفي المقابل، ظل أداء قطاع النسيج والملابس والجلد مرتبطا ارتباطا وثيقا بتطور الطلب الخارجي الموجّه لتونس حيث تطورت القيمة المضافة بمعدل 2.1% في انسجام نسبي مع تطور الطلب الخارجي.

- تواصل الإشكاليات على مستوى **الصناعات الاستخراجية** حيث انخفضت القيمة المضافة لقطاع النفط والغاز الطبيعي بمعدل (-5.8%) بسبب النضوب الطبيعي لعديد الحقول وضعف نشاط الاستكشاف والتوقف الفني للإنتاج في بعض المواقع للصيانة. وجدير بالذكر أن دخول حقول جديدة طور الإنتاج وبالخصوص حقلي نوارة وحلق المنزل لم يمكن من تدارك النقص الناجم عن التراجع الطبيعي للمخزونات. وقد شهدت الفترة 2021-2025 تطورا ضعيفا لإنتاج الفسفاط دون القدرات المتاحة ودون التقديرات السنوية الأولية المرسومة نتيجة تواصل عديد الإشكاليات وخاصة المتعلقة بمنظومات نقل الفسفاط والمغاسل.

وبصفة عامة، واجه القطاع الصناعي خلال الفترة 2021-2025 جملة من الصعوبات الهيكلية والظرفية التي انعكست بوضوح على نسق تطور مختلف الأنشطة الصناعية. وأبرزت النتائج المسجلة محدودية نجاعة آليات المساندة وضعف التنسيق على مستوى السياسات القطاعية ذات الصلة مما حال دون تحقيق الأثر المرجو على مستوى الاستثمار والتنافسية والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات. كما برزت محدودية قدرة المؤسسات الصناعية ولا سيما الصغرى والمتوسطة على النفاذ إلى الآليات المتاحة والاستفادة من الفرص التي يتيحها الانتقال الرقمي والطاقي.

وفي المقابل، تتيح ذات التحديات فرصا لاستعادة مكانة القطاع الصناعي خاصة في ظل تحولات الاقتصاد العالمي وإعادة تشكيل سلاسل القيمة وتنامي الطلب على الصناعات الخضراء. غير أن الاستفادة من هذه الفرص يظل رهين تسريع وتيرة الإصلاحات ومزيد تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات وتعزيز منظومات التمويل والتكوين والابتكار.

- تطوّر **قطاع الخدمات** بنسق يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما مكن من تدارك جزئي للتراجع المسجل على مستوى أداء بعض القطاعات الأخرى. وقد تسنى تحقيق هذا الأداء أساسا بفضل النسق الجيد لنموّ الخدمات المسوّقة فيما سجلت الخدمات غير المسوقة ولا سيما خدمات الإدارة نموا ضعيفا بعلاقة مع ترشيد الانتدابات في الوظيفة العمومية. وسجلت القيمة المضافة للقطاع السياحي تطوّرا بمعدل 10.9% مع تسجيل نمو قياسي بنسبة 18.3% سنة 2022 نتيجة العودة القوية للطلب العالمي عقب الأزمة الصحية. وقد أسهمت استعادة حيوية القطاع السياحي في تدعيم الأسواق التقليدية لاسيما الأوروبية إلى جانب استقطاب أسواق جديدة وذلك بفضل الجهود المبذولة في مجال التسويق والترويج والارتقاء بالمنتوج السياحي. كما تعزّز أداء قطاع النقل خلال الفترة 2021-2025 حيث تطوّرت القيمة المضافة بمعدل 6.0% وأيضا قطاع الاتصالات (3.4%) فيما استقر نموّ القيمة المضافة لقطاع التجارة في معدل 2.0%.

ويبرز تطوّر قطاع الخدمات خلال الفترة 2021-2025 ارتباط أداء عديد الأنشطة الخدماتية بعوامل خارجية ظرفية مثل تقلبات الطلب الدولي وبروز تحولات جيوستراتيجية غير ملائمة لا سيما منها السياحة والخدمات المصدرة. كما تواصلت الإشكاليات المرتبطة بالعمل الهش وغير المنظم في بعض أنشطة الخدمات لا سيما التجارة والنقل البري إلى جانب تفاوت مستوى النفاذ إلى البنية التحتية الرقمية واللوجستية على الصعيدين المحلي والجهوي والتي تشكل عائقا أمام توظيف الخدمات ذات المحتوى المعرفي المرتفع وتنويع القاعدة الاقتصادية في هذه المناطق.

ومع ذلك، أظهرت الخدمات المسوّقة وخاصة السياحة والنقل واللوجستية والخدمات المرتبطة بها قدرة كبيرة على تحسين الأداء والمساهمة في النمو ودفع التنمية الاقتصادية من خلال تنويع الأسواق وتعزيز أنشطة الاقتصاد الرقمي والانفتاح على أنماط جديدة من الخدمات ذات القيمة المضافة العالية والقدرة التكنولوجية المرتفعة.

وعلى **مستوى التوازنات الخارجية**، تميّزت الفترة 2021 -2025 بتحسّن ملحوظ في ميزان المدفوعات من سنة إلى أخرى مدعوم بالأداء الجيّد للقطاعات المدرّة للعملة الأجنبية ولاسيما العائدات السياحية وتحويلات التونسيين المقيمين بالخارج. وقد ساهم هذا الأداء في المحافظة على مستوى مقبول من مدّخرات العملة الأجنبية مما مكّن الاقتصاد الوطني من التكيّف نسبيّا مع الضغوط الخارجية وذلك رغم توسّع العجز الطاقي وتصاعد الضغوط المرتبطة بخدمة الدين الخارجي خاصة من السوق المالية العالمية.

ففيما يتعلق **بالمبادلات التجارية**، ورغم تحسّن المجهود التّصديري الذي بلغ 47.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2025 مقابل 41.8% سنة 2021، توسّع العجز التجاري جراء تطوّر الواردات بنسق يفوق الصادرات. ويعزى هذا التطور أساسا إلى عدّة عوامل من أبرزها ارتفاع **فاتورة واردات المحروقات** نتيجة تطور الأسعار العالمية وانخفاض الإنتاج الوطني جرّاء ضعف انتاج بعض الحقول وتراجع نسق الاستكشافات الجديدة إلى جانب التأخر في تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة ليبلغ عجز الميزان الطاقي مستويات قياسية عرفت ذروتها سنة 2024 بنسبة 57.4% من العجز التجاري.

وفي المقابل، شهد **الميزان الغذائي** تطوّرا إيجابيا خاصة خلال سنتي 2024 و2025 حيث تمّ تسجيل فائض ملحوظ مدعوم بالتحسن الهامّ في الصّادرات الغذائية لا سيما زيت الزيتون بفضل ارتفاع الكميات المصدّرة والأسعار العالمية. كما ساهمت منتجات أخرى مثل التمور والقوارص والأسماك في تعزيز هذا المنحى الإيجابي بفضل تحسّن الجودة والقدرة التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق الخارجية

رسم بياني 14: المبادلات التجارية (م د)

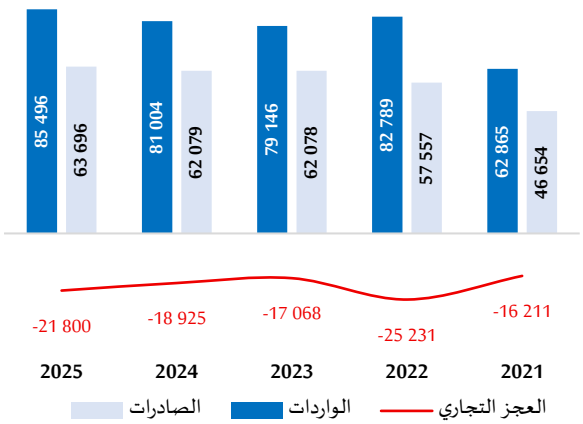

رسم بياني 15: العجز الطاقي والميزان الغذائي من العجز التجاري (%)

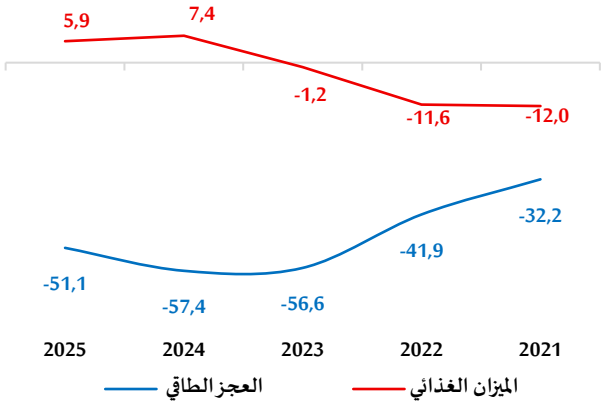

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط والمعهد الوطني للإحصاء

ومن ناحية أخرى عرفت الفترة 2021-2025 تحسنّا هامّا **للعائدات السياحية** التي ساهمت في دعم فائض ميزان الخدمات إلى جانب التطوّر الملحوظ لتحويلات التونسيين بالخارج، لا سيما بفضل مداخيل العمل المتأتية من بلدان الاتحاد الأوروبي والخليج العربي، والتي ارتفعت بمعدّل سنوي ناهز 9.9%.

وتسنّى على هذا الأساس التحكم في **العجز الجاري** والحفاظ على رصيد كاف من احتياطي العملة الأجنبية مما ساهم في تكريس الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار.

رسم بياني 16: العائدات السياحية وتحويلات التونسيين بالخارج (م د)

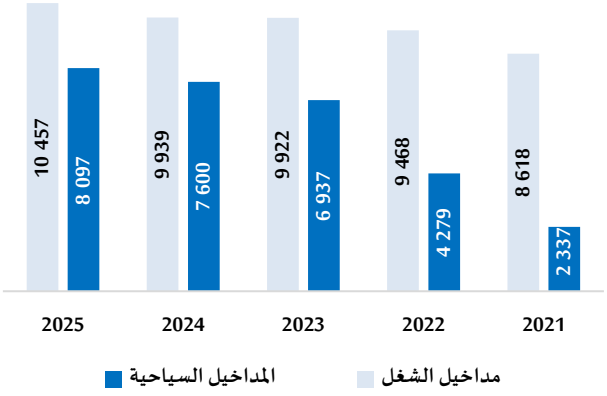

رسم بياني 17: صافي الموجودات من العملة

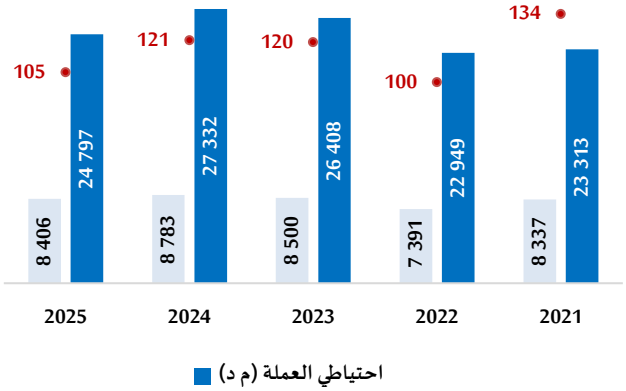

المصدر: البنك المركزي التونسي

وفيما يتعلق **بالأسعار**، تميزت الفترة 2021-2025 على الصعيد الدولي ببروز صدمة تضخمية تسببت في تصاعد أسعار المواد الأساسية والمحروقات إلى مستويات غير مسبوقة. وعلى الصعيد الوطني، ازدادت حدة هذه الضغوط بسبب عوامل هيكلية وظرفية من أبرزها تراجع الإنتاج الفلاحي وهو ما انعكس على تطور أسعار المواد الغذائية التي تمثل مكوّنا أساسيا في سلة الاستهلاك.

وأمام هذه التطوّرات، تمّ اعتماد سياسة نقدية حذرة مكّنت من ترسيخ التوقّعات الاقتصادية وارتكزت أساسا على التعديل التدريجي لنسب الفائدة المديرية والتحكّم في السيولة بهدف احتواء الضغوط التضخمية ودعم استقرار سعر الصرف. كما تكثفت الجهود لمزيد مراقبة مسالك التوزيع. وقد مكّنت هذه الإجراءات من التحكم تدريجيا في نسق تطوّر مؤشر الأسعار عند الاستهلاك مع بقائه في مستويات مرتفعة نسبيا بما يعكس تعقّد العوامل المؤثرة وتشابك الصدمات الخارجية مع التحديات الداخلية.

واجمالا، تطور التضخم خلال الفترة 2021-2025 وفق منحيين مختلفين حيث كان المنحى تصاعديا مع تسجيل مستويات قياسية خلال الفترة المتراوحة من 2021 إلى الثلاثي الأول من سنة 2023 قبل أن يصبح تنازليا بنسق شبه متواصل منذ النصف الثاني من سنة 2023.

رسم بياني 18: التضخم (%)

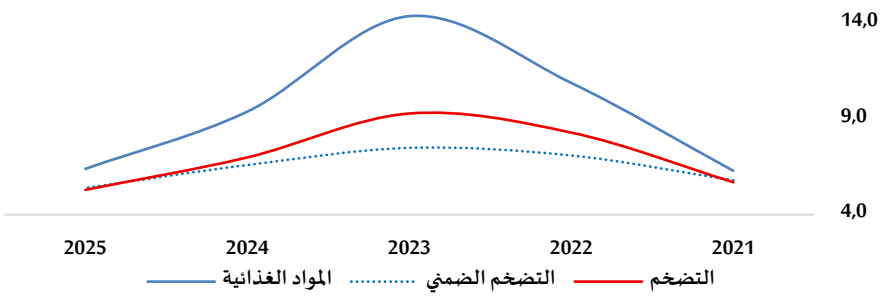

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وتبعا لمجمل هذه التطورات والتحسن الملحوظ لعديد المؤشرات، تمّ تسجيل **تحسن تدريجي للتصنيف السيادي** خلال سنتي 2024 و2025 بعد مراجعات متتالية نحو التخفيض بعلاقة مع جملة الصعوبات والتحديات التي واجهها الاقتصاد الوطني والتوازنات المالية الكبرى.

وتميّزت الفترة 2021-2025 بإدارة دقيقة **للمالية العمومية** والتوجه نحو مزيد تدعيم الدور الاجتماعي للدولة وتنفيذ البرامج القطاعية ومشاريع الاستثمار العمومي في عديد المجالات لاسيما منها الطرقات والمياه، والتطهير، والطّاقة، والمناجم. كما تسنّى تحسين الموارد الجبائية والتحكم نسبيا في كتلة الأجور وايفاء الدولة بالتزاماتها الداخلية والخارجية في الآجال، تكريسا لمبدأ التعويل على الذات. وقد عرفت الفترة الأخيرة تراجعا تدريجيا للعجز الأولي والعجز الصافي للميزانية دون بلوغ الأهداف المتعلقة بتحقيق نتيجة أولية إيجابية بداية من سنة 2025.

وسجّلت الفترة بالخصوص تطوّر الموارد الذاتية للدولة ونفقات الميزانية تباعا بمعدل 10% و7.4% سنويا بين سنتي 2021 و2025. ومثّلت الموارد الجبائية حوالي 88% من جملة الموارد الذاتية للدولة والتي أمكن تعبئتها بفضل مردود الإجراءات الجبائية لاسيما العفو الجبائي في سنوات 2022 و2024 و2025، ومراجعة نسب الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، وتوسيع القاعدة الجبائية ومراجعة بعض الإعفاءات في مادة الأداء على القيمة المضافة، والتقدم في رقمنة المنظومة الجبائية، والتدابير الخاصة بالحد من التهرب الجبائي والتصدي لظاهرة الاقتصاد الموازي.

ورغم هذا التحسّن فقد تواصلت الضغوطات على المالية العمومية بسبب ضعف الهامش المالي الحالي لميزانية الدولة مع ارتفاع نسبة الضغط الجبائي إلى حدود 25% من الناتج، وضعف تعبئة الموارد غير الجبائية، لا سيما العائدات المتأتية من المؤسسات العمومية، مما حد من تنويع مصادر تمويل الميزانية. وفي ذات الوقت استمر ارتفاع النفقات الجارية، خاصة الأجور والدعم وخدمة الدين، مقابل تقلص حصة الاعتمادات الموجهة إلى الاستثمار العمومي. كما ظلّت مستويات الدين العمومي مرتفعة متجاوزة 80% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة مع تسجيل تغير ملحوظ في هيكلته لفائدة الدين الداخلي على حساب الدين الخارجي.

ورغم أن **المؤسسات العمومية** تمثل ركيزة رئيسية للاقتصاد الوطني من حيث حجم الاستثمار والتشغيل، إلا أن عددا منها يعرف اشكاليات هيكلية تتجلى من خلال الديون المتراكمة لفائدة البنوك والدولة والصناديق الاجتماعية، إلى جانب ضعف الحوكمة وضعف الاستثمار والتجديد التكنولوجي.

وفي ذات السياق، أظهر **القطاع المالي** قدرة على الصمود والاستمرارية مع مواصلة مجهود تمويل الاقتصاد والحرص على تطوير نواتج الادخار والتمويل والعمل على تحسين جودة الخدمات المالية ومحفظة التمويل وفقا للمعايير الترتيبية.

وفي هذ السياق، حافظ القطاع المصرفي على دوره كمصدر رئيسي لتمويل الاقتصاد رغم تسجيل تراجع في نسق القروض الممنوحة لفائدة المهنيين الخواص مقابل تنامي التوجّه نحو التمويلات الآمنة. وفي إطار مساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة على تجاوز تداعيات الأزمات الاقتصادية تم إقرار امتياز تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائدة القروض ومعدل الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط منذ سنة 2020، وإحداث خطوط تمويل بشروط ميسّرة، فضلا عن إطلاق آلية "ضمان اكسبريس" لتقاسم مخاطر القروض التي تمنحها البنوك وتمويلات شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية.

وبغرض تنويع مصادر التمويل وتوفير بدائل للتمويل البنكي تمّ استكمال الإطار التشريعي والترتيبي للتمويل التشاركي وتشجيع الشركات على اللجوء للتمويل المباشر عبر السوق المالية. ورغم هذه الجهود والحوافز المسندة للادخار طويل المدى، ظل أداء السوق المالية التونسية دون المأمول حيث لم تتجاوز مساهمتها في تمويل الاستثمار الخاص 8% كما أن عدد المؤسسات المدرجة بالبورصة وحجم التداول ورسملة السوق لا يزال محدودا.

أما **قطاع التأمين**، فقد حافظ على مستوى اندماج محدود في النشاط الاقتصادي في حدود 2.3% خلال سنوات 2022 و2023 و2024 مقابل معدل عالمي في حدود 7%، وهو مستوى ضعيف مقارنة بالإمكانيات المتاحة وحاجيات الاقتصاد. وقد اتسمت هيكلة القطاع خلال الفترة 2021-2025 بتواصل هيمنة التأمينات غير الادخارية، خاصة تأمين السيارات، مقابل ضعف

التأمين على الحياة ومنتجات التأمين الادخاري الأخرى، بما قلّص من دوره كمستثمر مؤسساتي قادر على تعبئة الموارد طويلة الأجل وتوجيهها نحو تمويل الاستثمار.

وبصفة عامة مكّنت السياسات الاقتصادية المتبعة خلال الفترة 2021-2025 من تحقيق تعاف تدريجي للنشاط الاقتصادي حيث عرف نسق النموّ تحسنا نسبيا خلال السنوات الأخيرة بما يعكس صمود النسيج الاقتصادي تجاه ضغوطات تقلبات الأسواق والتطورات الظرفية المتعددة مدفوعا أساسا بتحسن أداء قطاع الخدمات خصوصا السياحة والنقل والصادرات الصناعية. إلا أن هذا التعافي بقي محدودا نتيجة تزامنه مع جملة من التحديات الهيكلية والظرفية من أبرزها تذبذب النشاط الصناعي وتباطؤ نسق الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة والضغوط على المالية ومؤشر الأسعار. كما ساهم بطء الإصلاحات الاقتصادية في تعقيد المعادلة بين دعم النموّ الاقتصادي من جهة والحفاظ على استدامة المالية العمومية من جهة أخرى.

4.1.1. اشكاليات بيئية وضغط على الموارد الطبيعية:

تشكل التحديات البيئيّة عاملًا هيكليًّا مؤثراً في مسارات التنمية بالنظر إلى انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وتداعياتها على القطاعات الحيوية خاصة الفلاحة والصيد البحري والسياحة. ويشهد الوضع البيئي تزايدا ملحوظاً في الضغوط المسلّطة على الموارد الطبيعية، ولا سيما الموارد المائية والأراضي الفلاحية والنسيج الغابي والسواحل، في سياق يتسم بتغيرات متسارعة وتحولات ديمغرافية واقتصادية متواصلة.

وأصبحت الضغوط المتزايدة على الموارد المائية المتاحة من أبرز الإشكاليات المتعلقة بالتصرف في الموارد الطبيعية حيث تُصنَّف تونس وفق المعايير المعتمدة من قبل المنظمات العالمية المتخصصة ضمن البلدان التي تعاني من إجهاد مائي مرتفع، إذ لا تتجاوز حصة الفرد من المياه 420 متراً مكعباً سنوياً، أي دون عتبة 500 متر مكعب التي تمثل حد الندرة المائية. وأدّى تزايد الضغط على الموارد الطبيعية، وخاصة الموارد المائية والأراضي الفلاحية، إلى هشاشة منظومات الأمن الغذائي، وكشف محدودية النماذج الفلاحية التقليدية المعتمدة أساساً على الزراعات المستهلكة للمياه، وضعف إدماج التقنيات الفلاحية الحديثة خاصة منها ترشيد استهلاك المياه. كما أدى تدهور جودة التربة وانجرافها، وتملّح الأراضي، وتراجع التنوّع البيولوجي، إلى انخفاض مردودية القطاع الفلاحي وارتفاع كلفة الإنتاج، مما انعكس سلباً على انتظامية الانتاج ومردوديّته.

وقد فرضت هذه الوضعية تدعيم الاستثمار في تعبئة الموارد المائية من خلال مواصلة إنجاز السدود وبناء خزانين جديدين وتمديد شبكات الربط بين هذه المنشآت إضافة إلى إنجاز محطات تحلية المياه بكل من صفاقس وجربة والزارات وسوسة وعدد من الآبار لتأمين انتظامية التزوّد بمياه الشرب.

وبخصوص **التطهيروالحد من التلوث المائي** خلال الفترة 2021-2025، ارتفعت نسبة الربط بشبكة التطهير إلى حدود 62.1% بكامل تراب الجمهورية وبنسب متفاوتة بين الولايات وبلغ عدد محطات التطهير، في موفّى سنة 2025، 131 محطة منها 37 محطة تطهير ذات معالجة ثلاثية. وقد تواصل تنفيذ مشاريع توسيع وتجديد الشبكة بالمدن المتبناة من قبل الديوان الوطني للتطهير لتشمل حاليا 204 بلدية متبناة تضم نحو 9.5 مليون ساكن. كما ارتفعت طاقة المعالجة خاصة بالمناطق الحضرية الكبرى إلى 295 مليون متر مكعب من المياه المعالجة سنويا إضافة إلى تحسين نوعية المياه المعالجة المطابقة لمواصفات السكب

في الوسط المتلقي لتبلغ نسبة 73%. هذا ولا تزال نسبة إعادة استغلال المياه المعالجة في بعض الأنشطة الفلاحية محدودة نتيجة نقص شبكات ربط محطات التطهير بمواقع الإنتاج وضرورة تأمين شروط السلامة الصحية والغذائية لهذه العمليات.

وفي هذا السياق، تعتمد عديد الأنشطة المرتبطة بتعبئة الموارد المائية ومعالجة المياه وممارسة الأنشطة الفلاحية على إمدادات طاقية متزايدة بما يعكس أهمية الترابط بين الموارد المائية والغذائية والطاقية وبالتالي ضرورة مزيد التعويل على الطاقات المتجددة في هذه المجالات الحيوية.

أما على مستوى التصرف في **النفايات**، فتواجه عدة مناطق إشكاليات هيكلية تتعلق ببلوغ المصبات طاقتها الاستيعابية القصوى، وخاصة مصب برج شاكير بتونس الكبرى، أو عدم وجود مصبات مراقبة على ذمّة البلديات وضعف تجهيزات جمع ونقل النفايات لدى جلّها، مما يستوجب إيجاد حلول جذرية ومستدامة. هذا ويرتفع حجم النفايات المنتجة سنويا إلى 2.6 مليون طن مقابل بنية تحتية متمثلة في 11 مصب مراقب و6 مصبات بلدية و58 مركز لجمع ونقل النفايات بكامل تراب الجهورية. وفي هذا الشأن، انطلق العمل على استصلاح المصبات العشوائية وإزالة النقاط السوداء بأغلب الولايات ومعاضدة مجهودات البلديات لا سيما بإرساء ثقافة التسميد بالنفايات العضوية إضافة إلى الإعلان عن الترشحات لعقد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لمشروع استغلال وحدة معالجة النفايات الصناعية والخاصة بجرادو ومراكز التحويل التابعة لها بكل من قابس وصفاقس.

وفي ذات السياق، سجلت الفترة المنقضية تواصل الضغوطات المكثفة على **الشريط الساحلي والانجراف البحري** ممّا ترتّب عنه ضغوطا متزايدة على عديد المناطق العمرانية حيث تتركز أغلب الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات، من ذلك 90% من المنشآت السياحية و95% من المناطق الصناعية وقرابة ثلثي السكان. وقد شهدت الفترة 2021-2025 انجاز عدة أشغال لحماية الشريط الساحلي من الانجراف من أهمها الشريط الساحلي الرفراف، سليمان، سوسة الشمالية، قرقنة وجنوب القنطاوي الذي بلغ مرحلته الأخيرة في الإنجاز. كما يتمّ التدخل سنويا لتنظيف ما يقارب 192 كلم من الشواطئ.

كما أدّت الاضطرابات المناخية إلى تسجيل فيضانات حادة بعدّة مناطق والتي ترتّبت عنها أضرارا جسيمة بالبنية الأساسية والمنشآت العمرانية العمومية والخاصة لاسيما بعديد المناطق الساحلية. وتجدر الاشارة في هذا المجال إلى تواصل تنفيذ عديد المشاريع المتعلقة بالتصرف في مياه السيلان وحماية عدد من المدن من أخطار الفيضانات.

وتتجسّد الضغوط البيئية في عديد الإشكاليات المرتبطة **بالتنوّع الإيكولوجي** نتيجة الاستغلال المفرط للمنظومات البيئية خاصة الفضاءات الغابية والكساء النباتي الطبيعي وتقلّص مساحاتها بسبب تواتر الحرائق في الفترة الصيفية وكذلك نقص العناية بالمناطق الحساسة والصيد غير المرخص به وعدم احترام فترات الراحة البيولوجية في مجال الصيد البحري وتزايد أثر التصحر والانجراف وتسجيل بعض الآفات الفلاحية المستجدّة وغيرها والتي يتمّ التعامل معها في إطار عديد البرامج المتعلقة بالتشجير ومقاومة التصحّر والانجراف وتكثيف الرقابة والحرص على تأطير استغلال الموارد الطبيعية وكذلك دعم الإمكانات البشرية والتقنية للهياكل المعنية كالحماية المدنية وفرق وزارات الفلاحة والتجهيز.

وفيما يتعلق بالحدّ من التلوث الصناعي، تظافرت الجهود لتعزيز الجانب المؤسساتي في مجال التصرف البيئي الآمن للمواد الكيميائية والنفايات الصناعية الخطرة على مستوى القطاع الصناعي. وقد تمّ في هذا الإطار تطوير أنظمة المراقبة البيئية وإرساء منظومات معلوماتية لمتابعة الإفرازات الصناعية الملوّثة وذلك من خلال اعداد جرد شامل للوحدات الصناعية الملوّثة في مختلف ولايات الجمهورية بهدف تحسين الوضع البيئي وحمايته.

ورغم تعدّد تدخلات الدولة في مختلف المجالات البيئية بغرض المحافظة على بيئة سليمة والتكيف مع العوامل المناخية بكل المناطق والجهات إلا أن النتائج المسجلة لا تزال دون الانتظارات وتطرح رهانات متعدّدة من أهمّها:

- نظافة المناطق العمرانية وتعزيز قدرات البلديات وجاهزية منظومة التصرف في النفايات وتثمينها.
- تعبئة المياه وحمايتها وإحكام إدارتها والمحافظة على الأراضي الفلاحية مع التحول نحو نموذج زراعي ذكي ومرن قادر على تحقيق أمن غذائي مستدام مع تعميم استعمال تقنيات الري الحديث.
- تعميم خدمات التطهير ورفع نسبة إعادة استعمال المياه المعالجة.
- المحافظة على التنوع البيولوجي والحماية من الانجراف والتصحر وزيادة المساحات الغابية والرعوية وحوكمة استغلالها.
- الحماية من الفيضانات والتوجه نحو استغلال مياه السيلان.
- التأهيل البيئي للمؤسسات للحد من التلوّث وإعادة تدوير النفايات.
- تطوير انتاج الطاقات المتجددة ورفع الكفاءة الطاقية.
- مساهمة البحث العلمي في ايجاد حلول مبتكرة لمعالجة الاختلالات البيئية ونظم التأقلم مع الظواهر المناخية.

5.1.1. إطار مؤسساتي في حاجة إلى مراجعة:

يُمثّل **الإطار المؤسساتي** بمختلف مكوّناته أحد الركائز الأساسية لنجاعة سياسات الدولة ورفع قدرتها على تجسيد الخيارات الوطنية وتحويلها إلى نتائج ملموسة في مجالات التنمية الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية والارتقاء بجودة الخدمات العمومية.

وفي هذا السياق، عرفت الفترة الأخيرة تطوير هيكلة بعض الوزارات والمنشآت والمؤسسات العمومية وتفعيل الهياكل المؤسساتية الجديدة مع تقدم مسار رقمنة عدد من الخدمات العمومية واعتماد إطار جديد لتحسين تنفيذ المشاريع العمومية والخاصة، إلاّ أن الإشكاليات المؤسساتية وضعف أداء عديد الهياكل العمومية تعدّ من أبرز العوائق الهيكلية للتنمية.

وتتمحور هذه الإشكاليات حول ضعف جودة عدد من الخدمات العمومية خاصة على المستوى المحلي والجهوي محدودية الرقمنة ونقص الموارد البشرية وتعقد الإجراءات المعمول بها إضافة إلى تعطّل تنفيذ عديد المشاريع الاستثمارية. كما تتّسم المنظومة المؤسساتية والتشريعية بتشتت النصوص القانونية المنظمة للهياكل العمومية وتداخل الصلاحيات مع نقص آليات

التنسيق بين الوزارات والهياكل العمومية على المستوى المركزي والجهوي والمحلي، إضافة إلى ضعف ترابط المنظومات المعلوماتية الوطنية ونقص متابعة سياسات التنمية والبرامج والمشاريع بصدد التنفيذ.

وفيما يخص **المنظومة الرقابية**، شهدت الفترة 2021-2025 دعم منظومة النزاهة والحوكمة من خلال الانطلاق في تركيز المرجعية الوطنية للحوكمة بعدد من المؤسسات والمنشآت العمومية وتعميم المقاربة القطاعية لتقييم وإدارة مخاطر الفساد بعدد من القطاعات ذات الأولوية بالإضافة إلى إعداد وتنفيذ خطط العمل الوطنية في إطار مبادرة الشراكة من أجل حكومة مفتوحة فضلاً عن تطوير آليات التواصل مع المواطن وتعزيز النفاذ إلى المعلومة. غير أنّ هذه المكاسب ما تزال في حاجة إلى مزيد من الترسيخ المؤسساتي وتوحيد الممارسات بما يضمن تحقيق أثر ملموس على جودة الخدمات العمومية.

وبخصوص **المؤسسات والمنشآت العمومية** التي تعدّ إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني بالنظر إلى دورها المحوري في توفير الخدمات العمومية الأساسية ودفع الاستثمار والتشغيل، اتسمت الفترة 2021-2025 بتسجيل وضعية مالية حرجة للعديد منها نتيجة تراجع إنتاجيتها وضعف تنافسيتها، إضافة إلى الصعوبات المترتبة عن تشتّت الإشراف وضعف نجاعة آليات القيادة والتصرف والمراقبة الداخلية. وقد أدّت هذه الوضعية إلى ارتفاع ملحوظ في الدعم المالي لفائدة المؤسسات والمنشآت العمومية دون أن يقابله، في أغلب الأحيان، تحسّن ملموس للأداء وجودة الخدمات المسداة. وبغرض تحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية وإعادة هيكلتها، تمّ خلال الفترة الأخيرة اعتماد جملة من الإجراءات تتعلق بإعداد ملفات إعادة هيكلة عدد من المؤسسات الاستراتيجية بناء على دراسات فنية مع التركيز على استعادة قدرات الإنتاج وتنفيذ مشاريعها الاستثمارية.

ويطرح الواقع المؤسساتي الحالي عديد الرهانات ومن أهمّها:

- تسريع وتعميم رقمنة الخدمات الإدارية وتحسين جودتها وزيادة عدد دور الخدمات.
- تفادي تداخل المسؤوليات بين الهياكل المركزية والإدارات الجهوية والمحلية ورفع أداء الهياكل الإدارية.
- ترسيخ مقاومة الفساد وإرساء منظومات رقابة فعّالة.
- إعادة هيكلة المنشآت والمؤسسات العمومة وتحسين أدائها ودمج أو حذف البعض منها.

2.1. التحوّلات العالمية:

اتسم الوضع الدولي بتصاعد النزاعات والتوترات الجيوسياسية وتنامي النزاعات وغياب التوافق الدولي بشأن قضايا محورية كالتجارة والمناخ وحقوق الإنسان وهو ما يحدّ من فاعلية التعاون متعدد الأطراف في تحقيق الاستقرار والتوازن المنشودين.

وإجمالا، أدى تسارع هذه التحوّلات إلى ازدياد أهمية التحول الطاقي والبيئي والرقمي واعتماد نماذج تنموية أكثر قدرة على التكيّف مع الصدمات الخارجية واستشراف متطلبات المستقبل.

وعلى **الصّعيد الاقتصادي**، أفرزت الصدمات العالمية غير المسبوقة للسنوات الأخيرة تداعيات عميقة تمثلت في تعطل سلاسل التزويد وشبكات الإنتاج واشتداد المنافسة بين الأقطاب الاقتصادية الكبرى إلى جانب تصاعد النزعات الحمائية وارتفاع

مستويات التداين. وقد ساهم هذا السياق في ارتفاع معدلات التضخم وتشديد ظروف التمويل العالمية وانكماش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن تسارع توجهات إعادة توطين المؤسسات وتراجع نسق النشاط الاقتصادي العالمي. وفي المقابل، أفرزت التحولات الجارية ديناميكية جديدة على مستوى الاندماج الإقليمي من خلال توسع مجموعة الدول الصاعدة "البريكس" لتشمل دولا جديدة من إفريقيا والعالم العربي وانخراط الاتحاد الافريقي في مجموعة العشرين إلى جانب الشروع في تفعيل منطقة التبادل الحرّ القارية الافريقية بما يفتح آفاقا هامّة لتعزيز التقارب الاقتصادي والتكامل الإقليمي بين الدول النامية والصاعدة.

في هذا الإطار، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي[9] إلى تباطؤ النمو العالمي من 3.3% في 2024 إلى 2.8% متوقّعة سنة 2025 مقابل 6.6% مسجلة في سنة 2021 ليستقر في حدود 3.1% خلال الفترة 2026-2030. كما تراجع نسق التجارة العالمية بصفة ملحوظة ليتطوّر بمعدل 1% سنة 2023 مقابل 10.9% سنة 2021 قبل أن تسجل انتعاشا نسبيا سنة 2024 (3.8%) وانكماشا جديدا في 2025 (1.7%) يعزى بالأساس إلى ارتفاع التعريفات الديوانية وتزايد حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية، على أن تسجل التجارة الخارجية تحسنا تدريجيا إلى غاية 2027 ثم استقرارا خلال الفترة 2028-2030.

وفيما يتعلق **بالبعد التكنولوجي**، فإنّ الثورة الرقمية المتسارعة لا سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة تتيح فرصا غير مسبوقة لإحداث نقلة نوعية في مسارات التنمية العالمية من خلال تقديم حلول مبتكرة لعدد من الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. غير أنّ اتساع الفجوة التكنولوجية وتفاوت فرص النفاذ إلى التكنولوجيا بين الدول أصبحا يمثلان عائقا أمام تحقيق مكاسب إنتاجية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما على **الصعيد الاجتماعي**، فلا تزال تحديات الفقر وعدم المساواة وضعف النفاذ إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية إلى جانب تزايد موجات الهجرة والنزوح السكاني تشكل أبرز التحديات التي تواجه مختلف بلدان العالم وذلك رغم الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنوّع مبادرات التقارب والتضامن بين الشعوب من خلال برامج متعددة الأبعاد ذات طابع انساني واجتماعي وثقافي وعلمي تسعى إلى تعزيز التماسك الاجتماعي ودعم الفئات الأكثر هشاشة.

وعلى **المستوى البيئي والمناخي**، تظل المخاطر المرتبطة بالعوامل المناخية بما في ذلك تواتر موجات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة واضطراب المنظومات الفلاحية عاملا إضافيا يفاقم تحديات الأمن الغذائي والطاقي خاصة في الاقتصاديات الصاعدة التي تعد الأكثر تضررا من آثارها. هذا إلى جانب لجوء الإتحاد الأوروبي إلى فرض رسوم إضافية في إطار آلية تعديل الكربون. وفي المقابل، تتيح التحديات المناخية ذاتها فرصا هامّة عبر آليات التمويل المناخي والاستثمار في الطاقات المتجددة وتطوير التكنولوجيات النظيفة في إطار سياسات الحدّ من آثارها والتكيّف معها.

[9] المصدر: الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي. جانفي 2026.

3.1. الرهانات الوطنية:

لقد حتّم الواقع التنموي الوطني، تزامنا مع المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية الدولية، ضبط جملة من الرهانات والتفاعل بشأنها باعتبارها محركات دافعة أو مخاطر كامنة عبر جملة الإصلاحات والبرامج والمشاريع المضمّنة بمخطط التنمية 2026-2030. وتتمثّل الرهانات الكبرى لهذه المرحلة بالخصوص في:

- تكريس التنمية الشاملة والعادلة التي تُدمج مختلف المجالات الترابية في الدورة الاقتصادية الوطنية وتُثمّن خصوصياتها وتضمن تحويل ميزاتها التفاضلية إلى محركات نمو فعلية،
- تطوير هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال إرساء نموذج اقتصادي يقوم على الرفع من مؤشرات الإنتاجية وتحفيز الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية بما يكرس السيادة الاقتصادية والتعويل على القدرات الذاتية كخيار استراتيجي،
- تعزيز الصمود من خلال تدعيم القدرة على التعامل مع التحديات المطروحة على البلاد في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها العالم،
- تأمين ديمومة الموارد وفي مقدمتها الموارد المائية والطاقية كركيزة أساسية لضمان الاستقلالية الاقتصادية وحقوق الأجيال القادمة.

1.3.1 تكريس التنمية الشاملة والعادلة:

تقتضي شمولية المسار التنموي المشاركة الفعالة لكافة الفئات والجهات والقطاعات في عملية خلق الثروة وضمان التوزيع العادل لها، بما يضمن تكافؤ الفرص والحد من الفوارق الاجتماعية والتفاوت المجالي. فالخيارات الاستراتيجية لمخطط 2026-2030 ترتكز على تحقيق تنمية شاملة وعادلة تتجاوز المقاربات القطاعية أو الظرفية، لتعمل على إدماج مختلف المجالات الترابية في الدورة الاقتصادية الوطنية وتثمن خصوصياتها وإمكاناتها الذاتية، بما يحولها إلى قاطرة نمو فعلية تكرس مبدأ التعويل على الذات وتضمن استدامة الموارد الوطنية وتعزيز الصمود الاقتصادي كركائز للسيادة الوطنية.

ويجسد هذا الرهان تكريس الدور الاجتماعي للدولة من خلال مواءمة السياسات والبرامج والمشاريع المبرمجة للمرحلة القادمة مع التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بالارتقاء بالظروف المعيشية لكافة المواطنين وتحقيق مقومات العدالة والإنصاف. ويتجه المخطط، في إطار هذه التوجهات، نحو استهداف الفئات الهشة ومحدودة الدخل بآليات دعم فعالة، بالتوازي مع تعزيز التدخلات التنموية في المناطق الأقل نموّا، بما يضمن تقليص الفجوات التنموية وتحويل هذه الجهات إلى أقطاب منتجة تساهم في تدعيم التنمية الشاملة.

ويتمثّل الرهان القائم في معالجة الاختلالات الهيكلية الناجمة عن محدودية نجاعة الخيارات التنموية السابقة، وما أفرزته من تفاوت في المؤشرات التنموية بين الجهات الساحلية والداخلية، وبين الوسطين الحضري والريفي. وقد انعكست هذه التباينات بشكل مباشر على مستوى جودة البنية التحتية وتكافؤ النفاذ إلى الخدمات الأساسية، وانتصاب المؤسسات الاقتصادية، مما ساهم في بروز تحديات تتعلق بالإدماج الاجتماعي وتوسّع رقعة الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية لعديد الفئات. وبناء على ما

تتوفّر عليه الجهات الداخلية من موارد كامنة ومنظومات إنتاجية متنوعة قادرة على خلق الثروة، ترتكز التوجهات الاستراتيجية الجديدة على الرفع من جاذبية المجالات الترابية وتثمين مقوّماتها الذاتية. ويقتضي ذلك اعتماد مقاربة تنموية متكاملة تنطلق من المخططات المحلية والجهوية والإقليمية كقاعدة لضبط الأولويات، بما يضمن التحوّل نحو اقتصاد وطني أكثر صمودا امام التحديات الوطنية والعالمية.

ويفترض رهان التنمية العادلة اعتماد منهجيات جديدة وتنويع الآليات الخصوصية ودعم التدخلات لتشجيع الريادة وبعث المشاريع والنهوض بالمبادرات الجماعية ومعالجة الوضعيات الهشّة بما يعزّز إدماج الفئات الاجتماعية الضعيفة الدخل ضمن الدورة الاقتصادية وإحكام تصويب المساعدات لفائدة مستحقيها بغرض الحدّ من الفقر.

وفي نفس السياق، يعدّ التهرّم السكاني من أهم التحديات المطروحة خلال السنوات القادمة نظرا لانعكاساته على المنظومات الاجتماعية والاقتصادية وخاصة التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية وحوكمة المنظومة الصحية، وهو ما يستدعي المضي قدما في إصلاح مؤسسات الضمان الاجتماعي واستحثاث مجهود التشغيل والانخراط في منظومات التغطية الاجتماعية والنهوض بخدمات القرب وأطر رعاية المسنّين.

ويتطلب تحقيق أهداف التنمية الشاملة توفير الفرص للجميع في كل المجالات لا سيما كسب رهان فتح آفاق أرحب للشباب للعمل والإبداع والابتكار وذلك من خلال توفير الآليات الداعمة للمصعد الاجتماعي خاصة بتحسين أداء منظومات التعليم والتكوين والتمكين الاقتصادي وتشجيع الشباب على المبادرة وخلق المشاريع الاستثمارية.

2.3.1 تطوير هيكلة الاقتصاد الوطني وتعزيز إمكانيات خلق الثروة:

تقتضي المرحلة المقبلة تبني خيارات استراتيجية تقطع مع أنماط التنمية السابقة، والانخراط في مسار إصلاحي هيكلي يهدف إلى إعادة تشكيل الاقتصاد الوطني على أسس جديدة تضمن الرفع من معدلات الإنتاجية وتطوير الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية وضمان السيادة الاقتصادية والتعويل على الموارد والقدرات الذاتية كخيار لا حياد عنه. وفي هذا السياق، تبرز عملية خلق الثروة كضرورة بنيويّة لضمان الاستقرار الاجتماعي وترسيخ مبادئ العدالة المجالية والإنصاف بين الأجيال وتمتين التوازنات الاقتصادية الجملية، بما يؤمّن الصمود الوطني أمام التحدّيات الخارجية ويحفظ الاستقلالية في رسم السياسات التنموية.

ويتمثّل هذا الرهان في **بناء اقتصاد وطني متنوّع** ومندمج بفاعلية في محيطه الإقليمي والدولي، مع تثمين موارده الذاتية وتطوير قدراته التنافسية، وهو ما يقتضي توجيه الاستثمار نحو القطاعات الاستراتيجية والواعدة، ودعم الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع، وتعزيز الاقتصاد الرقمي والأخضر.

كما يتطلّب هذا التوجه إصلاحا هيكليا شاملا لتشجيع إحداث المشاريع الخاصة في إطار من الشفافية وتكافؤ الفرص، ويعزز تنافسية المؤسسات الاقتصاديّة خاصّة منها المؤسسات الصغرى والمتوسّطة بالإضافة إلى تعزيز قدرات المنظومة الوطنية للبحث العلمي وتصويب أعمالها نحو الأولويات الوطنية كمجالات الصحة والأدوية وتملك التكنولوجيات الحديثة للاتصالات

والمعلوماتية والمياه والفلاحة والبيئة والصناعات الدقيقة فضلا عن العمل على تثمين مجهود الابتكار والتجديد لتحسين تنافسية الاقتصاد التونسي وقدرته على خلق القيمة المضافة النظيفة.

ويعكس تطوير هيكلة الاقتصاد الوطني إرادة وطنية واضحة لبناء اقتصاد ذو تنافسية عالية، ومدمج لكل الفئات الاجتماعية، ومحافظ على سلامة البيئة.

3.3.1 تعزيز الصمود:

يبرز رهان الصمود كأولوية قصوى تهدف إلى تحصين المكتسبات التنموية الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة تواتر الصدمات والتحولات العالمية. وتقتضي التحديات الراهنة، تعزيز قدرة الدولة على مجابهة الضغوط الخارجية عبر تدعيم ركائز الاستقلالية الاقتصادية والتعويل على القدرات الذاتية. ويستند هذا التوجّه إلى تعزيز صلابة النسيج الإنتاجي الوطني وتأمين الاستقلالية في القطاعات الحيوية، بما يضمن استمرارية المسار التنموي بمنأى عن الارتهان للتقلبات الخارجية وبما يخدم المصلحة الوطنية في الحفاظ على التوازنات العامة والاستقرار الاجتماعي.

ويتجسّد رهان تعزيز القدرة على الصمود في **تطوير القدرات المؤسساتية والإنتاجية** لتمكين الاقتصاد الوطني من التصدي بكفاءة إلى مختلف الأزمات والاضطرابات من حيث امتصاص أثر الصدمات والتكيف معها والتعافي منها. ويقتضي هذا الرهان إصلاح الاخلالات الهيكلية من أجل استعادة التوازنات الكبرى للاقتصاد ورفع النموّ والاستثمار وتطوير مستوى الكفاءة الاقتصادية للبلاد وتعزيز تنافسية المؤسسات المنتجة في الداخل والخارج.

كما يتطلب تعزيز الصمود **استكمال مسار الإصلاح المؤسساتي** من خلال تكريس مقومات النزاهة ومقاومة الفساد وتحسين أداء الهياكل العمومية باعتبار دورها في تقديم الخدمات الأساسية والإحاطة بالفئات الاجتماعية الضعيفة فضلا عن تعصير التشريعات بما يوفّر المرونة والنجاعة في فضّ الإشكاليات المطروحة خاصة منها المرتبطة بالتعامل مع الأزمات.

ويشكل **تمتين التماسك الاجتماعي** صمّام أمان في تعزيز الصمود ومواجهة مختلف المخاطر والتهديدات. ويستند كسب هذا الرهان على ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية والإنصاف وتعصير البرامج والآليات الاجتماعية وتحسين جاهزية الهياكل المعنية بالمرافقة والإحاطة.

4.3.1 تأمين ديمومة الموارد:

يتمحور رهان ديمومة الموارد حول تأمين **حق الأجيال القادمة في العيش الكريم** عبر انتهاج سياسات تعتمد الاستغلال المسؤول للموارد الطبيعية والمنظومات ذات الصلة. ويهدف هذا التوجه إلى تحقيق توازن هيكلي بين متطلبات النمو الاقتصادي ومبادئ العدالة الاجتماعية وحماية الوسط البيئي. وفي هذا الإطار، يرتكز المخطط على توجيه الاستثمارات الكبرى نحو خيارات استراتيجية بعيدة المدى، تعتمد على التثمين الأمثل للثروات الوطنية وحسن إدارتها، بما يضمن استدامة المخزون الوطني من الموارد الحيوية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

ويستند هذا الرهان إلى التطوّرات البيئية والمجتمعية والاقتصادية غير الملائمة وما صاحبها من ضغوط متزايدة على المقدرات الطبيعية في سياق الضغوطات المناخية من جهة، والانسجام مع المبادئ الدستورية والتعهدات الوطنية على المستوى الإقليمي والدولي لحماية البيئة والحدّ من التلوّث وتحقيق شمولية التنمية وتوازنها من جهة أخرى.

وقد أضحى اعتماد أنماط إنتاج واستهلاك رشيدة شرطا أساسيا للمحافظة على الموارد الطبيعية ولتحقيق الأهداف الجوهرية لا سيما منها تكافؤ الفرص بين الفئات وتقليص التفاوت التنموي بين المناطق والجهات وتحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي.

وتؤكد هذه الرهانات أهمية المقاربة الجديدة في تمتين أسس تنمية شاملة في تكامل وثيق مع تحديث النسيج الاقتصادي وترسيخ الربط الفعلي بين العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية والحفاظ على البيئة.

التوجهات التنموية وأهم الإصلاحات والمشاريع

تؤسّس تونس لمرحلة جديدة تهدف إلى دفع مسار التنمية ومعالجة الإشكاليات الهيكلية التي أفرزها تشخيص الواقع التنموي من قبل المجالس المنتخبة، والتي اكدتها مخرجات تقييم أداء السياسات التنموية السابقة. ويؤسس المخطط لبناء نموذج تنموي يستجيب لتطلعات الشعب ويجسد الأهداف الاستراتيجية الوطنية، بما يضمن كسب رهانات التنمية الاجتماعية والمجالية الشاملة والعادلة، وتحديث النسيج الاقتصادي ليكون أكثر تنافسية وقدرة على الصمود في تناغم تام مع الخيارات والمبادئ الدستورية.

ويتضمّن المخطط جملة من الإصلاحات وبرامج الاستثمار ذات الأولوية تستند إلى خمس توجّهات تنمويّة تتمثل في ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة، وتحقيق تنمية مجالية متوازنة، وتعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية، وتحقيق الأمن المائي والغذائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة، إضافة إلى تحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام.

1.2 ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة:

يعدّ إرساء مقوّمات **العدالة الاجتماعية** من أبرز أولويات المرحلة بالنظر إلى أهمية بناء مجتمع متماسك وتكريس تكافؤ الفرص والحق في العيش الكريم لكل المواطنين. ومن هذا المنطلق، تضمّن المخطط جملة من الإصلاحات والبرامج الداعمة للتنمية الاجتماعية والبشرية مع اعتماد أهداف محوريّة تتعلق بمزيد الارتقاء بالدخل الفردي وبلوغ مصاف الدول ذات الدخل المتوسط والمرتفع **وتقليص نسبة الفقر إلى أقل من 15% وتحسين مؤشر التنمية البشرية ليبلغ مستوى البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا (مؤشر يفوق 0.8 نقطة).**

ولتحقيق هذه الأهداف، سيتمّ التركيز على المحاور الاستراتيجية التالية:

- **تدعيم رأس المال البشري**

يمثّل الاستثمار في رأس المال البشري الرّكيزة الأساسية لتدعيم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز الكفاءة والمهارات المعرفية والمهنية فضلا عن تشجيع روح الابتكار والتجديد والريادة خاصة لدى الفئات الشابة وهو ما يتطلّب مزيد الاستثمار في منظومات التربية، والتعليم العالي، والبحث العلمي والتكوين المهني والأنشطة الثقافية والشبابية والرياضية.

وفي هذا الإطار، تتجه الجهود إلى تحسين مردودية التعليم والحد من الفشل المدرسي وضمان مزيد تطوير منظومة التعليم العالي لا سيما جودة الشهادات ورفع عدد خريجي الاختصاصات التكنولوجية والعلمية ومزيد الإسهام في المجهود الوطني للبحث العلمي بما يستجيب لمتطلبات الاقتصاد التنافسي ورفع القدرة على الابتكار والتجديد إلى جانب الارتقاء بمنظومة التكوين المهني قصد رفع نجاعتها وفاعليتها في الاستجابة لحاجيات المتكوّنين والمؤسسات.

واعتبارا لأهمية الإصلاح الهيكلي **للمنظومة التربوية**، ينتظر تفعيل **المجلس الأعلى للتربية والتعليم** كهيئة دستورية بغرض إعداد إستراتيجية الإصلاح المعمّق لمنظومة التربية والتعليم بما يؤدي إلى رفع جودة التعليم والتكوين والكفاءات المكتسبة في

علاقة بحاجيات سوق الشغل وبما يضمن تعديل هرم الكفاءات. وستشمل الإصلاحات بالخصوص تطوير مناهج ومضامين التعليم وإعادة هيكلة النظام التربوي ومسارات التوجيه نحو منظومة التكوين المهني والتقني ومراجعة الخارطة المدرسية وتطوير الخدمات المدرسية وتحسين بيئة التعلم وتطوير منظومة التكوين لفائدة الإطار التربوي.

وفي مجال **التعليم العالي والبحث العلمي**، ستتركّز الجهود على مواكبة الاختصاصات الجديدة المرتبطة بمهن المستقبل مع إعطاء أولوية للاختصاصات التكنولوجية والعلمية إضافة إلى ضمان جودة العرض التعليمي ومطابقته لمعايير الاعتماد الوطنية والدولية. ويهدف إعداد استراتيجية وطنية جديدة للبحث والتجديد إلى تعزيز حوكمة المنظومة ونجاعتها بغرض إنتاج معرفة عالية الجودة تستجيب للحاجيات الوطنية مع مراجعة التشريعات المتعلقة بالبحث العلمي وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على الاستثمار في البحث والتطوير وتنظيم المجمعات والأقطاب التكنولوجية ومحاضن المؤسسات ودعم إشعاع المنظومة الجامعية وتسهيل استقطاب الكفاءات وتطوير الشراكات الدولية.

ويكتسي إصلاح منظومة **التكوين** أهمية كبرى باعتبار مساهمته في تحسين التشغيلية والاستجابة لمتطلبات سوق الشغل حيث سيتمّ اعتماد تصور شامل لمنظومة متكاملة ومرنة تفضي إلى شهادة عليا للتكوين بما يضمن تنوع المسارات المهنية وإضفاء المرونة عليها وتقريب فرص التكوين من مختلف الجهات وتمكين الشباب من اكتساب الكفاءة والمهارات المناسبة بما يضمن جودة التكوين للاستجابة لحاجيات المؤسسات الاقتصادية ولديناميكية سوق الشغل.

وفي مجال **الصحة**، يُعدّ تكريس الحق في خدمات صحية عادلة وشاملة وذات جودة أحد الركائز الأساسية للتنمية البشرية ودعامة رئيسية لتعزيز العدالة الاجتماعية. وفي هذا الإطار، ستتجه الإصلاحات والبرامج الصحية إلى مزيد دعم الخارطة الصحية وتكريس شمولية تغطيتها لمختلف المناطق والجهات من خلال تسريع إنجاز المشاريع الصحية المبرمجة، ولا سيما المستشفيات والأقسام والوحدات الصحية بعدد من الولايات، على غرار المستشفى متعدد الاختصاصات بقفصة ومستشفى الملك سلمان بالقيروان إلى جانب التقدّم في إعداد مشروع مدينة الأغالبة الطبية. كما سيتمّ العمل على توسيع اعتماد الطب عن بعد وتطوير المستشفى الرقمي بما يعزز إمكانية النفاذ إلى الخدمات الطبية المتخصصة بمختلف الجهات.

وفي السياق ذاته، تشمل توجهات السياسة الصحية إعادة تنظيم خدمات الرعاية الصحية الأساسية في الخط الأول والرفع من نجاعة برامج الوقاية ودعم التحول الرقمي للمنظومة الصحيّة من خلال رقمنة الملفات الصحيّة وإرساء نظام معلومات صحي موحّد يغطي مختلف مستويات الرعاية الصحية. كما سيتمّ تعزيز جاهزية المؤسسات الصحيّة عبر دعم مخزون الأدويّة والتجهيزات الطبية الأساسية بما يساهم في تحسين استمرارية الخدمات الصحية وتعزيز العدالة المجالية.

وبالتوازي مع ذلك، يتطلب الارتقاء بنجاعة الخدمات الصحية وجودتها مواصلة الاستثمار في تكوين وتأهيل الكفاءات الطبية وشبه الطبية من خلال إحداث المدرسة الوطنية للصحة والعمل على تعزيز جاذبية القطاع الصحي العمومي بما يحدّ من هجرة الكفاءات. كما سيتمّ استكمال الإطار المؤسساتي والقانوني المتعلق بالسلامة الصحية وجودة الأدوية والمنتجات الغذائية وتنظيم تصدير الخدمات الصحية. ويشمل هذا التوجّه كذلك دعم برامج الوقاية والصحة العمومية وتعزيز خدمات الصحة النفسية ومقاومة الإدمان وتطوير الاستشفاء المنزلي والرعاية الصحية لكبار السن إلى جانب إرساء الوكالة الوطنية للصحة العمومية.

كما تمثل تنمية رأس المال البشري في مجال **الاقتصاد الرقمي** ركيزة أساسية لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ومواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة. ويستوجب ذلك الاستثمار في تطوير المهارات الرقمية المتقدمة لا سيما تلك المرتبطة بتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والبرمجة والأمن السيبرني بهدف إعداد الكفاءات القادرة على تصميم وتطوير واستعمال الحلول الرقمية الحديثة في مختلف القطاعات الاقتصادية إلى جانب ترسيخ ثقافة الابتكار وريادة الأعمال التكنولوجية وتعزيز الشراكة بين منظومات التعليم والتكوين والقطاع الخاص لضمان مواءمة الكفاءات مع التحوّلات المتسارعة في سوق الشغل.

- **ضمان العمل اللائق وتعزيز الادماج الاقتصادي والاجتماعي**

يستند تكريس مقومات الدولة الاجتماعية إلى تعزيز الادماج الاقتصادي والاجتماعي بما يوفّر مقوّمات العيش الكريم من خلال توفير موارد رزق قارة والإحاطة الاجتماعية الشاملة والعادلة مع إيلاء عناية خاصة بالفئات الاجتماعية الهشّة.

وفي هذا الإطار، سيتمّ **تعزيز الادماج الاجتماعي ودعم الفئات الهشّة** من خلال تطوير آليات الادماج الاقتصادي وتحسين نجاعتها وإرساء منظومة حماية اجتماعية متكاملة تضمن الحد الأدنى من الدخل وتيسير النفاذ إلى الرعاية الصحية الأساسية والخدمات الاجتماعية ومساعدة العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل والأشخاص ذوي الإعاقة والعاملات الفلاحيات عبر تطوير آليات البرامج الخصوصية لإدماجها في الدورة الاقتصادية والاستفادة من برامج التنمية البشرية والاجتماعية.

وبغرض المحافظة على **منظومة الحماية الاجتماعية**، سيتمّ العمل على تعزيز وتنويع موارد تمويل الصناديق وإعادة هيكلتها ومراجعة المنظومة بسائر مكوّناتها وإعداد إطار قانوني يمكّن من إرساء آليات رقابة واستخلاص ناجعة للمساهمات الاجتماعية علاوة عن اعتماد إطار قانوني ملائم يضمن الانخراط الطوعي للعاملين في القطاع غير المنظّم ضمن أنظمة الضمان الاجتماعي بما يجسد ترابط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وشموليّتها.

كما سيتمّ مراجعة مجلة الشغل ووضع إطار قانوني للعمل عن بعد والاستجابة لخصوصيات اقتصاد المنصّات الرقمية وتفعيل نظام التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية من أجل الحدّ من العمل غير المنظم والانتقال إلى العمل المنظم.

ويعدّ توفير **العمل اللائق** من مقومات الرفاه والتوازن الاجتماعي وتشمل التدابير بالخصوص مقاومة أشكال العمل الهش وغير المنظم مع تحسين تشغيلية الباحثين عن شغل والرفع من قدرة النسيج الاقتصادي على خلق مواطن شغل جديدة. ويرتكز هذا التوجه على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وإعداد المخططات الجهوية ذات الصلة وتطوير منظومة المبادر الذاتي والآليات الداعمة لريادة الأعمال الفردية والجماعية وإحداث المشاريع الصغرى والمتوسطة وتطوير منظومة المرافقة وتوفير التكوين حسب الطلب والتأهيل في موطن العمل وإرساء آليات ذكية للرصد والاستشراف المهني وتحيين منظومات تصنيف المهن والكفاءات بغرض ملاءمتها مع حاجيات السوق.

وفي نفس السياق ستسهم **منظومة الشركات الأهلية** في توفير فرصا إضافية لخلق مواطن الشغل والثروة ضمن مشاريع اقتصادية تقوم على استغلال الموارد والميزات التفاضلية لكل المناطق والجهات وعلى تكريس المسؤوليّة الاجتماعية. ويتمثّل الهدف في مضاعفة عدد المنتفعين بعمليات الإحاطة والمرافقة في أفق 2030.

- **دعم الترابط الأسري والتضامن بين الأجيال**

يعدّ دعم الترابط الأسري والتضامن بين الأجيال ركيزة أساسية للحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره باعتبار أن الأسرة تشكل الفضاء الأول للتنشئة النفسية والاجتماعية والقيميّة للفرد. وفي هذا الإطار، ستتواصل الجهود لتنفيذ خطة وطنية لتعزيز **التّماسك الأسري** في أفق سنة 2035 وإصدار التشريعات الكفيلة بحماية **كبار السنّ** وضمان كرامتهم وادماجهم الاجتماعي وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات **لتنمية الطفولة المبكّرة** بما يكفل حق جميع الأطفال في الرفاه دون تمييز مع ترسيخ القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية المعتدلة والحدّ من العنف المجتمعي والمحافظة على التماسك الأسري.

كما سيتمّ إحداث مؤسسة **الموفّق الأسري** ومراجعة منظومة المنح العائلية وسن إطار قانون خاص بالنفقة وجراية الطلاق إلى جانب دعم ريادة الأعمال النسائية وتمكين المرأة لا سيما في الوسط الريفي من فرص العمل اللائق وكسب الرزق عبر إحداث مشاريع بما يعزز مشاركتها الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **تمكين الشباب**

اعتبارا لأهمية تمكين الشباب، سيتمّ العمل على مواصلة تنفيذ عناصر الاستراتيجية الوطنية للشباب في أفق 2035 وتعزيز قيم المواطنة والانتماء واعتماد برامج متنوعة لفائدتهم تشمل آليات إدماجهم اقتصاديا واجتماعيا وتشجيع أنماط العيش السليم من خلال توسيع فرص ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية والسياحية بما ينمّي قدراتهم ويعزّز اندماجهم المجتمعي وذلك إلى جانب تطوير الإطار القانوني المنظم للهياكل الرياضية وسنّ تشريعات خاصة بمكافحة العنف والشغب داخل المنشآت والتظاهرات الرياضية بما يوفّر بيئة آمنة ومحفّزة لمشاركتهم في الحياة العامة.

2.2 تحقيق تنمية مجالية متوازنة:

يستوجب تحقيق التوازن التنموي بين الأقاليم والجهات تحوّلا جذريا في المقاربة المعتمدة، تضطلع من خلاله المجالس المنتخبة بدور محوري في بلورة أولويات وأهداف المخطط واقتراح البرامج والمشاريع الدافعة للتنمية الدامجة والشاملة. وتعتمد التوجهات الجديدة على تثمين الميزات الخصوصية المحلية والجهوية والتوظيف الأمثل للقدرات الذاتية والاستجابة لانتظارات المواطنين بالسرعة والنجاعة المطلوبتين.

ويتمثّل الهدف في **رفع المعدل الوطني لمؤشر التنمية الجهوية إلى 0.6 نقطة** مع موفّى فترة المخطط بالتوازي مع **تقليص الفارق بين الحدين الأدنى والأقصى للمؤشر بـ 0.1 نقطة بين الولايات**. ومن شأن بلوغ هذا الهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجهات وتدعيم جاذبية مختلف الفضاءات الترابية وتحقيق الترابط والتكامل بينها بما يدعم الإدماج والاستقرار والتنمية فضلا عن تطوير صلاحيات وقدرات الهياكل العمومية على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي.

ولتحقيق هذه الأهداف سيتمّ تركيز التدخلات وفق المحاور الاستراتيجية التالية:

- **مجالات ترابيّة قادرة على إدارة شأنها التنموي**

يرتكز هذا التوجّه على تعزيز **نجاعة الإدارة الجهوية والمحلية** ودعم إمكاناتها البشرية والتقنية والمالية مع إرساء إدارة رقمية تفاعلية لتعزيز التنسيق بين المستويات المركزية والجهوية والمحلية. كما يشمل هذا التوجه توفير إطار مؤسساتي أكثر نجاعة من خلال دور الجماعات المحلية والجهات والأقاليم في مجالات التخطيط والتنفيذ والمتابعة فضلا عن تطوير برامج ومشاريع التنمية لتحسين ظروف العيش ودعم البنية الأساسية والمرافق العمومية بغرض استقطاب الكفاءات والخبرات وتحفيزها على الاسهام الفعلي في الشأن التنموي خاصة بالمناطق الداخلية.

- **مجالات ترابية داعمة للعدالة الاجتماعية ورأس المال البشري**

يتمثّل هذا التوجّه في الاستجابة الفعلية للأولويات التي رسمتها المجالس المحلية والجهوية والإقليمية والمتمثلة في تحسين وتطوير **ظروف العيش** وتأمين **تكافؤ الفرص** من خلال تعزيز الإدماج الاجتماعي والرفع من جودة الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والحماية الاجتماعية والسكن والنقل والبنية التحتية وتمكين مختلف الفئات بما فيهم أصيلي الجهات من التونسيين بالخارج من المشاركة الفعلية في جهود التنمية والاستفادة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة. كما يهدف هذا التوجّه إلى إيلاء عناية خاصة بتطوير رأس المال البشري عبر التعليم والتكوين بما يعزّز اكتساب المهارات التقنية والمعرفية ويرفع من قدرات الجهات والأقاليم على استقطاب الاستثمار ودفع حركية التنمية عموما.

- **مجالات ترابية صامدة أمام التحديات البيئية والمناخية**

يكرّس هذا التوجّه العمل على مجابهة التحديات البيئية والمناخية التي تواجهها الأقاليم والجهات ويستدعي ذلك توجيه السياسات والبرامج التنموية للدولة نحو حماية الموارد الطبيعية وتثمينها بما يسهم في المحافظة على التنوع البيولوجي وفي دعم ديمومة منظومات الإنتاج المحلية. كما تشمل التدخلات إحكام استغلال المقاطع والموارد المنجمية وفق الضوابط البيئية وتعزيز القدرة على التصدي لمخاطر الكوارث الطبيعية ومقاومة مختلف أشكال التلوّث وإحكام التصرف في النفايات ومعالجة انجراف التربة ومقاومة التصحر لضمان بيئة سليمة بكل المناطق والجهات.

- **مجالات ترابية دافعة للحركية الاقتصادية**

يمثل إرساء ديناميكية جديدة للاقتصاد المحلي والجهوي والإقليمي أحد أبرز رهانات المرحلة القادمة في ظل ضعف الحركية الاقتصادية ومحدودية مساهمة عديد الجهات في خلق الثروة وفرص العمل. ويهدف هذا التوجه إلى تجاوز المقاربات القطاعية والانتقال نحو مقاربة تنموية ترابية غرضها تثمين الموارد المحلية والميزات التفاضلية للجهات والأقاليم بما يدعم قدرتها على جذب الاستثمار وتحقيق التكامل فيما بينها. كما يرتبط دفع الحركية الاقتصادية بالجهات والمناطق الداخلية بتحسين أداء هياكل الإحاطة بالاستثمار والارتقاء بمقومات مناخ الأعمال ودعم ريادة الأعمال من أجل إحداث المشاريع الجديدة.

وفي هذا الشأن، يضطلع **الاستثمار العمومي** بدور فعّال من خلال تطوير البنية التحتية خاصة شبكات الطرقات التي تؤمّن الربط بين المناطق الحضرية والريفية إلى جانب إحداث فضاءات مهيأة لاحتضان الأنشطة الصناعية والخدماتية وتوفير خدمات النقل والطاقة والمياه والتطهير والاتصالات وتحسين أداء الإدارات المحلية والجهوية. في ذات الوقت تهدف البرامج

والإصلاحات المعتمدة بالمخطط إلى توفير السكن اللائق وخدمات التربية والتكوين والصحة والثقافة والترفيه والرياضة وغيرها من المرافق الحياتية بما يساهم في استقرار الكفاءات في الجهات الداخلية.

- **مجالات ترابية مكرّسة للاندماج والتكامل والتضامن فيما بينها**

يتمثّل هذا التوجّه في تكريس دور الأقاليم كفضاءات اقتصادية مندمجة ومتضامنة وتتوفّر على إمكانات هامّة لخلق مشاريع ذات جدوى ومردودية. ولتحقيق هذا التوجّه تضمّن المخطط برامج ومشاريع متكاملة تنبني بالأساس على تطوير بنية أساسية تضمن الترابط بين الجهات والأقاليم وتعزيز الآليات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية الداعمة للتكامل المجالي.

وسيمكن **الإطار القانوني المنظم للجماعات المحلية** وخاصة إصدار القانون الأساسي للمجالس البلدية من توضيح صلاحياتها إلى جانب دعم القدرات المالية والفنية والإدارية للبلديات بما يؤدي إلى تقديم خدمات ذات جودة للمتساكنين ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية. كما تُعدّ الرقمنة رافعة أساسية لتحسين جودة الخدمات العمومية وتمكين البلديات من إنجاز مشاريعها بأكثر نجاعة.

وفي السياق ذاته، تبرز أهمية مراجعة **الإطار القانوني والترتيبي للإدارة اللاّمحورية** بما يكرس تفويضا فعليا للصلاحيات إلى المستويات المحلية والجهوية في إطار رؤية منسجمة تستند إلى التنسيق الوثيق مع الوزارات والهياكل المعنية بما يضمن حسن تنفيذ سياسات التنمية وتقريب الخدمات من المواطن. كما تستوجب تجسيم الأهداف التنموية مراجعة مشمولات هياكل التنمية الجهوية وتطوير قدراتها المؤسسية بما يتلاءم مع التقسيم الترابي الجديد المبني على الأقاليم وينسجم مع التوجهات الاستراتيجية الرامية إلى دفع التنمية المجالية وتعزيز التكامل بين مختلف المتدخلين وتحسين نجاعة التخطيط والتنفيذ على المستوى المجالي.

3.2. تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية:

ترتكز توجهات المرحلة القادمة على اعتماد نموذج اقتصادي جديد يقوم على دعم النسيج الاقتصادي الحالي وتأهيله لمواكبة التحولات الكبرى وذلك من خلال الاستثمار في المعرفة والتطوير التكنولوجي واستقطاب الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية ودعم التجديد الصناعي بما من شأنه الرفع من الإنتاجية وتحسين التنافسية وخلق مواطن الشغل إلى جانب دعم قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود وتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وتنمية الصادرات التونسية.

ويتمثّل الهدف المرسوم لمخطط التنمية في تسريع نسق النموّ الاقتصادي ليبلغ **معدل نسبة نموّ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة 4.2% خلال الفترة 2026-2030**. وسيمكّن هذا الهدف من تقليص معدلات البطالة وهو ما يتطلب استعادة ديناميكية الاستثمار المنتج واسترجاع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني عبر تدعيم الاندماج الخارجي في الفضاءين الإقليمي والعالمي وتنويع الشراكات.

- **إعادة تأهيل وتطوير القطاعات المنتجة**

تُعد إعادة تأهيل القطاعات التقليدية والمتضررة من الأزمات والصدمات المتتالية التي شهدتها البلاد خلال السنوات الأخيرة من أولويات المرحلة القادمة لا سيما في ظل التحديات التي تواجهها عدة قطاعات وفي مقدمتها المناجم والطاقة وبعض الصناعات التحويلية الموجّهة للتصدير إلى جانب محدودية قدرة عديد المؤسسات الاقتصادية على الصمود أمام الصدمات وهو ما يفرض تكثيف الجهود عبر برامج دعم ومرافقة وإعادة تأهيل خصوصية للمحافظة على النسيج الاقتصادي ومواطن الشغل.

وتمثّل **السياسات الاقتصادية القطاعية** رافعة محورية لإعادة تأهيل النسيج الاقتصادي وتحقيق التحوّل الهيكلي المنشود وذلك عبر التركيز على تنويع القاعدة الإنتاجية والرفع من القيمة المضافة. ويرتكز هذا التوجّه على تطوير سلاسل الإنتاج وتثمين الموارد المحلية وتعزيز التكامل بين القطاعات مع إيلاء أهمية خاصة لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة باعتبارها محرّكا رئيسيا للنموّ. ويتطلّب ذلك إصلاحات منظومة تشجيع الاستثمار والإحاطة بالباعثين بغرض تقليص الفوارق الجهوية عبر توجيه الاستثمارات بما يدعم التنمية المتوازنة والشاملة.

وفي ذات السياق، تهدف سياسات التنمية القطاعية إلى تعزيز **تنافسية الاقتصاد الوطني** ودعم الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وتحديث البنية التحتية والخدمات اللوجستية والارتقاء بجودة المنتجات والخدمات وضمان احترام المعايير الدولية بما يعزز فرص النفاذ إلى الأسواق الخارجية ويدعم تنافسية الصادرات في سياق عالمي يتسم بتزايد المنافسة.

وانطلاقا من أهمية ضمان **ديمومة المؤسسة الاقتصادية** ومساندة القطاعات المنتجة في سياق يتسم بتواتر الصدمات، تبرز ضرورة تسريع وتيرة إعادة التأهيل والتطوير وتعزيز التحول الرقمي ودعم الابتكار والتجديد باعتبارها رافعات أساسية لترسيخ اقتصاد أكثر تنافسية. كما تكتسي مواصلة تحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية الاستثمار أهمية بالغة إلى جانب دعم القطاعات الواعدة ذات القدرة التشغيلية العالية بما يسهم في تقوية النسيج الاقتصادي وتحفيز خلق مواطن الشغل.

ففي مجال **إعادة تأهيل وتطوير القطاعات المنتجة**، تتمثل أهم الإصلاحات المتعلقة **بقطاع الصناعات المعملية** في تنفيذ برنامج التأهيل التكنولوجي والكربوني للمؤسسات الصناعية وتحسين البنية الأساسية الصناعية ومراجعة منظومة الأقطاب التكنولوجية والمركبات الصناعية وتأهيل المراكز الفنية اعتبارا لدورها المحوري في النهوض بالنسيج الصناعي وتعزيز تنافسيته.

وستركّز الإصلاحات على تمكين المؤسسات الصناعية من التحوّل الرقمي ومن التكنولوجيات الصناعية المتطوّرة لرفع كفاءتها الإنتاجية وتحسين تنافسيتها وذلك من خلال إحداث مركز لدعم التحول الرقمي للمؤسسات الصناعية وتطوير الصناعة الذكية عبر إعداد خطة لتفعيل المدينة الذكية للسيارات وتطوير المناطق الصناعية المندمجة. كما ستتركز الإصلاحات على دعم الصناعة المحلية للأدوية لتعزيز الاكتفاء الذاتي الدوائي، فضلا عن تعزيز قدرات تصدير الدواء التونسي نحو الوجهات الإفريقية.

وبالتوازي، تستند السياسة الوطنية في مجال إنشاء المناطق الصناعية إلى تحديد رصيد استراتيجي من المدخرات العقارية الصناعية وإعداد خارطة وطنية شاملة تغطي مختلف الجهات تُعتمد كمرجع لبرمجة المناطق الصناعية على المدى البعيد إلى جانب إرساء منظومة متابعة وتقييم وتطوير الإطار القانوني المتعلق بتهيئة وصيانة المناطق الصناعية.

وفي **قطاع النقل واللوجستية**، تتمثل أهم التدخلات في مواصلة دعم منظومة النقل العمومي الجماعي عبر تطوير وتجديد أسطول النقل بالحافلات إلى جانب تعزيز النقل الحديدي للأشخاص والبضائع بغرض ربط المناطق الداخلية والمناطق ذات الكثافة السكانية بالشبكة الحديدية مع مزيد تحسين جودة الخدمات وضمان السلامة الشاملة بالإضافة إلى تعزيز موارد الصندوق الوطني للتنقلات الحضرية وإعداد أمثلة مديرية للتنقلات الحضرية.

وستتمحور الإصلاحات حول تحيين الإطار القانوني المنظم للنقل البحري والموانئ التجارية ومجلة الطرقات خاصة في اتجاه تنظيرها مع المعايير الدولية ومتطلبات النهوض بنشاط النقل الدولي وتسهيل المبادلات التجارية الدولية باعتماد إطار قانوني متكامل للمنظومة اللوجستية وتشجيع الاستثمار فيها إلى جانب توظيف التكنولوجيات الحديثة في النقل الذكي وتحقيق الكفاءة الطاقية لقطاع النقل بما يعزز نجاعة المنظومة ويدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتشمل أبرز المشاريع المهيكلة الداعمة لهذا التوجه مشروع ميناء المياه العميقة بالنفيضة الذي يهدف إلى ربط تونس بمحاور النقل البحري الدولي لمواكبة نسق تطور مبادلاتها الخارجية واستقطاب جزء من حركة الحاويات بالبحر الأبيض المتوسط وذلك من خلال تطوير منصة لوجستية متكاملة ذات إشعاع إقليمي وإرساء منظومة ميناء ذكي وتحقيق التكامل مع البنية التحتية الوطنية والإقليمية، إضافة إلى تنفيذ مشروع بناء الرصيفين عدد 8 وعدد 9 بميناء رادس لتأهيلهما لاستقبال بواخر أكبر حجما وتسريع عمليات الشحن والتفريغ بما يستجيب لحاجيات التحكم في الكلفة واختزال آجال النقل.

وستسهم توسعة مطار تونس قرطاج الدولي وأشغال الصيانة بباقي المطارات في توفير تغطية أفضل للحاجيات المترتبة عن تطور عدد المسافرين فضلا عن تحسين جودة الخدمات المسداة بعنوان الشحن الجوي.

كما تتضمّن محفظة المشاريع في قطاع النقل إنجاز مشروع المترو الخفيف بصفاقس واقتناء وتأهيل المعدات وخطوط السكة الحديدية على غرار تونس -بنزرت وانطلاق الدراسات المتعلقة بإنجاز مشاريع القطار عالي الأداء ومدّ السكة الحديدية من قابس نحو مدنين وتطاوين وميناء جرجيس.

أما فيما يتعلق **بالقطاع السياحي**، فتتمثل أهم الإصلاحات المبرمجة في تنويع المنتوج السياحي وتطوير السياحة البديلة بغرض استهداف أسواق جديد وذلك الى جانب معالجة المديونية السياحية وإعادة تشغيل جانب من الوحدات المغلقة فضلا عن تحديث الإطار القانوني والترتيبي للموانئ البحرية الترفيهية وإحكام توظيفها لمساندة النشاط السياحي.

وفي مجال **الصناعات التقليدية**، تتمثل أهم البرامج في تحديث الإطار القانوني ومراجعة القانون عدد 15 لسنة 2005 والنصوص الترتيبية ذات العلاقة للتسريع في نسق الاستثمار واعتماد التعريف القانوني للمؤسسة الحرفية إلى جانب تشجيع التجديد والابتكار والاستثمار في أنشطة الصناعات التقليدية.

وتتمثل أهم الإصلاحات والمشاريع في مجال التجارة خاصة في:

- تطوير الإطار المؤسساتي والتشريعي للتجارة من خلال تنقيح القانون المنظم للمنافسة والأسعار وطرق البيع والإشهار التجاري، وإصدار مرسوم عدد 17 لسنة 2022 مؤرخ في 24 مارس 2022 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لسلامة

المنتجات الصناعية ومراقبة السوق، وإصدار النصوص التطبيقية لمرسوم مسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري.

- تنظيم تجارة التوزيع والمعارض والتظاهرات التجارية.
- إعداد استراتيجية وطنية للنهوض بالتجارة الإلكترونية.
- التقدم في تنفيذ مشاريع منصات أسواق الإنتاج الرامية إلى تطوير منظومات الإنتاج والتجميع والتحويل والتكييف والتسويق للمنتوجات الفلاحية.

وفيما يتعلق **بتنمية الصادرات**، تتضمن الإصلاحات تنويع العرض التصديري ورفع قيمته من خلال تثمين المزايا التفاضلية وتوظيف الطاقات الكامنة للقطاعات التقليدية والأنشطة ذات القيمة المضافة العالية ودعم المؤسسات المصدرة في مواكبتها للمعايير الدولية للجودة وتطوير القدرات الإنتاجية والتكنولوجية والتشجيع على اقتحام الأسواق الجديدة والواعدة وتحسين التّموقع في الأسواق التقليدية إلى جانب رقمنة الإجراءات المرتبطة بالمبادلات الخارجية.

وفي إطار حماية الصناعة الوطنية من الممارسات المخلة بقواعد المنافسة، تتجه الجهود نحو تفعيل آليات الدفاع التجاري القانونية وإرساء نظام إنذار مبكر لمتابعة تطور واردات المنتجات المحلية وتطوير نظام معلوماتي لمعالجة طلبات الدفاع التجاري بكفاءة وفاعلية.

وفي مجال **البنية الأساسية**، تتمثل أهم الإصلاحات في مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير ونصوصها التطبيقية وملاءمتها مع متغيرات المجال الترابي خاصة فيما يتعلق بإحداث أصناف جديدة من الأمثلة التوجيهية للتهيئة على غرار الأمثلة التوجيهية لتهيئة الأقاليم والولايات والأمثلة التوجيهية للأقطاب العمرانية إلى جانب تبسيط الإجراءات وتقليص الآجال في مختلف وثائق التخطيط والتصرف العمراني (أمثلة التهيئة العمرانية، التقسيمات، رخص البناء) وتعزيز آليات الرصد والمتابعة والتنفيذ بما يضمن التناسق بين أمثلة التهيئة والمخططات التنموية.

ويتضمن مخطط التنمية للفترة 2026-2030، تنفيذ المشاريع المهيكلة والمتواصلة خاصّة منها الطريق السيارة تونس-جلمة والرواق الاقتصادي الرابط بين ولايات صفاقس والقيروان وسيدي بوزيد والقصرين، تهيئة مداخل العاصمة وعدد من المدن وإنجاز الطرقات الحزامية بهدف تخفيف الضغط المروري، فضلًا عن مواصلة توسيع شبكة الطرقات الوطنية والجهوية .كما تمت برمجة مشاريع جديدة ذات الأهمية الاستراتيجية، على غرار الطريق السيارة بوسالم-الحدود الجزائرية، والطريق السيارة تونس-الكاف، وتهيئة وصلة مدينة سليانة، ... بما يعزّز الربط بشبكة الطرقات السيارة وتحسين جاذبية الجهات الداخلية.

وبهدف خلق فضاءات حضرية متطورة تواكب التوسع العمراني وإقامة مشاريع اقتصادية وسياحية وخدماتية متنوعة بما يعزز التنمية ويحفز الاستثمار، يتمّ العمل على الشروع في تنفيذ المشاريع الكبرى على غرار تهيئة أقساط جديدة بمشروع البحيرة بتونس العاصمة ومشروع تهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس بمنطقة تبرورة ومشروع تهيئة وتثمين سبخة بن غياضة ومشروع تهيئة سبخة السيجومي إلى جانب مشاريع التهيئة السكانية ومشاريع حماية الشواطئ بعديد الجهات.

- **الاقتصاد الرقمي والنهوض بالقطاعات الواعدة**

أدّت التطورات التكنولوجية المتسارعة في مجال **الاقتصاد الرقمي** إلى تأثيرات عميقة ومتسارعة في أداء مختلف اقتصاديات العالم تتجلّى أولا من خلال تطور جذري لعديد الأنشطة الاقتصادية بعلاقة مع تحديث أساليب العمل ونظم الإنتاج وتقديم الخدمات ونماذج الأعمال بظهور اقتصاد المنصات والعمل عن بُعد وتعزيز تكامل الخدمات الرقمية فيما بينها. وثانيًا على مستوى الخدمات العمومية حيث أسهم التحول الرقمي في تعزيز قدرة الإدارة على تقديم خدمات رقمية أحسن جودة وأكثر نجاعة وشفافية لفائدة المواطنين والمؤسسات. وثالثا، على مستوى التنظيم المجتمعي بحكم تأثير طرق التواصل الاجتماعي وسبل النفاذ إلى المعلومات والخدمات واستعمالاتها بما يعيد تشكيل العلاقات بين الأفراد وتأثّر سلوكيّاتها بالواقع الرقمي الجديد.

وقد أضحى الاقتصاد الرقمي عنصرا هاما في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية والرفع من نسق التنمية الاقتصادية باعتباره من الركائز الأساسية لبناء اقتصاد تنافسي وذو قيمة مضافة عالية. ومن ثمّ، فإن أي تأخر في الانخراط في مسار التكنولوجيات الحديثة من شأنه أن يضعف قدرة الاقتصاد التونسي على مواجهة التحولات ويحدّ من الاندماج في سلاسل القيمة الرقمية العالمية ويقلّص من فرص استقطاب استثمارات جديدة ذات مردودية عالية.

وعلى هذا الأساس، ستشهد الفترة 2026-2030 مزيد دعم وتطوير الاقتصاد الرقمي بما من شأنه أن يجعله أحد أبرز روافع النمو ومصادر خلق الثروة وخلق فرص تشغيل مستدامة وذلك بفضل ما توفّره من دفع كبير لعديد الأنشطة والخدمات كالطب عن بعد والتعليم الافتراضي ومجالات المعلوماتية وتقنيات الصناعة الحديثة والفلاحة التكنولوجية والطاقات المتجددة،... وتستند هذه الأهداف إلى المجهود الاستثماري والإصلاحي الوطني لاسيما تعزيز منظومة **الشركات الناشئة والمؤسسات المجدّدة** استنادا إلى ما تزخر به تونس من **رأس مال بشري كفء ومؤهلات علمية وتكنولوجية**، فضلا عن التطور السريع للبنية التحتية للاتصالات.

وفي هذا الإطار، سيتمّ العمل على تحسين الإطار التشريعي الداعم للابتكار والتجديد وريادة الأعمال خاصة لدى الشباب وتيسير النفاذ إلى التمويل وتعزيز الربط بين البحث العلمي ومحيط الأعمال، إضافة إلى دعم الابتكار في مجالات المنصات الرقمية والتجارة الإلكترونية والخدمات ذات القيمة المضافة. كما سيتمّ إيلاء عناية خاصة بتشجيع وتطوير أنماط العمل الجديدة، في مجالات متصلة بالعمل عبر المنصات الرقمية والتجارة الإلكترونية والعمل المستقل.

ومن ناحية أخرى، ينتظر أن تشهد الفترة القادمة الانطلاق في تنفيذ استراتيجية وطنية **للذكاء الاصطناعي** تتزامن مع فترة المخطط كإطار استراتيجي طموح ومتكامل يهدف إلى توظيف الفرص النوعية التي تتيحها هذه التكنولوجيا، وتحويلها إلى رافعة فعلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة والشاملة. وتستند هذه الاستراتيجية إلى ضرورة ضمان مكانة مرموقة لتونس في المشهد الرقمي العالمي والحفاظ على السيادة الرقمية مع ضمان الاستخدام المسؤول والأخلاقي للذكاء الاصطناعي واعتماد إطار حوكمة متكاملة يحترم كرامة الإنسان وخصوصيته وحقوقه الأساسية.

وفي نفس السياق ستسهم برامج ومشاريع **التحوّل الرقمي** في تعميم الخدمات عن بعد لفائدة المواطن والمؤسسة إلى جانب إجراء مراجعة شاملة للإجراءات الإدارية من خلال تكريس مبدأ عدم المطالبة بالمعلومات والوثائق التي يمكن الحصول عليها من خلال آليات الترابط البيني مع تأهيل نظم المعلومات الكبرى وتطوير كفاءات الأعوان العموميين لمواكبة هذه التحوّلات. أمّا على مستوى النسيج الاقتصادي، فسيشمل التحوّل الرقمي دعم رقمنة المؤسسات العمومية والخاصة في مختلف القطاعات الصناعية والخدماتية، بما يساهم في تحسين الإنتاجية وجودة الخدمات وتعزيز القدرة التنافسية، فضلا عن تمكين هذه المؤسسات من الاندماج في الاقتصاد الرقمي واستغلال الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة.

وبالتوازي، يعدّ النهوض **بالقطاعات الواعدة والمجددة ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والقيمة المضافة العالية** خيارا استراتيجيا للتحول الاقتصادي وكسب رهان اقتصاد المعرفة وتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. ولمواكبة التحولات العالمية في مجال الاستثمار، يتعين دعم القدرات الإنتاجية الوطنية لا سيما في مجال الصناعات الكهربائية والإلكترونية وصناعة المكونات التي تمكن من التموقع في سلاسل قيمة السيارات الكهربائية ومكونات الطائرات إضافة إلى الفلاحة والصناعات الغذائية ومنظومة الصناعات الدوائية والصيدلية التي توفّر قاعدة ملائمة للتوسع في الصناعات البيوتكنولوجية على غرار صناعة التلاقيح فضلا عن التكنولوجيات الحديثة للاتصال والرقمنة والخدمات الموجهة إلى المؤسسة وغيرها.

- **النهوض بالاستثمار وتحسين مناخ الأعمال**

يُعدّ النهوض بالاستثمار وتحسين مناخ الأعمال من الأدوار الأساسية لهياكل الدولة حيث تقتضي الأهداف الاستراتيجية للتنمية توفير بيئة ملائمة وإرساء إطار محفّز للتجديد بما يشجع المبادرة الفردية والجماعية ويوجه الاستثمار نحو أنشطة ذات قيمة مضافة عالية. وتحرص الدولة على توفير الإحاطة بالمستثمرين والتسويق للوجهة التونسية وتوجيه منظومة الحوافز نحو الأولويات الوطنية لا سيما النهوض بالاستثمار في الأنشطة الواعدة وتشجيع الانتصاب بمناطق التنمية الجهوية بما يسهم في إرساء ديناميكية اقتصادية قادرة على رفع الإنتاجية وتعزيز القيمة المضافة وتدعيم الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

وتتمثل أهم الإصلاحات في المراجعة الجذرية **لقانون الاستثمار** وتحسين أداء هياكل الإحاطة بالاستثمار في اتجاه دمجها إلى جانب إحكام تصويب منظومة التشجيعات لضمان استجابتها للأولويات الوطنية لا سيما استقطاب الاستثمار نحو المناطق الأقل تنمية والنهوض بالأنشطة الواعدة ذات القيمة المضافة العالية والقدرة التصديرية والمساهمة في تأمين الأمن الغذائي والطاقي والانتقال الرقمي للاقتصاد الوطني.

كما تشمل الإصلاحات ذات الأولوية تقليص آجال التكوين القانوني للمؤسسات إلى 24 ساعة كحدّ أقصى وفق المعايير الدولية المعتمدة. وكذلك إرساء وتفعيل البوابة الوطنية للمستثمر كمنصّة رقمية موحّدة تضمن الترابط البيني مع المنصّات العمومية ذات الصلة ورقمنة مسار الحصول على التراخيص الإدارية وتراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية إلى جانب تيسير النفاذ إلى العقار وتوفير رصيد عقاري موجّه للاستثمار ورقمنة الخدمات العقارية وربطها بمنظومات الاستثمار والتهيئة العمرانية إلى جانب تطوير بوابة رقمية موحّدة تتضمّن جميع المعطيات المتعلقة بالأراضي والمحلات المخصّصة للاستثمار.

وبالتوازي، سيتمّ العمل على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنهوض **بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة** والتي ستتيح تدعيم دورها المحوري في تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته حيث ينتظر تحديث الإطارين القانوني والمؤسساتي وتيسير النفاذ إلى التمويل وضمان النفاذ إلى الأسواق والتدويل وتحفيز التجديد والتحول الرقمي إلى جانب تسريع التحوّل البيئي.

وبهدف مزيد دفع حركية التنمية بالجهات الداخلية، ستتكثف الجهود الرامية إلى تعزيز الإحاطة **بالشركات الأهلية** ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالنظر إلى دورها المهم في إدماج فئات وقطاعات واسعة في الدورة الاقتصادية وتحسين توظيف الموارد المتاحة وتعزيز تكامل واندماج الأنشطة الاقتصادية بما يدعم التنمية الشاملة وفق مقاربات أكثر عدالة.

4.2 تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة:

أضحى الانتقال الأخضر خيارا لا محيد عنه ليس فقط لمجابهة الأثار السلبية للتحولات المناخية والضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية، بل أيضا لما يتيحه من فرص واعدة لدفع التنمية الاقتصادية وخلق مواطن الشغل وتحسين جودة الحياة. كما يندرج هذا التوجه في إطار الإيفاء بالتزامات تونس الدولية ومواجهة التحديات المطروحة على مستوى تنافسية المؤسسات الوطنية في علاقة بتطبيق المعايير الكربونية الجديدة من قبل دول الاتحاد الأوروبي.

ويتمثّل الهدف المرسوم بالمخطط في تسريع نسق الانتقال الطاقي والبيئي من خلال **رفع حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي إلى 35% في أفق 2030 وتحسين الكفاءة الطاقية بتقليص الاستهلاك الوطني من الطاقة الأولية بنسبة 30%** وتعزيز التوازن في الميزان الطاقي فضلا عن أثر تقليص انبعاثات الكربون والحدّ من التلوّث في المحافظة على بيئة سليمة.

ولتجسيد التوجّه الرامي إلى تحقيق الأمن الطاقي والمائي والغذائي والحفاظ على بيئة سليمة، سيتمّ التركيز على المحاور الاستراتيجية التالية:

- **الأمن الغذائي والمائي**

يستوجب هذا التوجه اعتماد مقاربة متكاملة للتصرف في الموارد المائية تستند إلى تحسين كفاءة توزيعها وتدعيم أعمال صيانة الشبكات وتجديدها والمتابعة الذكية للحد من الفاقد المائي إلى جانب تعزيز النجاعة المائية وترشيد الاستهلاك في كل القطاعات وخاصة الفلاحة والصناعة.

وسيتمّ في هذا الإطار العمل على تنويع مصادر التزويد من خلال تعبئة الموارد المائية غير التقليدية لا سيما عبر استغلال محطات تحلية مياه البحر وتحسين نسبة إعادة استعمال المياه المعالجة بما يساهم في دعم المنظومات المائية والتوازنات البيئية وتعزيز القدرة على التكيّف مع ندرة المياه. كما يعتبر الاستمطار الاصطناعي من الحلول التكميلية الممكنة لتعزيز الموارد المائية السطحية عبر تحسين معدلات تغذية السدود والموائد المائية خاصة بالأحواض التي تشهد تذبذبًا كبيرًا في كميات التساقطات.

كما سيتمّ إيلاء أهمية خاصة لتدعيم منظومة الربط والتحويل بين السدود والخزانات المائية بما يعزّز مرونة الشبكة المائية الوطنية ويحسّن التوازن بين الأحواض المائية ويحد من ضياع الموارد خلال فترات الأمطار الغزيرة ويضمن تأمين التزويد المنتظم بالمياه الصالحة للشرب ومياه الري لا سيما بالمناطق التي تعرف إجهادا مائيا مرتفعا وتحسين القدرة على مجابهة فترات الجفاف.

واعتبارا لأهمية ضمان حسن استغلال **واستدامة الموارد المائية**، ستتكثف الجهود على المدى القصير لتعزيز حوكمة التصرف فيها وتحسين نجاعتها لا سيما من خلال مراجعة مجلة المياه مع إعطاء الأولوية لمياه الشرب وترسيخ مبادئ حسن التصرّف والتوظيف الرشيد للموارد المائية.

وتشمل المشاريع الجديدة المبرمجة لفترة المخطط لتعزيز الأمن المائي توسعة محطات تحلية مياه البحر وتحلية المياه الجوفية المالحة بكل من جزيرة قرقنة وبن قردان إضافة إلى توسيع شبكة محطات التطهير وتحسين جودة المياه المعالجة قصد إعادة استعمالها. وتتضمن محفظة المشاريع كذلك إنجاز مشروع تحلية المياه الجوفية المالحة واستعمالها في الري التكميلي لغابات الزياتين وتعصير المنطقة السقوية العمومية بوهرتمة 2 من ولاية جندوبة ومشروع تحسين مردودية شبكات توزيع المياه والحدّ من الفاقد المائي بكل من صفاقس وتونس العاصمة.

وسيتسنى تعزيز البنية الأساسية للمياه بفضل تنفيذ مشاريع السدود والخزانات المتواصلة وانجاز سدود جديدة بولاية القصرين وسليانة ومشروع تحويل المياه من محطة بجاوة إلى سد نهانة والرفع من طاقة التدفق لمنظومة التحويل سجنان – بجاوة وتزويد مدينة الكاف من مياه سد سراط وتحويل المياه من سد بربرة إلى ولايتي الكاف وسليانة ومشروع اقتناء وتركيب محطات طاقة كهروضوئية بالمناطق المحاذية للسدود في إطار دعم الانتقال الطاقي للمنشآت المائية.

ولتحقيق **الأمن الغذائي**، سيتمّ العمل على تنفيذ مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى ضمان استدامة الإنتاج والنهوض بالمنظومات الفلاحية وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال دعم المنتجين والمستثمرين في القطاع عبر توفير المرافقة الفنية وتيسير النفاذ إلى التمويل وتكثيف الجهود الرامية إلى تحسين المردودية والإنتاجية وجودة المنتجات الزراعية باعتماد التقنيات الزراعية الحديثة وتطوير وإصلاح البنية التحتية للقطاع الفلاحي ورفع طاقات الخزن والتحويل ومزيد تطوير أداء القطاع السقوي إضافة إلى تثمين المنتجات الفلاحية البيولوجية ذات القدرة التصديرية العالية.

كما سيتمّ تنفيذ برامج خصوصية للحد من تأثير التقلبات المناخية على منظومات الإنتاج الفلاحي وخاصة الزراعات الكبرى والنهوض بقطاع الحبوب المروية والرفع من نسبة استعمال البذور الممتازة من 20% حاليا إلى 30% إضافة إلى التوسّع في مساحات الزراعات العلفية المروية باستخدام المياه المعالجة بما يساهم في تعزيز الأمن العلفي وترشيد استعمال الموارد المائية. كما يشمل المسار تحسين إنتاجية غابات الزيتون عبر اعتماد أصناف عالية المردودية وأكثر قدرة على التكيف مع التغيرات المناخية إلى جانب ترشيد استغلال الموارد المائية وتوظيف التكنولوجيات الذكية.

وبالتوازي، سيتمّ إيلاء عناية خاصة بتعزيز آليات **الحماية من الجوائح** لا سيما فيما يتعلق بالتكيف مع التغيرات المناخية وحماية الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه، بما يضمن استمرارية دورة الإنتاج.

وستتواصل الجهود لإرساء إطار مؤسساتي مندمج يعتمد مقاربة الترابط بين المياه والطاقة بهدف تحسين التخطيط المشترك وتعزيز كفاءة الاستهلاك والتقليص من البصمة الطاقية للمنظومات المائية إلى جانب مزيد حوكمة المناطق السقويّة والقطاع الفلاحي بصفة عامة.

- **الاستقلالية الطاقية**

سيرتكز العمل خلال الفترة القادمة على تسريع تنفيذ محاور استراتيجية قطاع الطاقة في أفق سنة 2035 لتحقيق الانتقال الطاقي. ويتجلّى هذا التوجه بالخصوص من خلال إنجاز عدد من المشاريع الكبرى لإنتاج الطاقة المتجددة بعديد الجهات وتقوية شبكة نقل الكهرباء إلى جانب تحفيز الاستثمار الخاص في مجالي النجاعة الطاقية وتشجيع الإنتاج الذاتي للطاقة الشمسية وتبسيط إجراءات التراخيص بما يسهم في تقليص التبعية للمحروقات المستوردة.

وستتكثف الجهود لتنفيذ جملة من الإصلاحات في قطاع الطاقة لتعزيز **الاستقلالية الطاقية** وذلك من خلال تنقيح مجلة المحروقات. وسيمكّن ذلك من تسريع نسق الاستكشاف وتطوير أنشطة إنتاج المحروقات بما يساهم في الرفع من الإنتاج الوطني وتحسين مردودية القطاع. هذا إلى جانب التّسريع في دخول الاكتشافات الجديدة حيز الإنتاج على غرار حقول "صباح" و"عزيزة" وتسوية بعض السندات.

وبالتوازي، سيتمّ مواصلة تطوير الأطر الترتيبية والتنظيمية لقطاع الكهرباء وضمان شفافية آليات التسعير وتعزيز المنافسة والنجاعة الاقتصادية مع حماية المستهلك وتحسين الحوكمة. كما سيتمّ إصدار مجلة خاصة بالطاقات المتجددة تهدف إلى إرساء إطار قانوني ومؤسساتي محفّز للاستثمار في الطاقات النظيفة وتبسيط الإجراءات وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص بما من شأنه تسريع الانتقال الطاقي والحد من الانبعاثات الكربونية وتحسين الميزان الطاقي وميزان المدفوعات.

وتتمثّل أهم المشاريع الاستثمارية الجديدة في إحداث محطات جديدة لإنتاج الكهرباء والتي تشمل إنجاز مشاريع الطاقة الشمسية في إطار اللزمات والتراخيص المسندة إلى المؤسسات الخاصة إلى جانب إنجاز الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمحطة الشمسية بمنطقة بني مهيرة من ولاية تطاوين بقدرة 50 ميغاواط مرفقة بنظام لتخزين الطاقة بواسطة البطاريات ومحطة إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح بباجة بقدرة 100 ميغاواط ومشروع محطة توليد الكهرباء بالدورة المزدوجة بطاقة 650 ميغاواط إلى جانب مشروع الربط الكهربائي بين الجزائر وتونس وليبيا.

- **الحد من التلوّث والمحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي**

تعدّ الموارد الطبيعية من مياه وتربة وغابات ومراعي وموارد بحرية ركيزة أساسية للأمن الغذائي بصفة خاصة وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة. وفي هذا الإطار، سترتكز الجهود على إرساء تصرف ناجع ومتكامل في الموارد الطبيعية ومزيد إحكام تعبئتها وتوظيفها بما يساهم في تحقيق تنمية محلية وجهوية أكثر توازنا إلى جانب تحسين مردودية النشاط الفلاحي وضمان ديمومته.

وستشهد الفترة القادمة تكثيف العمل على تعزيز حماية التربة وتحسين خصوبتها بالمناطق ذات الإمكانات الزراعية الواعدة وتنمية المراعي وتثبيت الغطاء الغابي والرفع من نسبته فضلا عن حماية المنظومات الغابية والمحافظة على إنتاجيتها وتنوعها البيولوجي. وتندرج هذه التوجهات في إطار التوفيق بين مقتضيات المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وحاجيات التنمية مع تأمين مواكبة السياسات والبرامج لمتطلبات التغيرات المناخية.

وفي السياق ذاته، سيتمّ العمل على تنفيذ **الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي** واعتماد حلول قائمة على الطبيعة لإعادة تأهيل النظم الإيكولوجية وتعزيز الأمن الغذائي من خلال حماية الموارد الجينية المحلية في إطار تنفيذ بروتوكول ناقويا، إضافة إلى إدماج البعد البيئي في مختلف القطاعات الاقتصادية. كما تشمل هذه التوجهات تثمين التراث الطبيعي والفلاحي خاصة النظم الزراعية ذات الأهمية العالمية وإدماج المحميات الطبيعية في الدورة الاقتصادية بما يدعم المجتمعات المحلية فضلا عن جهود مكافحة التصحر وبلوغ هدف تحييد تدهور الأراضي في أفق 2030.

كما تولي الخطة التنموية للخماسية القادمة أهمية بالغة **لحماية الشريط الساحلي** والمناطق الرطبة والغابات والمناطق المعرضة لمخاطر الفيضانات عبر تنفيذ برامج مقاومة الانجراف البحري وأشغال استصلاح وتطهير المناطق الرطبة الساحلية والسباخ والبحيرات وحماية المدن من الفيضانات. وبالتوازي وبغرض الحدّ من التلوث المائي تمّت برمجة تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالبلديات المتبنّاة وتوسيع نطاق الخدمات لتشمل المدن غير المتبنّاة، إضافة إلى تحسين نوعية المياه المعالجة المطابقة للمواصفات بهدف تثمينها وإعادة استعمالها في عدة قطاعات. كما سيتمّ إنجاز محطات مخصّصة لمعالجة المياه المستعملة الصناعية بالمناطق الصناعية الكبرى.

وفي مجال **التصرف في النفايات**، سيتمّ إرساء منظومة فعّالة ومندمجة عبر تطوير منظومة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة وتثمين النفايات لإنتاج الطاقة واستعمالها كوقود بديل واعتماد التوجه التدريجي نحو الاقتصاد الدائري عبر تعزيز أنشطة الرسكلة والتثمين المادي والطاقي والعضوي والحد من المصبات العشوائية وتهيئتها عند الاقتضاء والقضاء على النقاط السوداء.

وفي إطار الحدّ من التأثيرات السلبية على البيئة، سيتواصل العمل من خلال تعزيز المقاربة الوقائية لا سيما عبر الالتزام بمخرجات دراسات المؤثرات على المحيط والتقييمات البيئية الاستراتيجية ودراسات إزالة التلوّث المصادق عليها. كما سيتمّ تفعيل **مبدأ تحمّل الملوث للكلفة البيئية** وتكريس المسؤولية الموسّعة للمنتج قصد اضطلاع كل الأطراف بمسؤولياتها البيئية.

وتتعلق الإصلاحات والإجراءات الجديدة أيضا بمزيد تعزيز **الحوكمة البيئية** وضمان حسن استغلال الموارد الطبيعية حيث ينتظر مراجعة بعض فصول مجلة الغابات بما يدعم مساهمة القطاع الغابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع إيلاء أهمية خاصة لتنمية القدرات والمهارات الفنية للعاملين به وتوظيف التكنولوجيات الحديثة. وللمحافظة على الموارد السمكية سيتمّ تدعيم البرنامج الوطني لغمر الشعاب المرجانية الاصطناعية وإعداد خطة متكاملة لإدارة مصايد الأسماك أحادية النوع بما يضمن المحافظة على الثروات السمكية وحسن استغلالها.

كما يشمل هذا المسار مواصلة إنجاز محطات معالجة المياه المستعملة الصناعية بالمناطق الصناعية إلى جانب التدرج نحو اعتماد نموذج **الاقتصاد الدائري** من خلال الاستثمار في أنشطة الرسكلة والتثمين على مستوى مراكز التجميع والمصبات مع مكافحة التصحر ودعم التشجير والحدّ من تدهور الأراضي بما يعزّز حماية المنظومات البيئية ويدعم التنمية على المدى البعيد.

وفي ذات السياق، سيتمّ العمل على مراجعة الأمر المنظم للدراسات البيئية بهدف تطوير وتبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية بما يواكب المستجدات الوطنية والدولية. كما سيتمّ إعداد استراتيجية وطنية للرقابة البيئية تراعي الأبعاد الاقتصادية

والاجتماعية والتكنولوجية والخصوصيات الوطنية بما يسهم في تحسين أداء منظومة المراقبة وتعزيز نجاعة التدخلات إلى جانب استكمال النصوص التنظيمية والمعيارية المؤطرة للرقابة البيئية وإرساء إطار قانوني ينظم تقييم دراسات إزالة التلوّث بما يعزز الشفافية ويرتقي بجودة المشاريع البيئية.

5.2 تحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام:

سيتمّ في مجال **الإصلاح الإداري والمؤسساتي** العمل على إرساء منظومة فعالة ومرنة تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزّز حقوق المواطنين والمؤسسات، وذلك من خلال تطوير الإطار التشريعي والترتيبي والرفع من كفاءة الإدارة وتحديث المؤسسات والمنشآت العمومية وتعزيز المنظومات العدلية والأمنية والعسكرية.

- **تطوير الإطار التشريعي والترتيبي**

تعدّ مراجعة الإطار التشريعي المنظم للعمل التنموي أحد المرتكزات الاستراتيجية الأساسية لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة باعتبارها شرطا حاسما لتحسين نجاعة السياسات العمومية وتعزيز فاعليتها. ويهدف هذا التوجّه إلى تطوير التشريعات والتراتيب بما يتوافق مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي ويساهم في تسريع تنفيذ البرامج التنموية وتحقيق الأثر المرجو منها.

ويتطلب ذلك تقييما شاملا للإطار المؤسساتي القائم في مختلف القطاعات والمجالات والانطلاق في مراجعة معمقة للقوانين والنصوص التطبيقية ذات الصلة لضمان تحويل التشريع إلى أداة فعالة لتيسير إدارة الشأن العام وحماية الحقوق والحريات ودعم ديناميكية التنمية.

- **الرفع من أداء الإدارة**

تتضمّن الإصلاحات في هذا المجال إجراءات لتحديث **منظومة التصرف في الموارد البشرية** ومراجعة **الإطار القانوني للوظيفة العمومية** بما يضمن المرونة والنجاعة وتحفيز الكفاءات إلى جانب إعادة تنظيم المصالح العمومية وتبسيط الإجراءات الإدارية وتعميم رقمنة الخدمات لتسهيل النفاذ إليها وتقليص الآجال.

ويواكب هذا التوجه جهود **تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد** من خلال تطوير المنظومة الرقابية لضمان حسن التصرف في المال العام وشفافية العمل الإداري. وسيتمّ التركيز على ثلاثة محاور رئيسية تتمثّل أوّلا في الإصلاح الهيكلي والقانوني لتكريس منظومة رقابة موحدة وفعالة وثانيا في الرقمنة والتحول نحو الرقابة الذكية وثالثا في تطوير المنهجيات والكفاءات.

وبالتوازي، ستتواصل الجهود لتطبيق برامج الوقاية من الفساد من خلال اعتماد نظام تقييم للنزاهة في القطاع العام وتعزيز المرجعية الوطنية للحوكمة في عدد من المؤسسات والمنشآت العمومية إلى جانب تعميم المقاربة القطاعية لتقييم وإدارة مخاطر الفساد. كما سيتمّ دعم دور مكاتب العلاقات مع المواطن وتطويرها لتصبح هياكل رقمية حديثة قادرة على تحسين سرعة وجودة تفاعل الإدارة مع المواطن.

- **هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية**

سيتّجه العمل خلال المرحلة القادمة نحو تعزيز دور المؤسسات والمنشآت العمومية وضمان ديمومتها عبر إعداد برنامج تنظيم وإصلاح الهياكل والمؤسسات العمومية يستند إلى خصوصية كل مؤسسة عمومية ويتضمّن بالأساس معالجة التوازنات المالية وفق خطة تسمح بتدعيم قدراتها الإنتاجية والمالية والتنظيمية والتصرف في الموارد البشريّة وتطوير منظومات المعلوماتية. كما سيتمّ تطوير حوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية وتحسين جودة خدماتها.

- **تعزيز المنظومات العدلية والأمنية والعسكرية والسياسة الخارجية**

يمثّل تعزيز نجاعة **المرفق العدلي والقضائي** هدفا استراتيجيا أساسيا من خلال إرساء عدالة فعالة وسهلة النفاذ مع معالجة العوائق القانونية والمادية. وتتضمّن الإصلاحات المتعلقة بمنظومة العدالة مزيد تبسيط الإجراءات في النزاعات المدنية والتجارية والعقارية وتطوير الخارطة القضائية ومراجعة اختصاص المحاكم بما يضمن تقريب الخدمات من المتقاضين ويعزز نجاعة العدالة وسرعة البت في القضايا. كما ينتظر تحيين النصوص القانونية وإعداد أدلة إجراءات مبسطة ونشرها إلكترونيا لتسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية مع دعم آليات الوساطة القضائية كخيار بديل لحل النزاعات.

وفي مجال **الأمن الوطني**، سيتمّ العمل على تعزيز الأمن العام بكافة أبعاده ومكافحة مختلف أشكال الجريمة وخاصة منها المتعلقة بالإرهاب والتهريب إلى جانب تحسين جودة الخدمات الأمنية والإدارية المسداة لفائدة المواطن مع مواصلة رقمنة الإدارة واعتماد أحدث الأساليب التقنية لمواكبة التطورات في المجال الأمني.

وسيتواصل العمل خلال فترة المخطط على توفير الإمكانيات الضرورية **للمؤسسة العسكرية** لتعزيز جاهزيتها بما يضمن قدرتها على الاستباق واستغلال الموارد المتاحة بفعالية لأداء المهام المناطة بعهدتها وفق مقاربة شاملة تجعل من العنصر البشري أحد المحاور الأساسية. كما ستتعزّز مساهمة منظومة الدفاع الوطني في دعم المجهود التنموي من خلال إدارة بعض البرامج التنموية ومن أهمّها المشاريع التي ينجزها ديوان رجيم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء خاصة على إثر توسيع مجال تدخّله جغرافيا ووظيفيا سنة 2025 ليشمل بصفة تدريجية كل الفضاء الصحراوي ومناطق الجنوب التونسي من خلال تنفيذ مشاريع لإحياء الأراضي وتثمين المقدرات الكامنة بهذا المجال الجغرافي.

وعلى صعيد **السياسة الخارجية**، سيتواصل مجهود الديبلوماسية من أجل الذود عن الخيارات السيادية والمصالح الوطنية والتمسّك باستقلالية القرار الوطني وبقاعدة الاحترام المتبادل والندية في التعامل. وسيتمّ العمل على تنمية العلاقات الدولية على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف وتنويع الشراكات الاستراتيجية على قاعدة النفع المتبادل إلى جانب تعزيز المشاورات السياسية الثنائية وتكثيف المشاركة النوعية لتونس في المؤسسات الإقليمية والدولية.

وفي نفس السياق يشمل مخطط التنمية مزيد تحسين حوكمة إدارة الهجرة وتأمين الخدمات الإدارية لفائدة التونسيين بالخارج والإحاطة بهم وحمايتهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، وتشجيعهم على المساهمة في الجهد التنموي الوطني، فضلا عن المساهمة في التعريف بالوجهة التونسية في الاستثمار والسياحة والترويج للمنتوج التونسي وتعبئة الموارد المالية.

محفظة المشاريع العمومية

تكتسي المشاريع والبرامج التنموية أهمية بالغة باعتبارها **تمثّل آلية رئيسية لتنفيذ سياسة الدولة من أجل دفع التنمية الشاملة والعادلة وتجسيم الأولويات والأهداف الاستراتيجية للمخطط.** وتميّز ضبط محفظة مشاريع مخطط التنمية 2026-2030 باضطلاع المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم بدور محوري في اقتراح المشاريع العمومية وذلك في إطار الحرص على **الاستجابة إلى تطلعات وحاجيات المواطنين وتعزيز حركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية** القائمة على تكافؤ الفرص والنفاذ العادل إلى الخدمات والمرافق الأساسية بكل الجهات والأقاليم.

وسمحت مقاربة المنهج التصاعدي المعتمدة بإدراج المشاريع والبرامج بمخطط التنمية للفترة 2026-2030 بناء على مقترحات المجالس المنتخبة، التي تولّت بصفة تصاعدية، التداول والتأليف بين مقترحات المشاريع انطلاقا من أولويات وأهداف المجالات الترابية. كما تمّ ضبط **مشاريع وبرامج تنموية ذات طابع إقليمي** مما يكرّس التوجّه الرامي إلى تعزيز البعد الإقليمي للتنمية وانصهاره ضمن المخطط الوطني للتنمية في إطار وحدة الدولة.

كما تسنى التركيز خاصة على المشاريع الداعمة للتنمية والتي من شأنها تعزيز التكامل بين الجهات والأقاليم بما يساهم في تقليص الفوارق التنموية وتحسين الترابط وخلق حركية تنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يؤدي إلى تعزيز جاذبية الجهات والأقاليم للاستثمار الخاص ولاستقطاب الفاعلين الاقتصاديين نحو الجهات الداخلية.

وأفضت أشغال المجالس المنتخبة إلى اقتراح 40748 مشروعا منها 34715 مشروعا من المجالس المحلية و5375 مشروعا من المجالس الجهوية و658 مشروعا من مجالس الأقاليم فيما اقترحت الوزارات 9217 مشروعا ليبلغ بذلك العدد الجملي للمشاريع المقترحة 49965 مشروعا.

جدول 4: توزيع عدد المشاريع حسب الجهة المقترحة

الجهة المقترحة	الإقليم عدد 1	الإقليم عدد 2	الإقليم عدد 3	الإقليم عدد 4	الإقليم عدد 5	الوزارات القطاعية
عدد المشاريع	7 048	7 304	13 790	8 031	4 575	9 217

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

واستندت عملية المقاربة لاختيار المشاريع إلى المعايير التالية:

- الاستجابة للحاجيات الحقيقية للمجال الترابي.
- القابلية الفنية للإنجاز.
- التوافق مع الأهداف الاستراتيجية للدولة.
- الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

هذا وحظيت المشاريع المقترحة من المجالس المنتخبة والقابلة للإنجاز فنيا بالأولوية وذلك تماشيا مع مقاربة تحقيق انتظارات المواطنين مع الحرص على توزيع شامل للمشاريع لفائدة جميع المعتمديات والولايات والأقاليم.

وقد مكّنت المنهجية المتّبعة من ضبط **محفظة المشاريع التنموية لمخطط التنمية**[10] **والتي بلغ عددها الجملي 21100 مشروعا وبرنامجا عموميا باستثمارات جمليّة تقدّربحوالي 101835 م د** وتشمل هذه المحفظة:

- 14624 مشروعا جديدا منها 8506 مشروعا مقترحا من قبل المجالس المنتخبة وهو ما يمثل نسبة 58% من مجموع المشاريع الجديدة،
- 6476 مشروعا متواصلا تمّ الانطلاق في إنجازها قبل سنة 2026 وهي مشاريع تغطي كل الجهات وتهمّ أساسا مشاريع البنية الأساسية من طرقات ومسالك وتجهيزات جماعية ومرافق عمومية لا سيما منها في مجالات الصحّة والتربية والنقل ومشاريع المياه.

كما تمّ ضبط **محفظة مشاريع نابعة من مقترحات** المجالس المنتخبة والتي تشمل تدخلات متعدّدة تتوافق في مجملها مع معايير البرامج الخصوصية للتنمية الجهوية والتي سيتمّ اعتمادها لضبط مكوّنات الاستثمارات السنويّة لهذه البرامج وهي تضمّ:

- 562 مقترح مشروع بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية،
- 3370 مقترح مشروع بعنوان البرنامج الجديد للتنمية المندمجة في طور الإعداد.

هذا وتتّسم محفظة المشاريع العمومية لمخطط التنمية 2026-2030 بالعدد الهام للمشاريع المقترحة من قبل المجالس المنتخبة وخاصة المحليّة منها والتي تركّزت على مشاريع القرب وذات الأثر الهام على حياة المواطنين كمشاريع فكّ العزلة وتحسين النفاذ إلى الخدمات والمرافق الأساسية.

ويبرز توزيع محفظة المشاريع حسب الصنف **هيمنة المشاريع ذات الطابع المحلي التي تمثّل نسبة 70%** من جملة عدد المشاريع المدرجة بالمخطط وتبلغ نسبة المشاريع ذات الطابع الجهوي 17% ونسبة المشاريع الإقليمية 2%، وفي المقابل تمثّل حصة المشاريع ذات الطابع الوطني نسبة 11%.

[10] دون اعتبار المشاريع الخصوصية لوزارة الدفاع الوطني.

رسم بياني 19: توزيع عدد المشاريع والاستثمارات حسب صنف المشروع (%)

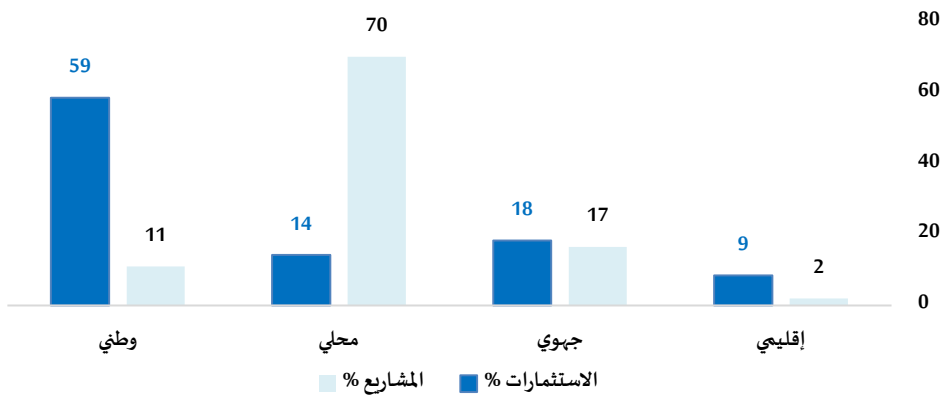

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

واعتمادا على مقاربة تأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي للسكان حسب الأقاليم الخمسة، أفضت عملية تأليف محفظة المشاريع لفترة المخطط إلى توزيع متقارب لعدد المشاريع حسب الأقاليم بعنوان معدل عدد السكان للمشروع الواحد باستثناء الإقليم الثاني الذي يتميّز بكثافة سكانية مرتفعة، وهو ما يتبيّن من خلال الجدول الموالي:

جدول 5: توزيع المشاريع حسب الأقاليم دون اعتبار المشاريع الوطنية

الأقاليم	عدد المشاريع	النسبة %	عدد السكان	معدل عدد السكان للمشروع الواحد
الإقليم 1	3 141	16	1 560 843	497
الإقليم 2	4 439	23	3 949 277	890
الإقليم 3	5 632	29	3 121 821	554
الإقليم 4	3 754	19	2 046 271	545
الإقليم 5	2 629	13	1 293 957	492
الجملة	**19 595**	**100**	**11 972 169**	**599**

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

كما تعكس الاستثمارات المبرمجة خلال فترة المخطط التوجهات العامة والأهداف الاستراتيجية للدولة بالإضافة إلى الاستجابة إلى طلبات المجالس المنتخبة التي تركزت بالأساس على مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية حيث يبيّن توزيع محفظة المشاريع أن مشاريع البنية الأساسية والخدمات حظيت بـ 43.7% من الاستثمارات الجمليّة تليها التجهيزات الجماعية بنسبة 27.5% وقطاعات الصناعة والطاقة والمناجم بنسبة 17.5% وقطاع الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بنسبة 11.3%.

جدول 6: توزيع الاستثمارات العمومية والمشاريع حسب القطاعات

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة %	الاستثمارات (م د)	النسبة %
البنية الأساسية والخدمات	7 930	37,6	44513	43,7
التجهيزات الجماعية	11 311	53,6	27963	27,5
الصناعة والطاقة والمناجم	303	1,4	17 775	17,5
الفلاحة والصيد البحري	1 556	7,4	11584	11,3
المجموع	**21 100**	**100**	**101835**	**100**

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

ونظرا للدور الهام الذي تلعبه البنية الأساسية على الاقتصاد الوطني وعلى حياة المواطنين باعتبارها من أهمّ المقوّمات الداعمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، سيتمّ إنجاز 1265 مشروعا في مجال الطرقات والجسور والمسالك باستثمارات تقدر بـ 11273 م د ستساهم في تعزيز الترابط بين الجهات وفك العزلة بالمناطق الريفية. كما حظي قطاع النقل بعناية فائقة حيث تمّ رصد استثمارات هامة تناهز 13034 م د لإنجاز 636 مشروعا. وتستأثر المشاريع البلدية بأكثر عدد من مشاريع البنية الأساسية حيث يبلغ عددها 2798 مشروعا باستثمارات تقدر بـ 1896 م د.

واعتبارا للأهمية البالغة لحماية الشريط الساحلي والمناطق الرطبة والمناطق المعرضة لمخاطر الفيضانات، تمّت برمجة 127 مشروعا لحماية المدن من الفيضانات باستثمارات جملية تقدر بـ 1104 م د و110 مشروعا لحماية الشريط الساحلي باستثمارات تناهز 3000 م د.

رسم بياني 20: توزيع المشاريع التنموية للبنية الأساسية (عدد من القطاعات)

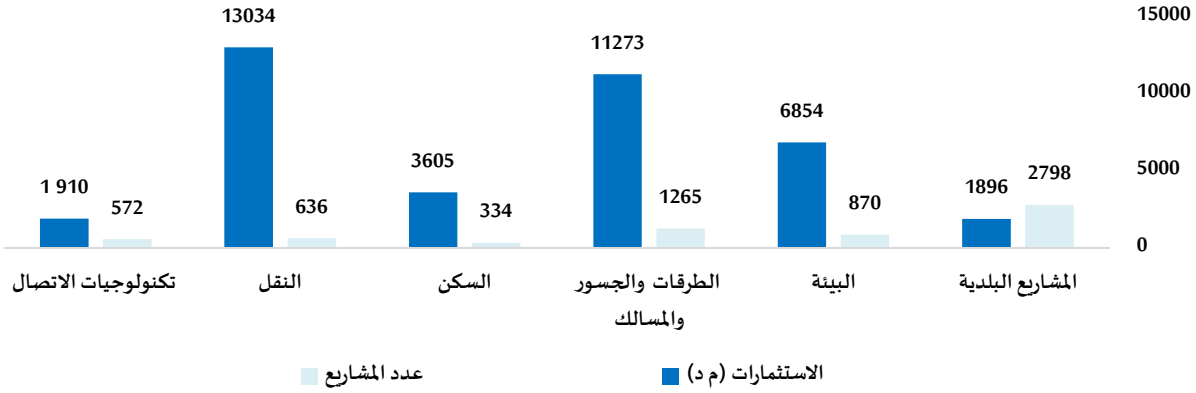

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

ويبين توزيع مشاريع التجهيزات الجماعية إيلاء أهمية بالغة للدور الاجتماعي للدولة حيث يستأثر قطاع التربية باستثمارات هامة (6407 م د) يليه قطاع الصحة (3418 م د) فقطاع التعليم العالي والبحث العلمي (3173 م د). كما حظيت قطاعات الشباب والرياضة والثقافة والمرأة والطفولة وكبار السن بعدد هام من المشاريع المبرمجة.

رسم بياني 21: توزيع المشاريع التنموية للتجهيزات الجماعية (عدد من القطاعات)

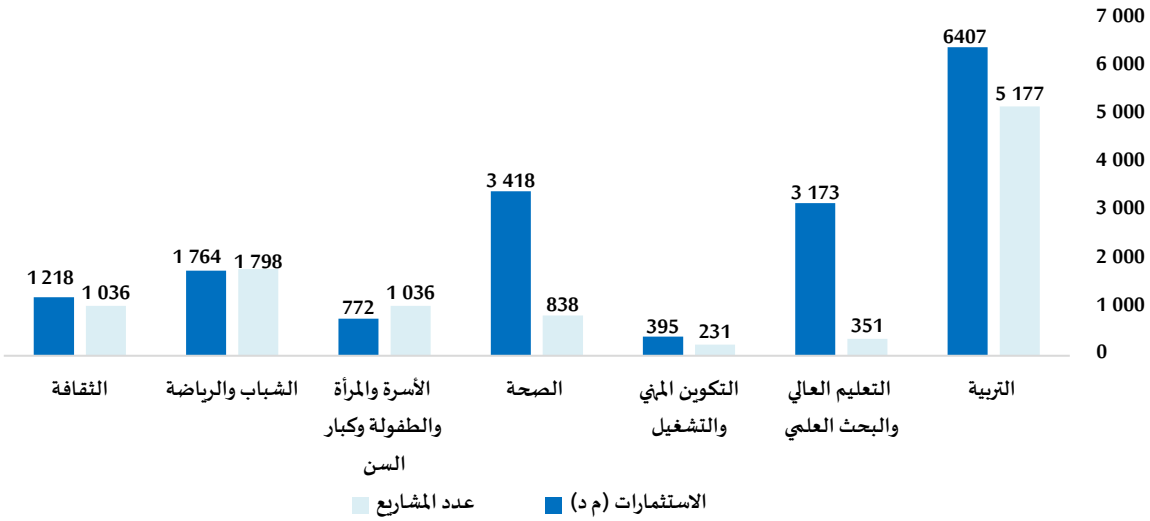

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وتعكس المشاريع المبرمجة في مجال الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الأهمية التي يكتسيها القطاع باعتباره قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي وتحقيق الأمن الغذائي والمائي وتوفير فرص اقتصادية واجتماعية خاصة بالمناطق الريفية. وتتمثل المشاريع المبرمجة خلال فترة المخطط في إنجاز 645 مشروعا للتزويد بالماء الصالح للشرب باستثمارات تقدر بـ 6468 م د. كما سيتمّ إنجاز 198 مشروعا لتعبئة الموارد المائية و361 مشروعا في مجال المناطق السقوية و352 مشروعا في مجالات الغابات والمحافظة على المياه والتربة والإنتاج النباتي والحيواني والصيد البحري وباقي التدخلات في المجال الفلاحي.

أما بالنسبة لمجال الصناعة والمناجم والطاقة، فقد رصد ت له استثمارات تقدر بـ 17775 م د باعتباره ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني خاصة من ناحية خلق الثروة ومساهمته في حجم الصادرات التونسية للسلع. وسيتمّ في هذا الإطار إنجاز 92 مشروعا في المناطق الصناعية باستثمارات تبلغ 1025 م د وبرمجة 94 مشروعا في مجالات الطاقة باستثمارات تعادل 8250 م د وإنجاز 84 مشروعا باستثمارات قيمتها 6524 م د في قطاع المناجم.

وسيتم تمويل محفظة المشاريع المدرجة بمخطط التنمية 2026-2030، باعتمادات من ميزانية الدولة لحصة تعادل 61% من الاستثمارات الجملية في حين ستتكفل المؤسسات والمنشآت العمومية بحصة تعادل30% منها أما المشاريع التي سيتمّ إنجازها في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص فتقدر حصتها بـ 9% وتشمل 74 مشروعا في مجالات التصرف في النفايات والتطهير والطاقة المتجددة واللوجستية والنقل متعدد الوسائط والسياحة.

جدول 7: توزيع الاستثمارات حسب طبيعة التمويل

التمويل	الكلفة التقديرية (م د)	النسبة %	الاستثمارات (م د)		
			المبلغ الجملي	النسبة %	منها لإنجاز مشاريع جديدة
الميزانية	127249	61	61847	61	33642
التمويل الذاتي (المؤسسات والمنشآت العمومية)	61439	30	31990	31	23524
شراكة قطاع عام وخاص	18 323	9	7 998	8	6 646
الجملة	**207011**	**100**	**101835**	**100**	**63812**

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وعموما ينتظر أن تسهم محفظة المشاريع وبرامج المخطط بمختلف مكوّناتها في تحقيق حركية اقتصادية من شأنها تحفيز الفاعلين الاقتصاديين من القطاع الخاص بفضل أهمية مشاريع البنية الأساسية والمرافق المرتبطة بتحسين مناخ الأعمال بكل المناطق والجهات. كما سيمكن إنجاز المشاريع العمومية المبرمجة من مزيد تحسين ظروف عيش المواطنين وتحقيق النفاذ العادل للخدمات والمرافق العمومية الأساسية من تربية وصحة وتكوين ونقل عمومي وسكن وأنشطة ثقافية وشبابية ورياضية فضلا عن توفير فرص الادماج الاقتصادي والاجتماعي لكل الفئات مع المحافظة على سلامة البيئة وديمومة الموارد الطبيعيّة.

الإطار الاقتصادي للفترة 2026-2030

يهدف الإطار الاقتصادي الكلي للفترة 2026-2030 إلى تجسيم الخيارات والتوجهات الاستراتيجية القائمة على مبادئ العدالة الاجتماعية والانصاف وتعزيز السيادة الوطنية والتعويل على الذات وذلك من خلال إرساء نموذج تنموي يعكس خيارات التونسيين والتونسيات وتطلّعاتهم المشروعة في تنمية عادلة ومتوازنة قادرة على تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتحقيق الاندماج الوطني الشامل.

وانطلاقا من هذا التوجه، وفي ظل محيط عالمي متغير يتسم بتزايد الاضطرابات الاقتصادية والمالية واحتداد المخاطر الجيوسياسية وتسارع التحوّلات التكنولوجية والمناخية والبيئية، تمّ إعداد منوال النموّ للخماسية القادمة على أساس تثبيت مسار التعافي الاقتصادي ومزيد تدعيمه ثم الارتقاء بنسب النموّ إلى مستويات أرفع تواكب التطلعات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية.

1.3 منوال النموّ:

تستند تقديرات منوال النمو للفترة 2026-2030 إلى جملة الإصلاحات والسياسات التنموية فضلا عما تزخر به عديد القطاعات الواعدة من فرص كامنة وإمكانات غير مستغلة بما من شأنه الإسهام في الرفع من مستوى الدخل الوطني والفردي وتحفيز إحداث مواطن شغل لائقة خاصة لفائدة حاملي الشهادات العليا والشباب إلى جانب دعم القدرة الشرائية وتحسين ظروف العيش والرفع من جودة الخدمات الأساسية.

ويقتضي بلوغ هذه الأهداف، في سياق عالمي متغيّر يتّسم بارتفاع منسوب عدم اليقين من جهة ومحدودية الموارد وضيق الهوامش المالية من جهة أخرى، ضرورة التسريع في إنجاز الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تطوير هيكلة الاقتصاد وتعزيز قدرته التنافسية وتحسين مناخ الأعمال إلى جانب تكريس اندماج فاعل ومتوازن في الاقتصاد العالمي على أسس تحافظ على المصالح الاقتصادية وتدعم السيادة الوطنية.

وفي ذات الوقت يستوجب هذا التوجه تكريس العدالة الاجتماعية باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية واعتماد سياسات مندمجة ومتكاملة تُوازن بين متطلبات النجاعة الاقتصادية ومقتضيات الإدماج والتماسك الاجتماعي فضلا عن التوجه نحو تقليص التفاوت التنموي بين المناطق والجهات والمحافظة على مقومات بيئة سليمة.

1.1.3 المحيط العالمي:

تتسم الآفاق الاقتصادية العالمية خلال الفترة 2026-2030 بتواصل تباطؤ نسق النمو في سياق دولي يتميّز **بحالة عدم اليقين** واحتداد المخاطر الاقتصادية والمالية والمناخية. ويعزى هذا الوضع بالأساس إلى تواصل **التوترات الجيوسياسية** على المستويين الدولي والإقليمي وما ينجر عنها من اضطرابات في سلاسل التزويد وفي الأسواق العالمية إلى جانب تفاقم اختلالات التجارة العالمية وتصاعد النزاعات الحمائية وبروز تكتلات اقتصادية جديدة تعيد تشكيل مسارات تدفق الاستثمار والتجارة الدولية. كما تواجه

عديد الاقتصاديات وخاصة البلدان النامية والصاعدة ضغوطا متزايدة ناجمة عن ارتفاع مستويات المديونية وضيق الهوامش المتاحة على مستوى المالية العمومية.

وفي المقابل، ينتظر أن يساهم التقدم التكنولوجي المتسارع لا سيما في مجالات الرقمنة والذكاء الاصطناعي في التخفيف نسبيا من تباطؤ النمو العالمي خاصة في الاقتصاديات المتقدمة التي استثمرت بكثافة في هذه المجالات. كما أن التيسير التدريجي للسياسات النقدية بالتوازي مع تراجع الضغوط التضخمية من شأنه أن يؤدي إلى خفض كلفة الاقتراض ودعم الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي.

وفي هذا السياق، يتوقّع تسجيل **معدل نمو الاقتصاد العالمي** بـ3.2% خلال الفترة 2026-2030 بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في أكتوبر 2025. ويعكس هذا المنحى بالأساس استكمال مرحلة التعافي التي عقبت جائحة كوفيد-19والتي ارتكزت على برامج تحفيز اقتصادي، إلى جانب تقلص هوامش التدخل العمومي وتنامي المخاطر الجيوسياسية والمناخية بما تفرضه من ضغوط إضافية على آفاق النمو العالمي.

كما ينتظر أن تسجّل الاقتصاديات المتقدمة تباطؤًا ملحوظًا في نسق النمو ليبلغ 1.6%خلال الفترة 2026-2030 مقابل 2.8%خلال الفترة 2021-2025 .ويُعزى هذا الأداء بالأساس إلى تباطؤ كل من معدل النمو في الولايات المتحدة ليبلغ 2.0%مقابل 3.3% وفي الاتحاد الأوروبي ليبلغ 1.2%مقابل 2.5% خلال نفس الفترة وذلك في سياق يتسم بتهرّم السكان وتباطؤ الإنتاجية وارتفاع كلفة الانتقال الطاقي والبيئي.

في هذا الإطار، ينتظر أن تعتمد البلدان المتقدمة برامج دفع اقتصادي انتقائية وموجّهة مع التركيز على دعم الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة وتسريع الانتقال الطاقي والاقتصاد الأخضر إلى جانب إعادة توطين الأنشطة الاقتصادية وتعزيز الأمن الصناعي والغذائي. غير أن الأثر الإيجابي لهذه البرامج على نسق النمو سيظل محدودا نسبيا بالنظر إلى ضيق الحيز المالي وارتفاع المديونية العمومية وهو ما من شأنه أن يحد من قدرة هذه الاقتصاديات على احداث طفرة نمو مستدامة في الأجل القريب.

وفي المقابل، ستشهد اقتصاديات البلدان الصاعدة والنامية تباطؤا في النمو الاقتصادي أقل حدّة مقارنة بالبلدان المتقدمة، إذ ينتظر أن يبلغ معدل النمو 4.1% خلال الفترة 2026-2030 مقابل 4.9% خلال الفترة 2021-2025 بعلاقة مع تماسك دور محركات النمو الهيكلية في دعم النشاط الاقتصادي وخاصة الطلب الداخلي والديناميكية الديمغرافية فضلا عن مواصلة الاستثمار في البنية التحتية.

وجدير بالذكر في هذا السياق أن برامج الدفع الاقتصادي في هذه البلدان ستظل مقيّدة بضعف موارد المالية العمومية وارتفاع كلفة التمويل الخارجي. وتبرز في هذا الإطار أهمية تسريع نسق الإصلاحات الهيكلية فضلا عن ضرورة توجيه الإنفاق العمومي نحو القطاعات ذات الأثر الاقتصادي على غرار الفلاحة والطاقة واللوجستية والاقتصاد الرقمي وغيرها إضافة إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

رسم بياني 22: النموّ الاقتصادي العالمي

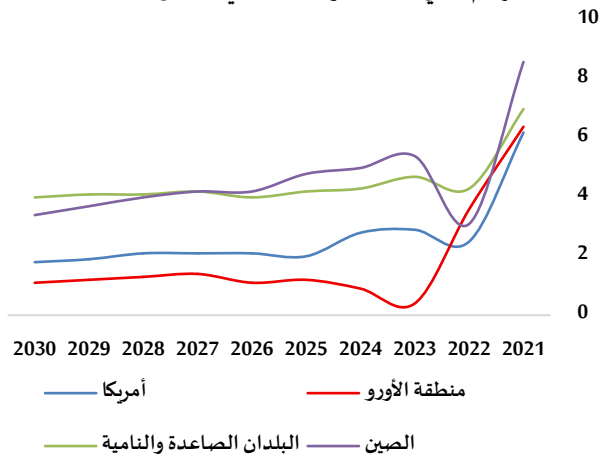

رسم بياني 23: التضخم في العالم

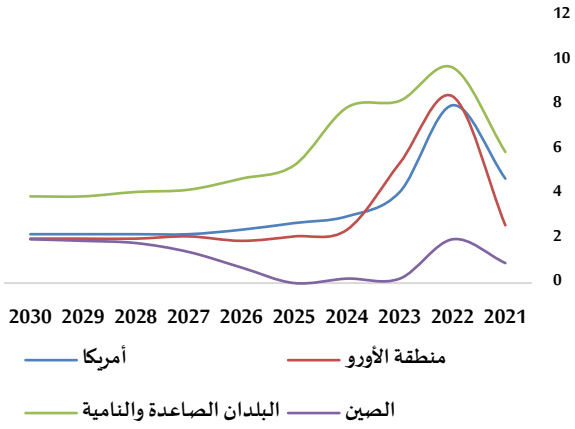

المصدر: الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي. أكتوبر 2025

وفيما يتعلق **بتطور الأسعار**، ينتظر أن يتواصل المنحى التنازلي لمعدلات التضخم العالمية خلال الفترة 2026-2030 لتبلغ معدل 3.4% مقابل 6% خلال الفترة 2021-2025 بما يتماشى إجمالا مع الأهداف المرسومة من قبل عديد الدول في إطار استعادة استقرار الأسعار وتعزيز مصداقية السياسات النقدية.

وتظل هذه التوقعات مرتبطة بجملة من المخاطر التي من شأنها إعادة إحياء الضغوط التضخمية على غرار تطور السياسات التجارية الدولية وما قد يترتب عنها من ترفيع في التعريفات الديوانية فضلا عن العوامل المناخية والجيوسياسية وتداعياتها على أسعار المنتجات الغذائية والمواد الطاقية والأولية بما قد يؤدي إلى عودة موجات تضخمية ظرفية أو هيكلية.

وفي هذا السياق، تمثل الزيادات في التعريفات الديوانية في الولايات المتحدة الأمريكية صدمة على مستوى العرض إذ يتوقع انتقال آثارها تدريجيا إلى أسعار الاستهلاك مما قد يفضي إلى تجدد الضغوط التضخمية خلال الفترة القادمة. وبناء عليه، ينتظر أن يظل التضخم أعلى من المستوى المستهدف من قبل الاحتياطي الفيدرالي والمحدد بنسبة 2% بنهاية 2026.

وفي المقابل، ينتظر أن يكون تطور الأسعار أكثر اعتدالا في منطقة الأورو نتيجة تحسن قيمة الأورو واعتماد اجراءات ظرفية ساهمت في احتواء ارتفاع الأسعار خلال السنوات الأخيرة.

أما في الصين، فمن المنتظر بقاء التضخم الإجمالي في مستويات منخفضة نسبيا نتيجة تراجع أسعار الطاقة مقابل تسجيل ارتفاع طفيف للتضخم الأساسي أي التضخّم بدون اعتبار أسعار الطاقة والمواد الغذائية بعلاقة مع التحسن التدريجي للطلب الداخلي.

كما يُنتظر أن تشهد **المبادلات التجارية العالمية** وتدفّقات الاستثمار الدولي استقرارا نسبيا خلال الفترة 2026-2030. ويُعزى هذا المنحى بالأساس إلى تصاعد النزعات الحمائية فضلًا عن اضطراب سلاسل التزويد بالمواد الأولية نتيجة التوترات والتطوّرات الجيوسياسية وهو ما من شأنه الحدّ من ديناميكية التجارة العالمية وإضعاف جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي المقابل، يتوقع أن تساهم الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع في التخفيف من حدّة تباطؤ التجارة الدولية حيث يتوقع أن تضطلع بدور متزايد في دعم المبادلات التجارية العالمية. وتتميّز هذه الصادرات بارتفاع القيمة المضافة والمرونة إزاء القيود التجارية التقليدية مما يجعلها أقل تأثّرًا بالتعريفات الديوانية والاضطرابات اللوجستية وقادرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية، وبذلك يمكن لها أن تشكّل عامل توازن يساهم في الحدّ من تراجع حجم التجارة الدولية ودعم استقرارها خلال الفترة القادمة.

كما ينتظر أن تتسم المرحلة القادمة أيضا بتزايد تركّز تدفّقات **الاستثمار الأجنبي المباشر** في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة ولاسيما في مجالات الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات والرقمنة إلى جانب المشاريع المرتبطة بدعم الانتقال الطاقي والتحوّل البيئي. ويعكس هذا التوجّه سعي المستثمرين إلى توظيف رؤوس الأموال في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والقادرة على رفع الإنتاجية وتعزيز المرونة الاقتصادية فضلًا عن الاستجابة إلى متطلبات التحول الرقمي والتحول البيئي.

رسم بياني 24: حجم المبادلات التجارية العالمية

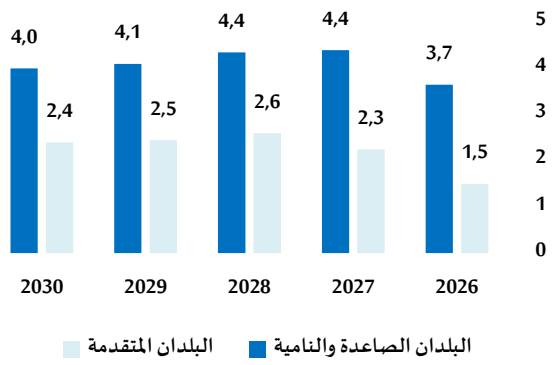

رسم بياني 25: نسبة الاستثمار من الناتج في العالم

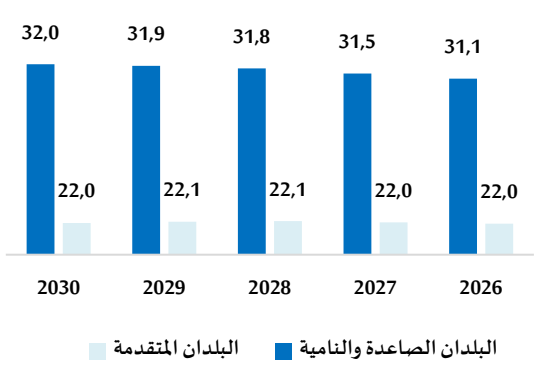

المصدر: الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي-أكتوبر 2025

تمثّل التحوّلات الاقتصادية العالمية الجارية فرصة استراتيجية لتونس إذا ما تمّ التعامل معها بنهج استباقي في إطار سياسات اقتصادية متناسقة تستند إلى إصلاحات هيكلية عميقة. ففي ظل إعادة تشكيل سلاسل الإنتاج العالمية وتزايد توجّه الشركات نحو تنويع مواقع الإنتاج وتقريبها من الأسواق النهائية، يمكن لتونس تعزيز موقعها الاستراتيجي بالاستناد إلى موقعها الجغرافي على ضفاف المتوسط وما راكمته من خبرة صناعية في عدّة قطاعات لا سيما الميكانيكية والكهربائية وصناعة مكوّنات الطائرات والنسيج، ...

وجدير بالذكر أن الانتقال الطاقي والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر يفتح آفاقا واعدة نظرا للإمكانات الكبيرة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح فضلا عن ارتفاع الطلب الأوروبي على مصادر الطاقة النظيفة بما يتيح فرصا جديدة للاستثمار والتصدير. كما يمثّل الانتقال الرقمي واقتصاد المعرفة رافعة أساسية لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية من خلال الاستثمار في الرقمنة والذكاء الاصطناعي ودعم منظومة الابتكار والشركات الناشئة ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع.

وعلى صعيد التجارة الدولية، تفرض التحولات الجارية تنويع الأسواق الخارجية لا سيما نحو إفريقيا ودول الخليج وآسيا إلى جانب تحسين تنافسية الصادرات الصناعية وتطوير الصناعات الغذائية والمواد الصيدلية بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على النفاذ إلى أسواق جديدة.

2.1.3 الآفاق الاقتصادية الوطنية:

انطلاقا من التحسن المسجل خلال الفترة الأخيرة والتوفّق في تثبيت التعافي الاقتصادي وما نتج عنه من طموحات وتطلعات في تحقيق الانتعاش الاقتصادي، يُعد السعي إلى **بلوغ مستويات أعلى من النمو** من أحد أبرز رهانات الخماسية القادمة. ويتطلب هذا التوجه خاصة الارتقاء بمساهمة الاستثمار مع تعزيز دور القطاع الخاص.

كما يتطلب تحقيق المستويات المرجوة لنموّ الناتج اعتماد استراتيجيات قطاعية متكاملة تكرس التطور المنشود في هيكلة الاقتصاد من خلال تحديث القطاعات التقليدية واستغلال كل الطاقات الكامنة فيها إلى جانب دعم القطاعات الجديدة ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والتي تساهم في خلق فرص الشغل اللائق خاصة لفائدة حاملي الشهادات العليا بما يكرس الترابط بين الابتكار والتشغيل والنمو. ويكتسب هذا التوجّه أهمية مضاعفة في ظل **الفرص الاقتصادية الكامنة** على المستويات المحلية والجهوية والإقليمية وفي سياق المنافسة الإقليمية والدولية المتزايدة.

ويفترض تسارع النموّ أيضا تحسين الإنتاجية وتعزيز مساهمتها في نمو الناتج الوطني الإجمالي باعتبارها محددا أساسيا للقدرة التنافسية ورافعة رئيسية لتحسين مستوى الدخل بما يضمن قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات العالمية واستثمار الفرص الجديدة وتحويلها إلى مكاسب ملموسة.

ويتمثّل الهدف بالنسبة للفترة 2026-2030 **في الترفيع في الدخل الفردي بشكل ملموس للارتقاء به إلى الثلث الأول من الشريحة العليا[11] من البلدان متوسطة الدخل** (بقياس دخل 2025) لتحسين ظروف العيش وفتح آفاق تنموية أوسع. واعتبارا لتقديرات النموّ الاقتصادي والاسقاطات الديمغرافية، **ينتظر أن يبلغ الدخل الفردي 7424.3 دولار أي 21530.5 دينار في أفق 2030** (تبعا لسعر الصرف المعتمد بقانون المالية لسنة 2026) وهو ما يمثّل معدل زيادة سنوية بنسبة **6.5%** للدخل الفردي.

[11] أصدر البنك الدولي في غرة جويلية 2025 تصنيفا للبلدان حسب مستوى الدخل وحدد للشريحة ذات الدخل المتوسط الأعلى حدودا تتراوح بين 4496 و13935 دولارا للفرد سنويا.

رسم بياني 26 : الدخل الفردي بالدولار

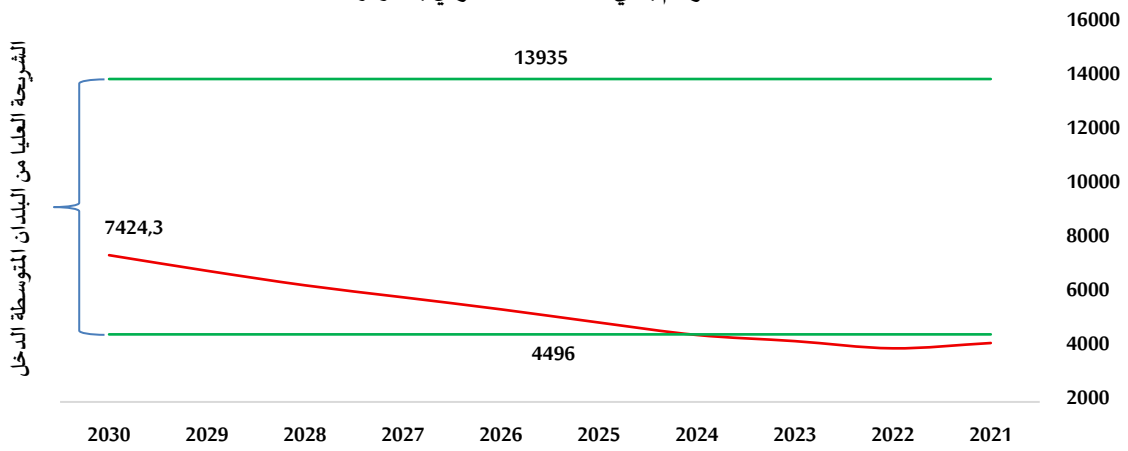

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط والبنك الدولي

الإنتاج والنموّ:

تمّ رسم التقديرات بعنوان فترة المخطط 2026-2030 على أساس تحقيق **معدل نموّ للناتج المحلي الاجمالي بنسبة 4.2%** بالأسعار القارة مقابل 2.4% خلال الفترة 2021-2025. وجدير بالذكر أن نسبة **النموّ بدون اعتبار الفلاحة ستكون في حدود معدل 4.3%** خلال الفترة 2026-2030 مقابل معدل 2.7% خلال الفترة 2021-2025.

وستشهد الفترة 2026-2030 ارتفاعا تدريجيا لنسق نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة من سنة إلى أخرى بما من شأنه أن يفضي إلى **مضاعفة نسبة النموّ مع موفّى سنة 2030 (5.1%)** مقارنة بنسبة النمو المسجلة خلال سنة 2025 (2.6%).

جدول 8: معدلات النموّ حسب القطاعات

	2025-2021	2026	2027	2028	2029	2030	2030-2026
نموّ الناتج المحلي الإجمالي	**2.4**	3,3	3,8	4,2	4,7	5,1	**4.2**
الفلاحة	**0.1**	5,0	1,5	3,0	3,1	3,1	**3.1**
الصناعة	**1.8**	4,5	4,8	5,0	5,2	6,0	**5.1**
الخدمات	**2.9**	2,8	3,9	4,3	4,8	5,2	**4.2**

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

❖ القطاع الفلاحي

يفترض منوال النموّ تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري بمعدل **3.1%** بالأسعار القارة خلال الخماسية القادمة على أساس تسجيل معدل إنتاج سنوي للحبوب في حدود 19 مليون قنطار ومعدل 2 مليون طن من زيتون الزيت.

جدول 9: أهم الفرضيات المتعلقة بالقطاع الفلاحي

	2026	2027	2028	2029	2030
الحبوب (م قنطار)	1791	1849	1911	1976	2042
زيتون الزيت (ألف طن)	2400	1800	1872	1947	2025
التمور (ألف طن)	404	422	441	461	482

المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

وتستند هذه التقديرات إلى **المعطيات المناخية لا سيما** توفّر الموارد المائية وأثرها على مردودية الأنشطة الفلاحية كالحبوب والزراعات البعلية وتربية الماشية.

ولمواجهة هذه التحديات والحدّ من تأثيرات التقلبات المناخية، سيحظى القطاع الفلاحي بأهمية كبرى خلال الفترة 2026-2030 في إطار التوجهات الاستراتيجية للقطاع في أفق 2035. وستركز الجهود على تعزيز الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتقديم الدعم والإحاطة بالفلاحين وتوفير مستلزمات الإنتاج بما يؤمن نجاح المواسم الفلاحية. كما سيتمّ العمل على تعزيز التكامل بين البحث العلمي وقطاع الإنتاج لاستثمار نتائج البحث ودمج التقنيات الحديثة في الممارسات الفلاحية خاصة المتعلقة بتحسين استغلال الموارد المائية المتاحة وإحكام توظيفها. ويتمثّل الهدف في ضمان إدارة مستدامة للموارد المائية وتعزيز الأمن المائي.

كما سيتمّ إيلاء اهتمام خاص بالأنشطة الأساسية لدعم **الأمن الغذائي** على غرار الزراعات الكبرى لتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب والتوسع في المساحات العلفية لتلبية احتياجات الثروة الحيوانية فضلا عن النهوض بالمنتوجات ذات القيمة المضافة العالية والتي تتمتّع بميزات تفاضلية على غرار المنتوجات البيولوجية بما يعزز تنافسية الإنتاج الفلاحي ويعطي دفعا هاما للاستثمار في القطاع.

وبصفة عامة، تتمحور أهمّ البرامج حول:

- اعتماد برنامج خصوصي للحد من تأثير التحديات المناخية على قطاع الزراعات الكبرى والنهوض بقطاع الحبوب المروية والرفع من **استعمال البذور الممتازة** من 20% حاليا إلى **30%** فضلا عن رقمنة منظومة الحبوب وتحسين آليات تمويل منتجي الحبوب ويتمثّل الهدف في توفير أغلب الحاجيات الوطنية من القمح الصلب وتحسين **نسبة التغطية من القمح اللين (20%) والشعير (50%)** من خلال إنتاج يعادل 20 مليون قنطار من الحبوب في غضون 2030.
- دعم المنتجين وخاصة صغار الفلاحين في مواكبة التحديات المناخية والمحافظة على استمرارية دورة الإنتاج وتكثيف حملات الإرشاد الفلاحي وتنمية القدرات الفنية للفلاحين وتشجيعهم على استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- توظيف مخرجات البحث العلمي في تطوير الأنماط الزراعية المقتصدة للماء وفي تحسين الإنتاجية.
- تحسين إنتاجية غابات الزيتون والحد من تأثير العوامل المناخية السلبية على الإنتاج والرفع من نسبة تصدير الزيت المعلّب واستهداف أسواق جديدة وإعادة هيكلة الديوان الوطني للزيت.

- المحافظة على معدل الإنتاج السنوي في قطاع الصيد البحري في إطار مقاربة تراعي مبدأ الاستغلال الرشيد للثروات البحرية لضمان توازن بيئي واقتصادي.
- تعزيز الأمن المائي عبر تحسين استغلال المياه التقليدية وتطوير الموارد غير التقليدية حيث سيتمّ التركيز على الرفع من نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية وربط السدود وتحويل فائض المياه إلى مناطق الاستغلال وتطوير محطات تحلية المياه ومعالجة المياه المستعملة ورفع نسبة إعادة استعمالها فضلا عن تسريع رقمنة عملية متابعة منسوب المياه وجودتها.

ومن ناحية أخرى ستتكثف الجهود خلال الفترة 2026-2030 بغرض النهوض بالدور المحوري للقطاع الفلاحي في خلق مواطن الشغل وتحسين ظروف العيش في المناطق الداخلية عبر دعم صغار الفلاحين والعملة الفلاحيين وتحسين نجاعة برامج التنمية الفلاحية المندمجة بعديد الجهات فضلا عن تنمية القدرات ودعم المبادرات المحلية بما يساهم في تثمين المنظومات الفلاحية المحلية والجهوية توازيا مع تعزيز نظم الإنتاج ودعم التكامل بين القطاع الفلاحي والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

❖ **القطاع الصناعي**

ينتظر أن تتطوّر القيمة المضافة للقطاع الصناعي بمعدل **5.1%** خلال الفترة 2026-2030 بالأسعار القارة على أساس ارتفاع القيمة المضافة في قطاع **الصناعات المعملية بمعدل 4.2%** وتطور نشاط **الصناعات غير المعملية بمعدل 6.7%.**

ففي مجال **الصناعات المعملية**، تتمثل أبرز الأهداف المرسومة للفترة 2026-2030 في:

- تشجيع الابتكار والتحول التكنولوجي والرقمي والصناعة الذكية لتحسين الإنتاجية والتنافسية من خلال دعم التجديد صلب المؤسسات الصناعية خاصة في مجال الرقمنة.
- تفعيل مواثيق التنافسية للأنشطة الصناعية بما يعزّز القدرة على التصدير.
- الانتقال نحو اقتصاد دائري وأخضر والحدّ من التلوّث.
- مزيد النهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة الصناعية ودعم تنافسيتها.
- دعم لا مركزية النسيج الصناعي واستغلال الموارد والقدرات المتاحة جهويا.
- رفع نسق إحداث المناطق الصناعية والتوجه نحو توفير مناطق صناعية ذكية ومندمجة.

وينتظر أن تسجل الأنشطة الصناعية انتعاشة في الفترة القادمة بفضل الإصلاحات والتدابير المبرمجة لمساندة المؤسسات وتحسين تنافسية المنتجات الصناعية ودعم التصدير نحو الأسواق الجديدة في ظل التطور المرتقب للطلب الخارجي الموجّه لتونس من الاتحاد الأوروبي بمعدل 1.9%[12] في الفترة 2026-2030 مقابل 4.2% بعنوان الفترة 2021-2025.

[12] تقديرات معدّة من قبل المعهد التونسي للتنافسية والدراسات الكمية.

رسم بياني 27: القيمة المضافة للصناعات المعملية (%)

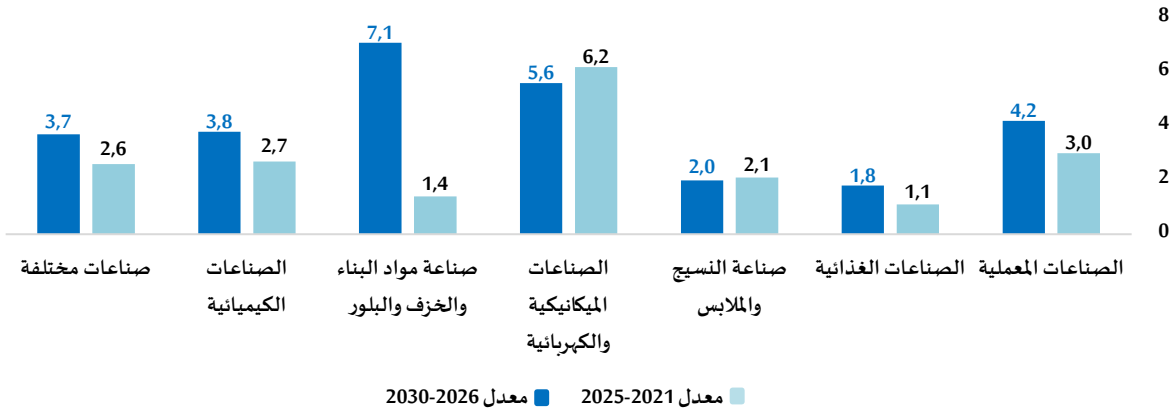

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وتستند تقديرات القيمة المضافة للصناعات المعملية إلى جملة من التدابير الداعمة من أبرزها:

- توفير المرافقة والمساندة للمؤسسات الصناعية الصغرى والمتوسطة.
- التسريع في تنفيذ برنامج التأهيل الكربوني للمؤسسات الصناعية.
- إحداث مركز لدعم التحول الرقمي للشركات الصناعية بهدف مساعدتها على تبني التكنولوجيات الحديثة.
- استهداف الاكتفاء الذاتي الدوائي من خلال دعم الصناعة المحلية للأدوية لا سيما المستخرجة من البيوتكنولوجيا وتطوير صناعة المواد الأولية ومواد التعبئة والتغليف الموجهة لقطاع صناعة الأدوية.
- إعداد خطة عمل ملزمة تتعلق بالمدينة الذكية للسيارات والمناطق الصناعية المندمجة.
- تأهيل المراكز الفنية وهياكل الإحاطة وتطوير أدائها بما يتلاءم ومتطلبات المؤسسة بعنوان التحول الرقمي والتحول الطاقي والتحول البيئي.
- تطوير المهارات الصناعية وملاءمة برامج التكوين مع حاجيات الصناعة الذكية.

أما بخصوص **الصناعات غير المعملية**، فينتظر أن تتطور القيمة المضافة بمعدل 6.7% بالأسعار القارة خلال الخماسية القادمة مقابل معدل (-0.2%) خلال الفترة 2021-2025 لترتفع الحصة من الناتج إلى حدود 8.7% سنة 2030 مقابل 8.0% خلال سنة 2025. وسيتسنى تحقيق هذه النتائج بفضل التحسن الهام المنتظر للإنتاج في قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الكهرباء والغاز.

رسم بياني28: القيمة المضافة للصناعات غير المعملية

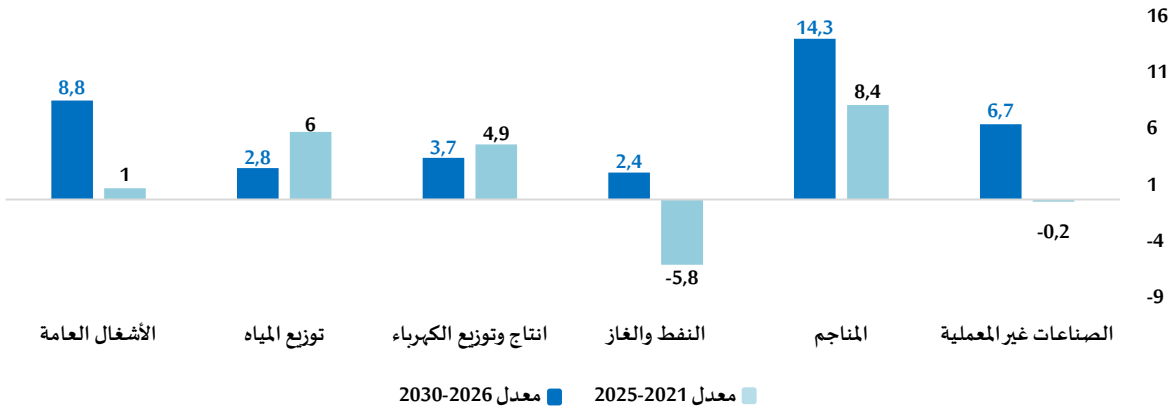

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وفيما يتعلق **بإنتاج الفسفاط**، يتمثّل هدف الفترة 2026-2030 في رفع قدرات الإنتاج إلى نحو **11 مليون طن سنويا** بحلول سنة 2030 بعلاقة مع انجاز المشاريع التالية:

- تشغيل "مغسلة أم الخشب 1" في غضون سنة 2027 بما يمكن من توفير طاقة إنتاج إضافية بحوالي 2.4 م طن.
- انجاز وحدة تعويم الفسفاط السيليسي بحلول سنة 2027 بما يسهم في زيادة طاقة الإنتاج تدريجيا بنحو 1.1 م طن.
- إنجاز "مغسلة أم الخشب 2" في غضون سنتي 2029-2030 بما يمكن من توفير طاقة إنتاج تصل إلى 1.6 مليون طن.
- إنجاز مشروع توزر نفطة في غضون سنتي 2029-2030 مما سيمكن من إضافة طاقة إنتاج تصل إلى 2.5 م طن.

ونظرا للأهمية الاستراتيجية لقطاع الفسفاط، فقد تمّ ضبط حزمة من الأولويات تشمل بالخصوص:

- إعداد وتنفيذ برنامج تأهيل للشركة التونسية لنقل المواد المنجمية للفترة 2026-2027 بهدف تحسين جاهزية أسطول النقل وتطوير قدرته التشغيلية لمواكبة نسق الإنتاج المستهدف.
- تحسين طاقة النقل داخل المناجم السطحية من خلال تأهيل عدد من الشاحنات والكاسحات بما يساهم في تحسين مردودية منظومة الاستخراج والنقل.
- تأمين الموارد المائية الصناعية الضرورية للنشاط المنجمي عبر معالجة إشكاليات الربط العشوائي على قنوات نقل المياه الصناعية وحفر 12بئرا تعويضية.
- الترفيع التدريجي في استغلال المياه الصناعية بكل من معتمديتي الرديف وأم العرائس مع تكوين احتياطي استراتيجي من المياه الصناعية لضمان استمرارية النشاط.
- تركيز وحدة ترشيح ذات ضغط عالٍ لاسترجاع المياه من النفايات الدقيقة بعد عملية الترسيب بهدف الرفع من نسبة استرجاع المياه إلى أكثر من 95% وتعزيز النجاعة المائية.

أما بخصوص قطاع **انتاج النفط والغاز**، فيتمثل الهدف خلال الفترة 2026-2030 في تطوير استغلال الموارد الوطنية من النفط والغاز من أجل التقليص التدريجي من العجز الطاقي والحد من التبعية الطاقية وذلك من خلال مزيد تحسين مناخ الاستثمار وتسريع نسق الاستكشاف والإنتاج وإدماج الاكتشافات الجديدة في الدورة الانتاجية.

ولبلوغ هذه الأهداف، تمّ تحديد عدد من السياسات من أهمها:

- إصدار مجلة المحروقات لدفع الاستثمار في قطاع استكشاف وإنتاج المحروقات.
- التسريع في استغلال الاكتشافات الجديدة على غرار حقول "صباح "و"عزيزة".
- تبسيط وتسهيل إجراءات إسناد رخص الاستكشاف والاستغلال.
- تسوية عدد من سندات المحروقات العالقة بما يساهم في تحسين مناخ الأعمال واستعادة ثقة المستثمرين.
- تقليص آجال التراخيص وتحيين المواصفات الفنية المعتمدة إلى جانب تطوير منصات البيانات الجيولوجية والتقنية وتسهيل النفاذ إليها.

وعلى هذا الأساس، تمّ رسم فرضيات الإنتاج كالآتي:

بالنسبة للنفط

- ✓ ارتفاع انتاج بعض الحقول على غرار "حلق المنزل" و"سيدي مرزوق" و"البرمة" و"عشتارت" انطلاقا من سنة 2026 بحوالي 800 ك ط م ن.
- ✓ دخول حقل "كوسموس" حيز الإنتاج خلال سنتي 2027 و2028 بطاقة تقدر بحوالي 400 ك ط م ن.
- ✓ دخول حقل "زارات الشمال" حيز الإنتاج انطلاقا من سنة 2030 مع طاقة إنتاجية هامّة تناهز 470 ك ط م ن.

بالنسبة للغاز الطبيعي

- ✓ دخول حقل "صباح" حيز الإنتاج انطلاقا من سنة 2027 مع طاقة إنتاجية هامّة تقدر بنحو 270 ك ط م ن.
- ✓ دخول حقل "كوسموس" حيز الإنتاج انطلاقا من سنة 2027 بطاقة إنتاجية تناهز 110 ك ط م ن.
- ✓ دخول حقل "زارات الشمال" حيز الإنتاج انطلاقا من سنة 2030 مع طاقة إنتاجية تقدر بحوالي 340 ك ط م ن.
- ✓ توقف الإنتاج في حقل "مسكار" انطلاقا من سنة 2029.

- **الخدمات**

ينتظر أن تشهد الفترة 2026-2030 تواصل الأداء الجيد لجل الأنشطة في قطاع الخدمات حيث من المؤمّل أن تتطور القيمة المضافة بمعدل **4.2% بالأسعار القارة مقابل 2.9%** خلال الفترة 2021-2025.

ففيما يتعلق **بالقطاع السياحي**، تتمثل أهم الأهداف بعنوان الخماسية القادمة في مزيد تنويع المنتوج وتحسين جودة الخدمات وتشجيع المؤسّسات السياحية على الانخراط في نظم التصرف في الجودة لاستقطاب فئة السياح ذوي القدرة الشرائية العالية فضلا عن الإرساء التّدريجي للتّرويج الذكي. كما سيتمّ العمل على إعطاء دفع قوي للسياحة الداخلية وسياحة الجوار عبر إعادة هيكلة السوق السياحية لمواكبة حاجيات الحرفاء. وينتظر أن تبلغ نسبة نمو القطاع معدل **5.6%** خلال الفترة 2026-2030.

واعتبارا للدور المحوري والدافع الذي يضطلع به **قطاع النقل** في دعم الحركية الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية، ستتركز الجهود خلال الخماسية القادمة على مواصلة النهوض بجودة خدمات النقل العمومي وفك العزلة وتقريب الخدمات من المواطن إلى جانب دعم المؤسسات العمومية للنقل والنهوض بأدائها وإعادة هيكلتها. كما سيتمّ التوجه نحو الاعتماد التدريجي على الطاقات النظيفة في تشغيل أنظمة النقل مع التوظيف الأمثل للتكنولوجيات الحديثة بما يسهم في تطوير خدمات النقل وتحسين مردوديتها.

وبالتوازي مع ذلك، يكتسي الارتقاء بمردودية المنظومة اللوجستية أهمية خاصة بالنظر إلى ارتفاع الكلفة نسبيا مقارنة بالدول المنافسة مما يستوجب بلورة خطة متكاملة ترتكز على ملاءمة البنية الأساسية لمتطلبات النقل واللوجستية وتنظيم المهن ذات الصلة وتطوير الكفاءات البشرية في هذا المجال.

وتستهدف هذه الجهود الترفيع في القيمة المضافة لقطاع النقل لتبلغ معدل **5.0%** خلال الفترة 2026-2030.

ولترجمة هذه التوجهات الاستراتيجية إلى أهداف ملموسة، تمّ ضبط جملة من التدخلات تشمل خاصة:

- مواصلة دعم منظومة النقل العمومي الجماعي وضبط سياسة جديدة لتمويل خدمات النقل العمومي الجماعي خاصة من خلال تفعيل وتعزيز موارد صندوق التنقلات الحضرية.
- تطوير النقل الحديدي للأشخاص والبضائع بما يعزز دوره كوسيلة نقل مستدامة وذات كلفة تنافسية.
- ربط المناطق الداخلية والمناطق السكنية ذات الكثافة العالية بالشبكة الحديدية وإدماجها في الدورة الاقتصادية.
- تطوير وتجديد أسطول النقل بمختلف أنماطه والنهوض بجودة الخدمات وتعزيز شروط السلامة الشاملة لمستعملي وسائل النقل.
- تدعيم البنية الأساسية للنقل وتطويرها مع تعزيز الشراكات سواء في إطار آليات الشراكة بين القطاع العام والخاص أو عبر التعاون الدولي.
- الارتقاء بنجاعة المنظومة اللوجستية والعمل على تموقع تونس كقطب لوجستي إقليمي لجنوب المتوسط.

- اعتماد منظومات النقل الذكي من خلال إدماج تطبيقات التكنولوجيات الحديثة، وتحسين النجاعة الطاقية لقطاع النقل، وإرساء منظومة نقل مستديمة وصديقة للبيئة.

أما بخصوص قطاع **تكنولوجيات المعلومات والاتصال والاقتصاد الرقمي**، فينتظر أن يسهم التقدم في التحول الرقمي ودعم البنية التحتية الرقمية واعتماد خطة تنفيذية للاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في مزيد دعم القطاع وتحسين التنافسية وجعل تونس وجهة متميزة إقليميا للاستثمار في المجالات الرقمية المجددة ذات القيمة المضافة العالية خاصة منها المتصلة بتطوير استعمالات الذكاء الاصطناعي. وينتظر في هذا الإطار إحداث تحول نوعي في المرافق والخدمات العمومية عبر برنامج رقمنة شاملة من خلال تعميم الخدمات عن بعد الموجهة للمواطن والمؤسسة. كما يشمل التوجّه الاستراتيجي تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الترابط البيني من خلال توسيع التغطية بالألياف البصرية وشبكات الجيل الخامس، وتحقيق تغطية شبه شاملة بالإنترنت عالي السرعة على كامل تراب الجمهورية. ومن المتوقع أن ترتفع القيمة المضافة للقطاع بمعدل **4.5%** خلال الفترة 2026-2030.

ومن ناحية أخرى، ينتظر تطوّر القيمة المضافة **للخدمات غير المسوقة** بدفع من قطاع الإدارة العمومية والدفاع الذي سيتطور بمعدل **3.8%** خلال الخماسية القادمة بعلاقة مع الانتدابات الهامة المبرمجة.

رسم بياني 29: القيمة المضافة في قطاع الخدمات

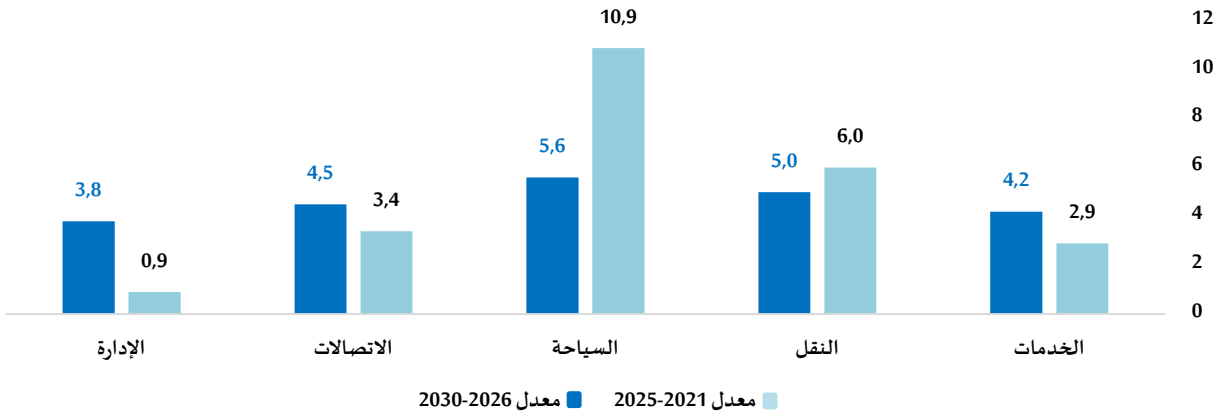

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

ميزان المدفوعات:

ينتظر أن تشهد الفترة 2026-2030 تكثيف الجهود الرامية إلى **دعم التصدير** وتعزيز التموقع في الأسواق العالمية من خلال تحسين تنافسية السلع والخدمات. وسيتسنى بلوغ هذه الأهداف بفضل دعم القدرات الإنتاجية والتكنولوجية للمؤسسات وتعميق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية لا سيما في الصناعات الميكانيكية والإلكترونية والغذائية ذات القدرات التصديرية العالية إضافة إلى الاستغلال الأمثل للميزات التفاضلية للاقتصاد الوطني وتوظيف الفرص التي تتيحها التحوّلات العالمية لمزيد تنويع الأسواق الخارجية.

وفي هذا الإطار، سيتمّ الاعتماد على سياسة ترويجية نشيطة تقوم على تكثيف المشاركة في المعارض الدولية وتنظيم بعثات اقتصادية موجهة خاصة نحو الأسواق الإفريقية والآسيوية الواعدة. كما سيتمّ فتح المجال أمام القطاع الخاص للاضطلاع بدور أكبر في تنظيم التظاهرات والفعاليات الاقتصادية بالخارج بما يدعم توسيع قاعدة المصدرين ويعزز إشعاع المنتجات التونسية وترسيخ حضورها في الأسواق العالمية.

وفي سياق متصل، يكتسي التأقلم مع التحديات المناخية ومجابهتها والالتزام بالمعايير البيئية الدولية أهمية محورية خلال المرحلة القادمة، لاسيما في ظل دخول آلية تعديل الكربون الأوروبية حيز التنفيذ بداية من سنة 2026. وسيتمّ التركيز بالخصوص على حصول المؤسسات على الشهادات البيئية المعتمدة إلى جانب توفير وتيسير النفاذ إلى آليات التمويل الأخضر بما يمكّنها من خفض البصمة الكربونية والنفاذ إلى الأسواق الأوروبية وتعزيز القدرة التنافسية. كما سيتواصل النهوض بالصناعات الصديقة للبيئة وتعزيز الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة بغرض تموقع اقتصادنا كطرف فاعل ومندمج في الاقتصاد العالمي.

ومن جهة أخرى ستتكثف الجهود خلال الفترة المقبلة لتسريع وتيرة الانتقال الرقمي بما يدعم المجهود التصديري ويرفع من كفاءة عمليات التجارة الخارجية. وفي هذا السياق سيتمّ التركيز على تبسيط وتسهيل ورقمنة كل إجراءات التجارة الخارجية بما يضمن سرعة المعاملات وشفافيتها.

كما سيتواصل العمل على تطوير **منظومة النقل واللوجستيك** من خلال تحسين البنية التحتية البحرية والجوية والارتقاء بأداء الموانئ والمطارات والمناطق الحرّة بما يسهم في تعزيز قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتقليص الكلفة والآجال ورفع مردودية الصادرات. هذا بالإضافة إلى دعم اندماج المناطق الداخلية في السلاسل التصديرية وتعزيز دور المناطق الحرة كرافعة لجذب الاستثمار وتسهيل عمليات الانتاج والتصدير بما يحقق تنمية أكثر توازنا ويعزز القدرة التنافسية للاقتصاد.

وبالتوازي، سيتمّ تعزيز **التحكّم في الواردات** وحماية المنتوج الوطني عبر تفعيل آليات **الدفاع التجاري** لا سيما إجراءات مكافحة الإغراق والتدابير الوقائية إلى جانب تكثيف مراقبة واردات السلع التي لها مثيل محلّي بما يضمن حماية الصناعات الوطنية من المنافسة غير المشروعة. وفي هذا الإطار، سيتمّ تركيز الهيأة العامة للدفاع التجاري وتدعيمها في مجال التحقيق في الممارسات التجارية غير المشروعة عند التوريد وتعزيز قدرتها على الرصد والتدخل في الآجال المناسبة.

هذا إلى جانب التسريع في مراجعة وتحيين المنظومة القانونية المنظمة للمبادلات الخارجية بهدف ملاءمتها مع المتطلبات الاقتصادية الراهنة والتحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي فضلا عن تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية داخل المنظومة التجارية بما يسهم في تحسين مناخ الأعمال ودعم تنافسية الاقتصاد وتحقيق توازن أفضل بين متطلبات الانفتاح التجاري وحماية النسيج المحلي.

وتمّ ضبط تقديرات التجارة الخارجية للفترة 2026-2030 على أساس مواصلة دعم القطاعات التصديرية ذات القيمة المضافة العالية لا سيما الصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج والملابس مع الاستجابة قدر الإمكان لتنامي الطلب على المنتجات

ذات الجودة العالية وذات المحتوى التكنولوجي المرتفع وذلك بغرض تعزيز حصة الصادرات التونسية وتحسين مردوديتها وتكريس اندماجها بأكثر عمق في سلاسل القيمة العالمية.

وبالتوازي، سيتمّ العمل على مزيد تطوير القطاع الفلاحي بهدف النهوض بصادرات المنتجات البيولوجية والمطابقة للمعايير المطلوبة مع التركيز على تثمين الانتاج الفلاحي عبر التحويل الصناعي والتعليب واعتماد أساليب التسويق الذكي والمبتكر لدعم النفاذ إلى الأسواق الأوروبية والأفريقية وزيادة حجم الصادرات الوطنية وتنويع المنتجات المصدرة.

كما يرتكز هذا المنوال على تحسين أداء القطاعات الإنتاجية الاستراتيجية وخاصة قطاع الفسفاط باعتباره أحد أبرز مصادر العملة الأجنبية وذلك من خلال تعزيز قدراته الإنتاجية والتصديرية ورفع مردوديته بما يسهم في دعم توازنات الميزان التجاري إضافة إلى مساهمته في دفع حركية التنمية بمناطق الإنتاج والتحويل.

- **الصادرات**

يفترض منوال النّمو المعتمد ضمن مخطط التنمية 2026-2030 تطوّر **صادرات السلع** بمعدّل سنوي يناهز **4.5%** بالأسعار الجارية وذلك تزامنا مع تعافي النشاط في معظم القطاعات التصديرية وتحسّن نسبي للطلب الخارجي الموجّه لتونس بما يعكس آفاقًا إيجابية للتجارة الخارجية خلال الفترة القادمة.

ومن المنتظر أن تشهد **صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية** نموا سنويا بمعدل **4.5%** خلال الفترة 2026–2030 مدفوعة بالتطور المرتقب للطلب الخارجي على المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع وبتحسن نسبة الاندماج في سلاسل القيمة الصناعية العالمية. ومن شأن هذا التطور أن يعزز تموقع تونس في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية وأن يدعم دورها كمنصّة إقليمية لتصنيع المكوّنات والتجهيزات التقنية الموجّهة أساسا نحو الأسواق الأوروبية لا سيما الأسلاك الكهربائية ومكوّنات السيارات والطائرات. ويتطلب تجسيم هذه الأهداف مزيد تعزيز موقع تونس كوجهة صناعية استثمارية في الصناعات الميكانيكية والكهربائية ودعم البحث والتجديد التكنولوجي صلب المؤسسات الصناعية لمواكبة متطلبات الأسواق الخارجية المتسمة بتسارع التطورات.

وفي ذات السياق، يتوقّع أن يتمّ تسجيل انتعاشه طفيفة **لقطاع النسيج** حيث ستتطور الصادرات بمعدل سنوي يناهز **2.8%** خلال الفترة 2026-2030. وينتظر أن تشهد الفترة 2026-2030 اعتماد خطة عمل متكاملة ترمي إلى مزيد دعم القدرة التنافسية للقطاع وتأهيله من خلال تحسين الجودة والعناية بمسائل التجديد والابتكار.

كما ينتظر أن تتطور **صادرات الفلاحة والصناعات الغذائية** بمعدّل **2.0%** خلال الفترة 2026–2030 بفضل الزيادة المنتظرة في صادرات مختلف المنتجات الفلاحية بعلاقة مع تطور الإنتاج الوطني من جهة والرفع من القيمة المضافة التصديرية من جهة أخرى خاصة بالنسبة للمنتجات ذات الطّاقة التصديرية الهامّة على غرار زيت الزيتون من خلال تطوير التعليب وتصدير المنتوج تحت علامة تونسية لتحقيق القيمة المضافة العالية بالإضافة إلى تنويع المواد الفلاحية المصدرة لا سيما المنتجات البيولوجية أمام تزايد الاهتمام العالمي بهذه المنتجات التي أصبحت تحقق رواجا متزايدا بالأسواق الخارجية باعتبار مزاياها الصحية والبيئية فضلا عن مزيد تنويع الأسواق المستهدفة لمجابهة المنافسة خلال السنوات القادمة.

هذا وستشهد الفترة 2026-2030 اعتماد خطط تصدير محكمة ترتكز على تعزيز التعريف بخصوصية المنتوجات الفلاحية التونسية والاستغلال الأمثل للفرص التي تتيحها الاتفاقيات التجارية التفاضلية في دعم النفاذ إلى الأسواق الواعدة خاصة الإفريقية والآسيوية. وبالتوازي، ينتظر أن يساهم التسريع في إحداث منصّات لوجستية قريبة من مناطق الإنتاج إلى جانب تأهيل مسالك التوزيع والترويج وتطوير خدمات النقل والشحن وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية، في تقليص آجال التصدير وتحسين انسياب السلع، لا سيما المنتجات الطازجة، فضلا عن تحفيز الاستثمار في مجالات التصنيع والتعليب والتخزين.

ومن المتوقع أن تسجّل **صادرات الفسفاط ومشتقاته** ارتفاعا ملحوظا بمعدّل **15.5%** خلال الفترة 2026–2030. ويعزى ذلك أساسا إلى استعادة مستويات إنتاج الفسفاط ومشتقاته فضلا عن تطور الطلب الخارجي بما يسهم في تعزيز الموارد من العملة ودعم التوازنات الخارجية.

- **الواردات**

يُتوقّع أن تشهد **واردات السلع** نموا بمعدّل سنوي يناهز **4.2%** وذلك استجابة لمقتضيات دفع الاستثمار وتحسن نسق النمو. ومن المنتظر أن تسجل **واردات المواد الأولية ونصف المصنعة** نموا سنويا يناهز **4.9%** خلال الفترة 2026–2030 نتيجة انتعاش نسق الاستثمار الصناعي وتحسّن مستويات الإنتاج المحلي لا سيما في القطاعات الموجهة للتصدير. كما يرتبط هذا المنحى بتطور المشاريع وما يستدعيه من توفير المدخلات الضرورية لمواكبة تطوّر النشاط الصناعي.

كما يتوقع أن ترتفع **واردات مواد التجهيز** بنسق سنوي يفوق **5.6%** خلال الفترة نفسها بعلاقة مع تطوير القاعدة الإنتاجية للمؤسسات والتوجه نحو تحديث وتجديد التجهيزات الصناعية إلى جانب الاستفادة من التحولات التكنولوجية المتسارعة. ومن شأن هذه الديناميكية أن تسهم في رفع مستوى الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الوطني وتعزيز مردوديّته.

ومن المنتظر أن تسجّل **واردات المواد الغذائية** نموا سنويا يقارب **4.6%** خلال الفترة 2026-2030 بفضل تحسّن الإنتاج المحلي خاصة في الزراعات الكبرى مثل الحبوب بما يسهم في تخفيف الضغط على الميزان التجاري الغذائي.

وفي ذات السياق، يرتقب أن تتطوّر **واردات المواد الاستهلاكية** بمعدّل سنوي لا يفوق **4.8%** خلال الفترة 2026–2030 نتيجة الجهود المبذولة للتحكم في الواردات غير الضرورية وبرامج ترشيد الاستهلاك فضلا عن تشجيع المنتجات البديلة المصنّعة محليا وتعزيز ثقافة الاستهلاك المحلي. ومن شأن هذه الاجراءات أن توجه الطلب نحو السلع الوطنية وتساهم في الحد من العجز التجاري.

أما على مستوى **واردات الطاقة**، فمن المتوقع أن يشهد الضغط على الميزان الطاقي خلال الفترة 2026– 2030 تراجعا طفيفا بفضل الجهود المبذولة لتطوير الإنتاج الوطني وتسريع مشاريع الطاقات المتجددة. وجدير بالذكر أن تسريع نسق الانتقال الطاقي وتطوير إنتاج الطاقات المتجددة يعد خيارا استراتيجيا لتقليص العجز الطاقي والحدّ من تأثير تقلبات الأسعار العالمية على الاقتصاد الوطني.

ومن المنتظر أن يتواصل انخفاض **العجز الطاقي** ليستقر في حدود **40.2 %** من العجز التجاري في موفّى المخطط.

رسم بياني 30: تطورالعجز التجاري ونسبة العجز الطاقي منه

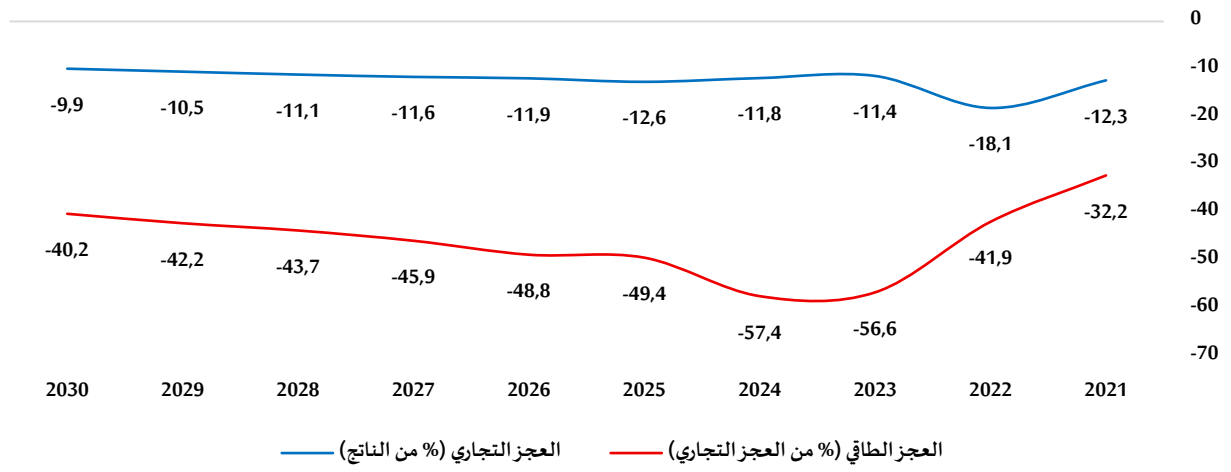

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

واستنادا إلى مجمل هذه التطوّرات، ينتظر أن يشهد **العجز التجاري** منحى تنازليا ليستقرّ في حدود 9.9% من الناتج المحلي الإجمالي في موفّى سنة 2030 مقابل 12.6% خلال سنة 2025 وذلك نتيجة تكثيف الجهود الرامية إلى الرفع من نسق الصادرات والتحكّم في الواردات وترشيدها.

- **العجز الجاري**

ستشهد الفترة القادمة تدعيم أداء قطاعي السياحة والنقل بفضل تحسين جودة الخدمات وتطوير العرض السياحي وتحديث منظومة النقل الجوي. ومن المنتظر أن تسجل **مداخيل السياحة** خلال الفترة 2026-2030 نموا سنويا بمعدل **6.2%**.

كما سيتواصل تطور **تحويلات التونسيين بالخارج** بمعدّل سنوي يتجاوز **6.4%** بما يدعم مساهمة هذه المداخيل في تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات.

وعلى هذا الأساس، ستشهد الفترة 2026-2030 تحكّما في **العجز الجاري** في معدل لا يتجاوز **3.8%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل معدل 4.1% خلال الفترة 2021-2025 وهو ما من شأنه تعزيز الاستقرار المالي والحفاظ على مستويات مريحة من احتياطي العملة الأجنبية إلى جانب دعم استقرار سعر صرف الدينار.

رسم بياني 31: تطورالعجز الجاري من النتج المحلي الاجمالي

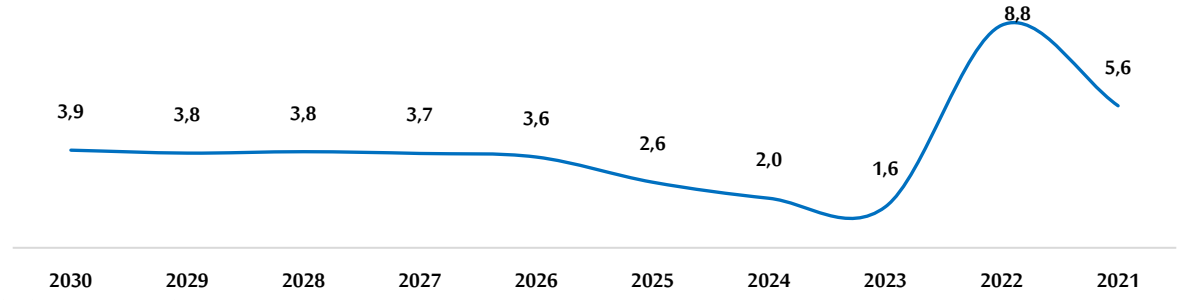

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وتعدّ المحافظة على **استدامة التوازنات الخارجية** أحد المحاور الأساسية للسياسات الاقتصادية خلال الفترة 2026-2030، الأمر الذي يستدعي احكام التحكم في العجز الجاري والحدّ من مواطن الهشاشة. هذا إضافة إلى أهمية تنويع مصادر التمويل وتوسيع مجالات التعاون الثنائي ومتعدّد الأطراف بما يضمن النفاذ إلى موارد مالية بشروط ميسّرة مع التأكيد على أهمية توجيه الموارد المقترضة نحو الاستثمار المنتج والمشاريع ذات المردودية الاقتصادية العالية.

ومن جهة أخرى، من شأن تحسّن أداء القطاعات المصدّرة وتطوير صادرات الخدمات فضلا عن تعزيز تدفقات تحويلات التونسيين بالخارج، أن يسهم في تدعيم موارد العملة الأجنبية والتوازنات المالية الخارجية فضلا عن تحسين التصنيف السيادي لتونس وترسيخ ثقة الشركاء الاقتصاديين والمستثمرين الدوليين بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات.

التضخم:

يرتكز مخطط النمو للفترة 2026-2030 على اعتماد مقاربة شاملة **للتحكم في تطور الأسعار** بما يضمن إرساء توازن بين متطلبات الاستقرار الاقتصادي ومقتضيات العدالة الاجتماعية لا سيما الحفاظ على المقدرة الشرائية للأسر وتعزيز مناخ الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين. وتستند هذه المقاربة إلى تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التأقلم وامتصاص الصدمات بما يحدّ من التقلبات السعرية ويدعم الاستقرار على المدى المتوسط.

رسم بياني 32: تطورنسبة التضخم

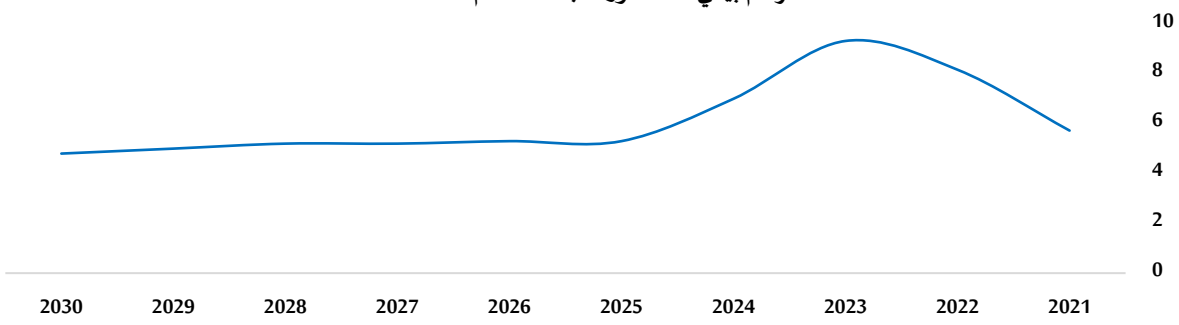

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وينتظر تسجيل **نسبة تضخم** تناهز **4.8%** سنة 2030 مقابل 5.3% سنة 2025. ويستند هذا الهدف إلى جملة من الفرضيات من أهمها تحسن العرض وتطور نسق الإنتاج خلال الفترة 2026–2030 خاصة في القطاعات ذات الارتباط المباشر بسلة استهلاك الأسر في التخفيف من الضغوط التضخمية. كما يشكل تعزيز نجاعة آليات تنظيم الأسواق وتكثيف مراقبة المسالك التجارية إلى جانب تشديد الجهود الرامية إلى مقاومة الممارسات الاحتكارية والحد من ظواهر المضاربة رافعة أساسية لدعم العرض وتحسين انسيابية التزويد بما يقلص من حدة الصدمات الظرفية ويعزز استقرار الأسعار.

وفي سياق متصل، تبرز أهمية إرساء تنسيق فعّال بين السياسات المالية والنقدية والتجارية بما يتيح استباق المخاطر المرتبطة بصدمات محتملة والحد من آثارها. ومن شأن هذا التنسيق أن يدعم التحكم في التضخم مع المحافظة على ديناميكية النموّ الاقتصادي وبالتالي تطوير القدرة على خلق الثروة وتوفير فرص الشغل وتعزيز التنمية بجميع أبعادها.

2.3 التمويل والسياسة المالية:

تواجه السياسة المالية وخطة تمويل التنمية خلال فترة المخطط 2026-2030 تحديات ورهانات كبرى مرتبطة أساسا بضمان الاستدامة المالية ومعالجة وضعية المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها وتعزيز دور القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد الحقيقي بالتوازي مع أهمية الالتزام بالمعايير الاحترازية. هذا إلى جانب تسريع التحول الرقمي للقطاع البنكي والمؤسسات المالية فضلا عن تطوير آليات التمويل الجديدة على غرار التمويل الأخضر والتمويل التشاركي وكذلك تعزيز الصمود الاقتصادي بالأخذ بعين الاعتبار للمخاطر المناخية ضمن السياسات المالية وتنويع منتجات التأمين وخدماته وتطوير منظومة الصرف.

وستتركز الأولويات حول الموازنة بين الاستجابة لمقومات الدولة الاجتماعية ومتطلبات التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الادماج المالي مع المحافظة على التوازنات المالية الكبرى للدولة وتيسير نفاذ صغار الباعثين والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الأهلية خاصة منها المنتصبة بالمناطق والجهات الداخلية إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة وتطوير منتجات وآليات جديدة تلبّي حاجيات كل المتعاملين الاقتصاديين.

كما سيتّجه العمل على تحسين تعبئة الموارد المالية والمعونة الفنية في إطار التعاون المالي الدولي ضمن مقاربة غرضها تعزيز القدرة على تنفيذ الإصلاحات والبرامج والمشاريع التنموية وفق الأولويات والأهداف الوطنية. وستركّز الجهود على تحسين محفظة موارد التمويل من خلال تعبئة الموارد الخارجية بشروط ميسرة مع الحرص على تنويع مصادر التمويلات الخارجية بغرض توفير استجابة أفضل لطلبات التمويل المختلفة. كما سيتمّ العمل على حوكمة منظومة إدارة عمليات تعبئة موارد التعاون الدولي عبر رقمنة مسارات معالجة طلبات التمويل ومتابعة تنفيذ المشاريع المستفيدة منها وذلك قصد تحسين نسق السحوبات وتحقيق الأثر التنموي المرتقب من البرامج والمشاريع المموّلة.

المالية العمومية:

يتضمن المخطط التنموي سياسات مالية إصلاحية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية وتوفير مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ضمن رؤية متكاملة تستند إلى جملة من الأولويات والأهداف منها بالخصوص:

- تكريس الدور الاجتماعي للدولة من خلال اعتماد سياسة اجتماعية قوامها ضمان العدالة الاجتماعية وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص والتي تشمل مزيد الإحاطة بالفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والنهوض ببرامج التمكين الاقتصادي والتشغيل والحدّ من مظاهر العمل الهشّ، إضافة إلى تحسين كفاءة منظومة الدعم قصد المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن ووصول المواد المدعمة إلى مستحقيها وتنفيذ برامج السكن الاجتماعي وتعزيز الاستثمار في تنمية رأس المال البشري.

- اعتماد منظومة تصرف في الميزانية قائمة على تحسين الأداء والشفافية وتطوير منظومة المحاسبة العمومية وفقا للمعايير الدولية ودعم منظومة الرقابة والتقييم مع تطوير منظومة معلوماتية مندمجة للتصرف في المالية العمومية وكذلك تحسين الحوكمة والرقابة المالية للمؤسسات العمومية لتقليص الضغط على الميزانية.
- دعم الاستثمارات العمومية لتطوير البنية الأساسية ونجاعة الخدمات العمومية بما يساهم في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف عيش المواطنين.
- العمل على التحكم التدريجي في **التوازنات المالية** لضمان استدامة المالية العمومية حيث ينتظر التخفيض في **عجز الميزانية** إلى مستوى يناهز **3%** والتحكم في مستوى **المديونية** في حدود **80%** من الناتج المحلي الإجمالي بحلول سنة 2030. وسيتمّ العمل بالخصوص على تدعيم تعبئة **الموارد الذاتية** للدولة لتتجاوز **80%** من مجموع الموارد مع تحسين نسبة مساهمة المداخيل غير الجبائية، وتحقيق **نسبة إدماج تفوق 50% من القطاع غير المنظم** في الدورة الاقتصادية وتعميم رقمنة المنظومة الجبائية والديوانية والمالية.

القطاع المالي:

ستتوجّه الجهود خلال الفترة 2026-2030 لإرساء قطاع مالي أكثر فاعلية في تمويل الاقتصاد وأكثر قدرة على دعم التنمية الشاملة، مع الحفاظ على الاستقرار المالي. ويشمل ذلك تعزيز مساهمة البنوك في تمويل القطاعات المنتجة وتطوير التمويل الأخضر والحدّ من الإقصاء المالي وتحسين جودة الخدمات المالية عبر الرقمنة والابتكار. كما تتمحور السياسة المالية للمرحلة المقبلة حول الارتقاء بدور السوق المالية في تمويل الاستثمار فضلا عن إصلاح منظومة الصرف بشكل تدريجي ومتوازن، وتدعيم الدور التنموي والاجتماعي لقطاع التأمين بما يجعله رافعة لتعبئة الادخار الوطني.

وترتكز خطة **القطاع البنكي** للفترة 2026-2030 على جملة من البرامج تشمل أساسا:

- مزيد تعزيز دور القطاع في تمويل الاقتصاد عبر تعزيز نفاذ المؤسسات متناهية الصغر والمؤسسات الصغرى والمتوسطة للتمويل البنكي وذلك عبر منتجات تمويلية جديدة خاصة وملائمة، بالإضافة إلى المساهمة في تطوير المنظومة الوطنية للتمويل وخاصة منها آليات الضمان وأنماط التمويل البديلة والمجددة وذلك بالتشاور مع مختلف مكونات النظام المالي.
- التوجّه نحو تعزيز القدرات الفنية للقطاع المصرفي لتوفير التمويل الأخضر والنهوض بالاستثمار في القطاعات البيئية والمجددة مع توفير التراتيب والأطر الرقابية المناسبة للتمويل الأخضر ووضع إطار احترازي تفاضلي للأصول الخضراء وإدماجها ضمن الإطار التشغيلي للسياسة النقدية وكذلك تعزيز الرقابة على المخاطر المناخية في القطاع البنكي.
- تعزيز الجهود لتدعيم صلابة القطاع البنكي بما يدعم الاستقرار المالي والاقتصادي، حيث ينتظر مواصلة تحسين جودة الأصول البنكية ومعالجة القروض المتعثرة إلى جانب تنظير الإطار الرقابي مع المعايير الدولية عبر تطبيق الإطار الجديد لبازل ومعايير IFRS تدريجيا من خلال إعداد البنوك والمؤسسات المالية لمخططات استراتيجية وعملية لاعتمادها.

- مواصلة تعزيز حوكمة البنوك العمومية لا سيما ممارسات الحوكمة الداخلية وشفافية اتخاذ القرارات، فضلا عن التوجه نحو إعادة هيكلة البنوك المشتركة.

- تعصير الخدمات المصرفية ورفع نسبة الإدماج المالي بفضل التحوّل الرقمي للمنظومة البنكية لا سيما تعزيز خدمات الدفع الالكتروني وتوظيف الذكاء الاصطناعي وتشجيع الشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية.

وفي مجال **الصرف**، تهدف الإصلاحات المزمع تنفيذها إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية فضلا عن الانفتاح على المحيط الإقليمي والدولي. ويستند هذا التوجّه إلى تيسير استقطاب الاستثمارات الأجنبية ودعم تدويل المؤسسات التونسية المصدرة ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في عمليات الصرف والمعاملات المالية. وينتظر مزيد تبسيط النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بالصرف وإضفاء مزيد من المرونة على عمليات الصرف وتيسير التحويلات المالية للمتعاملين الاقتصاديين. وسيتمّ في الغرض تفعيل رقمنة معالجة المطالب المتعلقة بعمليات الصرف (EXOP)، ومنصة إدارة وثائق التجارة الخارجية (TRADIS)، ونظام متابعة معاملات الصرف والحسابات الخاضعة لشروط خاصة (PSOCCRS)، إلى جانب إعادة تصميم وتوسيع منصة جذاذات الاستثمار بالعملة القابلة للتحويل من قبل غير المقيمين بالبلاد التونسية.

وعلى مستوى **السوق المالية**، تهدف استراتيجية الخماسية المقبلة إلى مواصلة الإصلاحات وتعميمها لجعل السوق المالية تلعب دورها الطبيعي في تمويل الاستثمار الخاص إلى جانب البنوك وفي تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية وذلك في سياق تتسم فيه البيئة الاقتصادية والمالية، محليا ودوليا، بديناميكية متسارعة تشمل التحول الرقمي وتطوّر أدوات التمويل والاستثمار. وتتمحور الأهداف الرئيسية حول بلوغ **مساهمة السوق المالية في تمويل الاقتصاد مستوى 15%** مع موفّى سنة 2030 وكذلك **تطوّر الرّسملة السوقية إلى نسبة 30%** من الناتج الداخلي الخام إضافة إلى المساهمة في تدعيم الادخار الوطني وتحسين شفافية وحوكمة الشركات التي تلجأ لادخار العموم. وينتظر في هذا المجال:

- مراجعة النصوص المنظمة للسوق المالية ومراجعة النموذج الحالي لمؤسسات السوق (بورصة الأوراق المالية بتونس وهيكل الإيداع المركزي) ولأسواق البورصة (قواعد الاحداث والسير) بغرض تعزيز تنافسية الساحة المالية التونسية على المستوى الدولي خاصة مع تطور الأسواق المالية العالمية وتنامي دور المستثمرين الأجانب، ومواصلة التنسيق بين المتدخلين في السوق بشكل يضمن حسن التنظيم للخدمات المالية وتحقيق التكامل بينها وتجنب تضارب المصالح.

- دعم إقبال المؤسسات الواعدة والصغرى والمتوسطة على التمويل المباشر من السوق المالية وذلك بتنقيح الإطار القانوني للسماح بإصدارات رقاعيّة مجمعة تسمح بتخفيض كلفة الإصدار والسماح للشركات الصغرى والمتوسطة التي لا تستجيب للشروط الحالية بالاستفادة من هذه الآلية لتمويل استثماراتها، مع تشجيع الشركات على فتح رأس مالها وإدراج أسهمها بالسوق الرئيسية أو بالسوق البديلة لبورصة الأوراق المالية.

- إثراء السوق المالية بمنتجات جديدة وإحداث قسم خاص بالشركات الناشئة ضمن تسعيرة البورصة.

- تعزيز الثقافة المالية من خلال إحداث منصة رقمية للتثقيف المالي وإدراج الثقافة المالية ضمن مناهج التعليم الجامعي.

- اعتماد إطار قانوني منظم لنشاط وكالات ترقيم وطنية وتنظيم نشاطها بما يعزز الشفافية في السوق ويضمن مصداقية وجودة منهجية التقييم.

- وضع نظام وطني لمنح علامات "مؤسسة خضراء" وإحداث مؤشر على مستوى البورصة بهدف تشجيع الممارسات الفضلى في مجال المحافظة على البيئة، ومراجعة قواعد الاحتياط والحذر الخاصة بمختلف المتدخلين في السوق لضمان إدماج المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل منهجي، وإلزام الشركات المدرجة بالبورصة بإعداد تقارير الإفصاح المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة الرشيدة.

- تطوير قطاع رأس مال تنمية بإحداث سوق ثانوية للأوراق المالية غير المدرجة تنظم عمليات التفويت في المساهمات التي وصلت مرحلة النضج، وإرساء آليات تقاسم المخاطر بين القطاعين العام والخاص عبر آليات استثمار مشتركة.

وفي باب **التمويل الخصوصي**، ستتكثّف الجهود في اتجاه:

- دعم الإدماج المالي للفئات الهشّة لاسيما النساء والشباب وسكان المناطق الداخلية عبر تيسير تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغرى وتشجيع التحول الرقمي المالي ومزيد تطوير آليات التمويل الصغير.

- تيسير النفاذ للتمويل البنكي من خلال الضغط على كلفة الإقراض حيث سيتواصل العمل بامتياز تكفّل الدولة بالفارق بين النسبة الموظفة على قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى موفّى سنة 2027.

- تنويع مصادر التمويل وتطوير آليات بديلة للتمويل البنكي من خلال تخصيص خطوط تمويل على موارد خارجية لفائدة شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية وشركات التصرف في الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية وإعادة هيكلة شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية الجهوية وتطوير تدخلاتها وإحداث مركزية للمعلومات تعنى بقطاع رأس مال التنمية إلى جانب تطوير عمليات التمويل التشاركي وتدعيم منظومة الضمان التي تديرها الشركة التونسية للضمان.

- تخصيص خطوط تمويل بشروط ميسرة لفائدة المؤسسات الناشئة وأنشطة الاقتصاد الأخضر وإحداث آلية ضمان خضراء لتشجيع وحث المؤسسات الخاصة والعمومية على إصدار سندات خضراء.

- دعم عمليات إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات عبر التشخيص الشامل والمعمّق للوضعية الحالية لخط اعتماد دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة يشمل كل الأطراف المتدخلة بما يُمكّن من ضمان أوفر الفرص لانتفاع أكبر عدد ممكن من المؤسسات من هذا التمويل ولتحسين نجاعة تدخلاته.

وفيما يتعلق بالتأمين، تندرج الأولويات والأهداف الاستراتيجية لقطاع التأمين للفترة 2026-2030 ضمن رؤية شاملة تهدف إلى تعزيز متانة القطاع وقدرته على تمويل الاقتصاد الوطني، وتوسيع الشمول التأميني، وتحسين الحوكمة والرقمنة، مع دعم الاستدامة المالية ومواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. وبصفة أدق، تتمثل أولويات المرحلة في تدعيم الدور المزدوج لقطاع التأمين، التنموي والاجتماعي، عبر تعبئة الادخار الوطني وتوظيفه في تمويل الاقتصاد.

وفي هذا الإطار، سيتمّ خلال الخماسية القادمة:

- تطوير نشاط تأمين السيارات والنهوض بخدماته من خلال مراجعة الإطار التنظيمي للمكتب المركزي للتعريفة في اتجاه توضيح صلاحياته وطرق سير أعماله وإجراءات البت في الملفات وكذلك سبل توسيع التغطية بخدمات التأمين باعتماد منظومة توزيع تضامني على مستوى القطاع لتأمين السيارات التي تمثل مجالات استعمالها مخاطر مرتفعة لدى كافة مؤسسات التأمين (اللواج، التاكسي الفردي، التاكسي الجماعي، النقل الريفي وسيارات الكراء التي تواجه صعوبات في التأمين). كما ينتظر مزيد حماية المؤمّن لهم من خلال تدعيم واجب الإعلام ومراجعة تعريفة المسؤولية المدنية استنادا إلى مؤشرات فنية وإحصائية دقيقة فضلا عن تفعيل إلزامية تأمين الدراجات النارية صغيرة الحجم.

- تطوير التأمين على الحياة وتدعيم دوره الاقتصادي والاجتماعي من خلال تنقيح بعض أحكام مجلة التأمين في اتجاه اعتماد إطار تشريعي خاص بالتقاعد التكميلي، وتوسيع قائمة وسطاء التأمين بالنسبة للتأمين على الحياة لتشمل الوسطاء في البورصة وبقية المؤسسات المالية القادرة على تسويق هذا الصنف.

- تحسين أساليب التصرف في المخاطر بعنوان التأمين الفلاحي وتعصير خدماته من خلال تنويع العرض التأميني ورقمنة خدماته وإرساء الإجبارية التدريجية في بعض اصنافه وتطوير أساليب التصرف في التعويضات وتنظيم حملات توعوية وحلقات تكوينية للفلاحين حول التأمين الفلاحي وتكوين الوسطاء والخبراء في تقييم المخاطر الفلاحية وتقدير الأضرار.

- تدعيم الإدماج التأميني بمراجعة الإطار القانوني المنظّم لنشاط الوساطة في التأمين عبر توسيع قائمة الوسطاء ومزيد توضيح خصوصيّات نشاط كلّ صنف منهم، وملاءمة شروط التكوين الأكاديمي والخبرة المهنية المطلوبة مع منظومة التعليم العالي والتكوين المهني، وضبط الواجبات المحمولة على وسطاء التأمين تجاه المؤمن لهم.

- تدعيم رقمنة خدمات التأمين المسندة للحرفاء.

- إرساء منظومة لتأمين الكوارث الطبيعية وتدعيم الصمود الاقتصادي في ظل تزايد المخاطر المناخية حيث سيتمّ اعتماد إطار قانوني لتأمين الكوارث الطبيعية وتطوير أداة نمذجة تمكّن من تقييم كلفة التغطية التأمينية وتحديد ضوابطها الفنّية وإعداد دراسة انعكاس التغطية التأمينية على الكوارث الطبيعية على الملاءة المالية لمؤسسات التأمين وتنفيذ أنشطة تحسيسية للتعريف بهذه المنظومة.

التعاون المالي الدولي:

يمثل التعاون المالي الدولي رافعة أساسية لدعم تنفيذ البرامج الإصلاحية والمشاريع التنموية ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يسهم في تعزيز قدرات الإنتاج والتشغيل والتصدير فضلا عن تحسين البنية الأساسية والمرافق العمومية المبرمجة ضمن مخطط التنمية. ويرتكز اللجوء إلى التمويل الخارجي بالأساس على المبادئ المتعلقة بالحفاظ على السيادة الوطنية وضمان ترشيد التداين والتحكم في شروطه واستدامة المالية العمومية مع توجيه الموارد نحو الأولويات والأهداف الوطنية.

ولئن تعتبر موارد التمويل الخارجي رافدا هاما لتمويل برامج ومشاريع مخطط التنمية 2026-2030، فإن المرحلة القادمة تتسم باشتداد الشروط المطلوبة لتعبئتها خاصة في ضوء تواتر الأزمات الجيوسياسية والاقتصادية وما يترتب عنها من تضاؤل للموارد المالية على المستوى الدولي وتنامي المنافسة الدولية على تحصيلها.

على هذا الأساس، تمّ ضبط سياسة التعاون المالي الدولي بالاستناد إلى أولويات تحسين فاعلية التمويل الخارجي مع تعزيز سلامة التوازنات المالية والتحكم في الدين الخارجي في مستويات مقبولة.

وتتضمّن الأهداف الاستراتيجية للتعاون المالي الدولي بالخصوص:

- إحكام تعبئة موارد التمويل الميسّرة لتوفير هامش تمويلي يمكن من تغطية البرامج والمشاريع ذات الأولوية والمدرجة بمخطط التنمية.
- تنويع الشراكات وتوسيع قاعدة المموّلين بغرض الاستفادة من تنوّع صيغ التمويل وشروطها لفائدة مشاريع التعاون المالي والفني الدولي (التعاون الآسيوي، التعاون مع دول أوروبا الشمالية والدول غير المنتمية إلى الاتحاد الأوروبي، المؤسسات الإقليمية الجديدة، ...).
- العمل على استغلال آليات التمويل المبتكرة لا سيما التمويل الأخضر والمبادرات الإقليمية المتعددة.
- استغلال آليات التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي.
- العمل على تحسين التصنيف السيادي وإحكام الإعداد للإصدارات الرقاعية التونسية بالسوق المالية العالمية.
- إحكام توظيف المساعدات الفنية وتوظيف الخبرات للتقدم في إعداد الدراسات وبلورة برامج التعاون الداعمة للتنمية.

ومن هذا المنطلق تتضمن استراتيجية التّعاون الدّولي المحاور الرئيسية التالية:

- **المحور الأول: تطوير الشراكات وتنويع مصادر التمويل الخارجي** حيث تقتضي المرحلة القادمة اعتماد مقاربة متجددة ترتكز على تنويع الشركاء وتوسيع خيارات التمويل على نحو يعزّز قدرة الدولة على تعبئة الموارد وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية. وستتركز الجهود بالخصوص على:

  - ✓ **تعزيز التّعاون الثنائي ومتعدّد الأطراف** من أجل تعبئة موارد التمويل المناسبة لتنفيذ البرامج والمشاريع المرسومة بالمخطّط من خلال العمل على رفع سقف التمويلات المخصّصة لبلادنا وتعزيز الحصول عليها بشروط ميسرة والتوجه أكثر نحو الآليات التمويلية الجديدة (التمويل حسب النتائج، الضمانات، التمويل الأخضر، التمويل المشترك) إضافة إلى توفير الدعم الفني والمرافقة في مراحل اعداد البرامج والمشاريع وتنفيذها.

    كما تشمل التوجهات توفير تمويلات مباشرة ودون ضمان الدولة لفائدة المؤسسات والمنشآت العمومية. هذا إضافة إلى تعزيز التعاون لدعم القطاع الخاص والاستفادة من آليات التمويل التي يوفرها بعض المموّلين لفائدته (ضمانات، تمويل مباشر، ...) مع تكثيف العمل على تعبئة دعم إضافي للميزانية في إطار آليات التمويل المتاحة.

- ✓ **تعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي** من خلال:

  - مواصلة استغلال الإطار الحالي للتعاون المالي والفني والذي يتيح تعبئة هبات سنـوية لتمويل البرامج والمشاريع التنموية في المجالات ذات الأولوية والعمل على تعبئة موارد تمويل ضمن آلية الدعم المالي الكلي.

  - الاستفادة المثلى من توجه الاتحاد الأوروبي نحو سياسة أكثر اندماجية مع مؤسساته المالية والوكالات التنموية للبلدان الاعضاء به من أجل تمويل مشاريع استراتيجية.

  - تطوير التعاون في قطاع الطاقة قصد الاستغلال الأمثل للجسر الطاقي بين تونس والاتحاد الأوروبي ELMED والتفكير في تطويره ليشمل دول الجوار أو ليكون جسرا بين القارتين.

  - التباحث بخصوص انضمام تونس الى برامج أوروبية جديدة والاستفادة من أطر التعاون الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، وكذلك الشراكات مع أبرز المموّلين والمؤسسات متعددة لأطراف، بهدف تعبئة تمويلات إضافية موجّهة لدعم تنفيذ مخطط التنمية 2026–2030.

- ✓ **تعزيز التعاون العربي والاسلامي** بالاستفادة خاصة من المبادرات والآليات التي تطلقها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، حيث سيتمّ العمل على:

  - توسيع مجالات التعاون لبرامج تمويل التجارة ليشمل إضافة إلى تمويل الواردات، تمويل صادرات المؤسسات التونسية من السلع الاستراتيجية بما يسهم في دفع التصدير والارتقاء بحجم التجارة البينية بين الدّول الأعضاء.

  - العمل على استغلال الموارد المخصّصة من قبل البنك الإسلامي للتنمية لتمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

  - ضبط رؤية استراتيجية تؤطر العلاقة مع الصناديق والمؤسسات المالية العربية وتتزامن مع فترة المخطط بما يضمن الاستفادة من مختلف التمويلات والمبادرات المطروحة.

- ✓ **دعم النفاذ إلى التمويلات الخضراء** عبر اعتماد خطة وطنية للتمويل المناخي وبلورة إصلاحات تمكّن من تعظيم الاستفادة من هذه التمويلات.

- ✓ **تطوير التعاون اللامركزي** بين الجهات التونسية ونظيراتها الاجنبية، مع تحديد مشاريع ذات أولوية على المستوى الجهوي.

- ✓ **دعم التعاون الثلاثي والتعاون جنوب – جنوب** والانفتاح على الفضاءات الإقليمية المتوسطية والمغاربية والافريقية عبر توظيف الخبرات التونسية في مجالات التكوين المهني والصحة والتعليم والطاقات المتجددة والتنمية الاجتماعية وغيرها من المجالات الأخرى.

- **المحور الثاني: حوكمة التعاون الدولي وتسريع نسق تنفيذ المشاريع الممولة بموارد خارجية** حيث سيتجه العمل نحو:

- ✓ تعزيز التنسيق بين الهياكل المكلفة بالتعاون الدولي ووضع خطة تمويل موحّدة تنبني على أهداف مخطط التنمية.
- ✓ تحسين جاهزية المشاريع بضبط إجراءات تشمل استكمال الدراسات، وتوفير الموارد البشرية، وتسوية الوضعيات العقارية.
- ✓ تطوير منظومات المتابعة والتقييم لمحفظة التعاون الدولي من خلال تفعيل المنظومة المعلوماتية لمتابعة التمويلات الخارجية ومنظومة متابعة برامج دعم الميزانية، وانجاز خارطة للمشاريع الممولة خارجيا، هذا بالإضافة إلى تعزيز التنسيق المؤسّسي بين الهياكل الوطنية في إطار اللجان المختصة.

- **المحور الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية** حيث سيتكثف العمل في ظلّ تسارع التحولات الاقليمية والدولية في اتجاه:

- ✓ دعم علاقات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف في إطار دعم المصلحة الوطنية والمحافظة على السيادة الوطنية مع الانخراط الفاعل في عملية صنع القرار صلب المنظمات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تنتمي إليها تونس.
- ✓ المساهمة في استقطاب الاستثمارات الخارجية وتنمية الصادرات وتطوير التدفق السياحي وذلك بتنشيط اليقظة الاقتصادية ببلدان الاعتماد ومعاضدة جهود الفاعلين الاقتصاديّن في التّرويج للمنتجات التّونسيّة والتّعريف بها والمساهمة في اشعاع تونس كقطب ثقافي ووجهة سياحية متميّزة. كما يتطلب تحقيق هذا الهدف مراجعة طرق عمل التمثيليات الفنية بالخارج لمختلف الهياكل العمومية على غرار وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي ومركز النهوض بالصادرات والديوان الوطني للسياحة وغيرها من أجل تحسين فاعليتها وتطوير أدائها.
- ✓ دعم تعبئة الموارد المالية الخارجية وتعزيز التعاون القطاعي من خلال تنشيط عمل اللجان المشتركة والقطاعية وتفعيل آليات التعاون مع التكتلات الإقليمية والدول الصديقة ضمن آليات التمويل المشترك أو المبادرات في عدد من المجالات كالأمن الطاقي والأمن الغذائي.
- ✓ تثمين دور الجالية التونسية في الخارج ولا سيما الكفاءات منها كمحرّك للتنمية الاقتصادية ومصدر لتعزيز التماسك الاجتماعي.

المتابعة والتقييم

تكتسي متابعة تنفيذ المخطط 2026-2030 وتقييم النتائج المسجلة أهمية بالغة انطلاقا من الحرص على تجسيم الأهداف الاستراتيجية المرسومة بمخطط التنمية وما يتطلبه ذلك من حتمية التعامل مع المتغيرات والتطورات المستقبلية المحتملة واعتماد التعديلات والإصلاحات المناسبة.

وتتضمّن أعمال المتابعة والتقييم الدورية النظر في مدى تنفيذ الاصلاحات والبرامج والمشاريع التنموية المبرمجة وتقديمها ضمن الوثائق الرئيسية التالية:

- **وثيقة الميزان الاقتصادي السنوية:** تقديم متابعة تنفيذ المخطط ضمن مختلف محاور الوثيقة مع إدراج ملخص تأليفي لاستنتاجات المتابعة وتحليل المؤشرات الرئيسية لسياسات التنمية على المستويين المجالي والوطني مقارنة بتوجهات المخطط وأهداف السنة المعنية.
- **تقرير متابعة وتقييم نصف مرحلي لمخطط التنمية** يتضمّن متابعة النتائج المسجلة وتقييمها وتحيين الأهداف المرسومة والتعديلات المناسبة بعنوان الفترة المتبقية من المخطط 2026-2030.
- **تقرير نهائي حول تنفيذ المخطط** لتقييم إنجازات الفترة 2026-2030.

وتتولى الهياكل العمومية إعداد تقارير المتابعة والتقييم للمجالات الراجعة لها بالنظر. وتشرف الوزارة المكلفة بالتخطيط على إعداد التقرير التأليفي.

الملاحق

جدول عدد 1: الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د)

جدول عدد 2: الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (%)

جدول عدد 3: الموارد والاستعمالات بالأسعار القارة (%)

جدول عدد 4: القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%)

جدول عدد 5: المؤشرات ذات الطابع الاجتماعي

جدول عدد 1: الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د)

	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
الناتج المحلي بأسعار السوق	131543,9	139443,4	149733,0	159759,7	172614,6	187878,4	204816,0	223858,9	245804,1	270595,1
واردات الخيرات والخدمات	68210,2	90318,0	88476,9	89940,2	92444,3	96543,1	101631,6	107008,0	113050,2	119836,2
الاستهلاك العمومي	27369,4	28403,6	29076,3	30254,0	32551,6	35168,1	37237,4	39543,3	42073,0	44849,8
الاستهلاك الخاص	96568,1	106492,8	117455,2	127098,9	136511,8	147053,2	158876,8	172152,6	186544,5	202536,6
جملة الاستهلاك	123937,4	134896,4	146531,5	157352,9	169063,4	182221,3	196114,3	211695,9	228617,5	247386,4
تكوين رأس المال الثابت	20857,6	22750,2	23563,4	24302,2	26760,4	29978,5	34885,5	41083,2	48007,7	54087,4
صادرات الخيرات والخدمات	54959,6	71571,2	79417,9	79883,0	82040,7	84420,0	87851,5	91623,0	96164,9	101309,9

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

جدول عدد 2: الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (%)

	2021	2022	2023	2024	2025	2025-2021	2026	2027	2028	2029	2030	2030-2026
الناتج المحلي بأسعار السوق	10,1	6,0	7,4	6,7	8,0	**7,6**	8,8	9,0	9,3	9,8	10,1	**9,4**
واردات الخيرات والخدمات	23,2	32,4	-2,0	1,7	2,8	**10,8**	4,4	5,3	5,3	5,6	6,0	**5,3**
الاستهلاك العمومي	5,9	3,8	2,4	4,1	7,6	**4,7**	8,0	5,9	6,2	6,4	6,6	**6,6**
الاستهلاك الخاص	9,2	10,3	10,3	8,2	7,4	**9,1**	7,7	8,0	8,4	8,4	8,6	**8,2**
جملة الاستهلاك	8,4	8,8	8,6	7,4	7,4	**8,1**	7,8	7,6	7,9	8,0	8,2	**7,9**
تكوين رأس المال الثابت	10,1	9,1	3,6	3,1	10,1	**7,2**	12,0	16,4	17,8	16,9	12,7	**15,1**
صادرات الخيرات والخدمات	21,1	30,2	11,0	0,6	2,7	**12,6**	2,9	4,1	4,3	5,0	5,4	**4,3**

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

جدول عدد 3: الموارد والاستعمالات بالأسعار القارة (%)

2030-2026	2030	2029	2028	2027	2026	2025-2021	2025	2024	2023	2022	2021	
4,2	5,1	4,7	4,2	3,8	3,3	**2,4**	2,6	1,5	0,4	3,0	4,6	الناتج المحلي بأسعار السوق
3,5	4,3	3,9	3,4	3,2	2,6	**6,6**	2,3	3,8	5,1	11,6	10,9	واردات الخيرات والخدمات
3,2	4,0	3,6	3,3	2,8	2,2	**1,2**	1,4	1,4	-0,2	1,2	2,2	الاستهلاك العمومي
3,0	3,6	3,2	3,0	2,7	2,3	**1,8**	2,0	1,1	0,9	2,0	3,3	الاستهلاك الخاص
3,0	3,7	3,3	3,1	2,7	2,3	**1,7**	1,9	1,2	0,7	1,8	3,0	جملة الاستهلاك
9.8	7,5	11,5	12,3	10,9	6,7	**2,8**	5,4	0,7	1,9	2,2	3,9	تكوين رأس المال الثابت
2,6	3,5	3,2	2,8	2,2	1,3	**7,3**	0,7	-1,6	9,0	17,4	11,9	صادرات الخيرات والخدمات

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

جدول عدد 4: القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%)

	2021	2022	2023	2024	2025	2021-2025	2026	2027	2028	2029	2030	2026-2030
الفلاحة والغابات والصيد البحري	-2,0	2,1	-16,1	8,8	10,3	**0,1**	5,0	1,5	3,0	3,1	3,1	**3,1**
الصناعات	9,7	1,5	-1,1	-2,8	2,3	**1,8**	4,5	4,8	5,0	5,2	6,0	**5,1**
الصناعات الغذائية	-0,7	1,2	-1,7	2,6	4,5	**1,1**	2,0	-0,1	1,5	2,5	2,8	**1,8**
صناعة مواد البناء والبلور والخزف	14,3	-3,2	-2,2	-4,0	3,2	**1,4**	6,9	7,0	7,0	7,3	7,5	**7,1**
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	11,6	8,5	3,2	1,7	6,2	**6,2**	4,5	5,4	5,7	5,9	6,3	**5,6**
تكرير النفط	2,4	12,7	-62,8	11,4	-20,6	**-17,6**	3,0	25,0	35,0	38,1	44,2	**28,2**
الصناعات الكيميائية	9,8	1,6	1,2	-1,9	3,2	**2,7**	1,5	3,2	4,3	4,9	5,3	**3,8**
النسيج والملابس والجلد	8,6	13,6	-2,4	-5,5	-2,6	**2,1**	1,5	1,9	1,9	2,3	2,4	**2,0**
صناعات مختلفة	10,1	1,1	2,4	-1,9	1,7	**2,6**	2,0	3,4	3,6	4,3	5,0	**3,7**
المناجم	23,0	-0,5	-10,4	9,8	24,2	**8,4**	30,0	13,8	10,5	10,2	8,3	**14,3**
استخراج النفط والغاز الطبيعي	20,2	-12,3	-1,9	-19,4	-10,9	**-5,8**	3,0	5,5	2,4	-1,6	2,7	**2,4**
انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز	13,9	4,7	0,5	1,3	4,9	**4,9**	3,0	3,4	3,5	3,9	4,8	**3,7**
توزيع المياه ومعالجة مياه الصرف	19,3	7,8	3,3	-2,5	3,2	**6,0**	3,0	2,6	2,7	2,9	2,8	**2,8**
البناء والأشغال العامة	7,4	-5,8	-1,4	-1,1	3,7	**0,4**	7,9	8,6	8,8	9,2	9,5	**8,8**
الخدمات	4,0	3,7	3,0	2,0	1,6	**2,9**	2,8	3,9	4,3	4,8	5,2	**4,2**
التجارة والصيانة	3,6	1,7	1,4	1,2	2,1	**2,0**	2,5	3,6	3,8	4,4	4,8	**3,8**
النقل والتخزين	7,4	14,1	5,5	2,7	0,7	**6,0**	3,5	4,4	5,2	5,9	6,2	**5,0**
الاتصالات	7,4	1,1	5,0	1,5	2,0	**3,4**	2,0	4,2	4,8	5,6	6,1	**4,5**
النزل والمقاهي والمطاعم	13,0	18,3	12,9	4,3	6,8	**10,9**	4,9	5,3	5,6	5,9	6,3	**5,6**
المؤسسات مالية	3,5	6,7	3,1	2,7	-8,2	**1,4**	5,1	4,8	4,6	4,6	4,6	**4,7**
التعليم العام والخاص	4,9	2,0	1,2	1,9	1,8	**2,3**	1,7	3,5	3,9	4,5	5,0	**3,7**
الصحة العامة والخاصة	14,2	2,8	6,3	2,0	2,7	**5,5**	2,5	3,6	3,9	4,4	4,9	**3,9**
خدمات تسويقية أخرى	0,6	3,4	4,1	2,7	2,5	**2,6**	2,6	4,4	4,7	5,3	5,8	**4,6**
الإدارة العمومية والدفاع	-0,3	0,8	0,6	1,6	1,8	**0,9**	2,9	3,6	3,9	4,4	4,5	**3,8**
الخدمات الجمعياتية	0,5	2,8	7,1	1,3	2,1	**2,7**	2,2	3,8	4,1	4,6	4,8	**3,9**
خدمات منزلية أخرى	1,9	1,3	1,0	2,3	1,6	**1,6**	1,8	3,3	3,7	4,3	4,6	**3,5**
الأداءات غير المباشرة بعد طرح المنح	4,3	3,7	24,5	2,4	2,0	**7,1**	2,0	2,4	2,5	3,2	3,4	**2,7**
الناتج المحلي بأسعار السوق	4,6	3,0	0,4	1,5	2,6	**2,4**	3,3	3,8	4,2	4,7	5,1	**4,2**

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

جدول عدد 5: المؤشرات ذات الطابع الاجتماعي

القطاع	المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
التربية	نسبة التلاميذ الجدد بالسنة الأولى الذين تلقوا سنة تحضيرية (%)	89	89.5	91.8	92.9	94,8	95,7	96,7	97,6	98,6	99,5
	نسبة الانقطاع المدرسي ابتدائي (%)	1.2	0.7	0.9	0.8	0.7	0.7	0.7	0.65	0.6	0.6
	نسبة الانقطاع المدرسي إعدادي (%)	9.3	7.8	8	7.5	6.5	6,4	6,2	6,1	5,9	5,8
	نسبة الانقطاع المدرسي ثانوي (%)	9.9	8.9	8.6	7.9	8.2	8,1	8,0	7,8	7,7	7,6
	نسبة التلاميذ الموجهين الى الشعب العلمية (%)	47.8	53	51.8	53.7	53,7	55,0	56,2	57,5	58,7	60,0
	نسبة التلاميذ الموجهين الى التعليم التقني (%)	2.2	2.8	3.4	3.7	4.4	4,8	5,1	5,5	5,8	6,2
	نسبة التغطية بالشبكات الإعلامية الداخلية بالمؤسسات التربوية الابتدائية (%)	79.02	77.7	78.5	84.7	88.5	100	100	100	100	100
	نسبة التغطية بالشبكات الإعلامية الداخلية بالمؤسسات التربوية الاعدادي والثانوي (%)	98.19	100	100	100	100	100	100	100	100	100
التكوين المهني	عدد المتكونين في النظام المقيس بالجهاز الوطني (ألف)	61	67	70	74	74	76	86	99	115	135
	عدد المؤسسات المنتفعة بآليات التكوين المستمر	1930	2008	2095	1427	3000	3230	3239	3250	3260	3270
	عدد المرسمين في التكوين الإشهادي (ألف)	10	10.5	10.7	12	13	10	10.5	11	11.5	12.2
التعليم العالي	نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة (%)	2.4	1.46	3.8	12.98	28,4	33.2	42.7	47.4	50	52
	نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد (%)	4.8	9.6	8	9.4	12,5	12.9	13.3	16	20	25

القطاع	المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
	نسبة الطلبة المسجلين في الاختصاصات المعتمدة على إطار مرجعي للكفاءات والمهن (%)	9.9	11	11.1	10.6	11	11	11.2	11.4	11.5	11,8
	نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة (%)	49.5	54.7	58.1	82.8	75	85.1	83.3	87.5	90	95
	نسبة المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الإشهادي (%)	8.6	12.3	12.3	15.8	19,3	28	37.8	48.8	51.2	57,3
البحث العلمي	عدد المدرسين الباحثين	12022	11829	12021	11.885	12888	12978	13039	13100	13162	13223
	عدد مخابر البحث	482	490	501	526	520	542	555	567	580	594
	نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف Q1 et Q2 (%)	71.1	73.5	73.5	72.8	68.8	69.7	71.5	73.4	75.4	77,4
	عدد مطالب براءات الاختراع والمستنبطات النباتية لهياكل والمؤسسات العمومية للبحث	81	93	82	93	93	102	113	123	139	154
الصحة	نسبة وفيات الأطفال لكل ألف ولادة حية	14.2	11.4	11.4	11.4	9,8	9,3	8,8	8,4	8,0	7,6
	مؤمل الحياة عند الولادة	72.9	76.2	76.9	76.9	77,2	77,3	77,4	77,5	77,6	77,7
الشؤون الاجتماعية	عدد المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي (بالألف)	243	248	338	356	377	421	470	524	585	653
	عدد المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني (بالألف)	243	248	338	320	320	343	367	393	421	451
	عدد المنتفعين بالتعريفات المنخفضة (بالألف)	620	623	622	472	472	441	412	385	359	336
السياسات النشيطة للتشغيل	برامج وآليات للرفع من كفاءات الباحثين عن شغل ودعم الادماج المهني (بالألف)	*-	-	-	-	-	129.5	140.9	152.5	164.5	177.2
	برامج دعم التشغيل بالمؤسسات الاقتصادية	-	-	-	-	-	30160	31375	34090	36810	39530
	برنامج دعم التشغيل في الجهة	-	-	-	-	-	159660	180275	226590	281310	316730

القطاع	المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
المبادرة الخاصة	عدد المشاريع المحدثة التي انتفعت بآليات المرافقة					-	5000	5500	6000	6500	7000
	عدد المنخرطين في نظام المبادر الذاتي					-	7000	10000	13000	16000	20000
الشركات الأهلية	عدد الشركات الأهلية المحدثة		--	47	128	230	400	500	600	700	800
	عدد مبادرات مشاريع الشركات الأهلية	-	-	-	-	-	300	400	500	600	700
الطفولة	نسبة التغطية بمؤسسات الطفولة المبكرة (%)	38	40	41	42	43	48	49	50	51	52
	عدد رياض الأطفال	5670	5785	5860	5858	5860	5880	5900	5950	5980	6000
	عدد مركبات الطفولة	99	101	104	104	105	110	115	120	125	128
	عدد نوادي الأطفال	219	215	208	202	190	202	204	207	210	215
المرأة والأسرة	عدد المشاريع المحدثة في إطار برنامج رائدات	-	1434	4171	2865	1235	2000	2500	2500	2700	2700
	عدد فضاءات المرافقة والتكوين والتسويق	-	-	-	-	-	6	15	24	32	39
	عدد مراكز إيواء النساء ضحايا العنف	1	8	12	17	16	16	17	17	18	18
كبار السن	عدد المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي	122	146	316	435	455	511	532	554	579	580
	عدد الفرق المتنقلة	25	26	40	42	49	56	58	60	62	64

القطاع	المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
	عدد دور النشر الجديدة المنتصبة في الجهات	-	-	-	-	5	8	10	14	16	20
	عدد المعارض والتظاهرات التي تعنى بالكتاب في الجهات	-	-	-	-	906	1012	1120	1200	1300	1400
	عدد المكتبات العمومية والمتنقلة	434	436	439	443	444	446	452	459	465	470
	عدد المكتبات المتنقلة	42	44	44	45	45	45	49	53	56	58
	نسبة حوسبة المكتبات العمومية (%)	-	-	-	-	12	25	50	70	80	100
الثقافة	عدد دور الثقافة	235	238	241	241	246	243	250	251	251	253
	نسبة رقمنة الرصيد الفني (%)	57.5	58	50.80	51.05	59	60	70	80	90	100
	عدد الوثائق التراثية المرقمنة مؤشر تراكمي	3000	3140	4146	3447	4500	4650	4850	5000	5200	5400
	عدد المسارات السياحية الثقافية المحدثة	-	-	-	-	-	2	3	4	5	6
	عدد المواقع والمعالم المشمولة بالمسح الرقمي	-	-	-	-	-	500	1000	15000	2000	2500
	عدد عناصر التراث المودعة للتسجيل في قائمة اليونسكو	5	6	12	14	15	16	17	18	19	20
	عدد الجمعيات الرياضية	1859	1858	1902	1949	1970	2000	2030	2070	2120	2090
	عدد المجازين (بالألف)	123.3	126.5	132	132.5	135.3	138	141	144	147	150
الرياضة	نسبة التغطية بتدريس مادة التربية البدنية بالابتدائي (%)	60.2	67.6	66	62.5	63	65	73	83	93	100

القطاع	المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
	بالإعدادي (%)	95.3	94	92	92.4	92	95	97	100	100	100
	بالثانوي (%)	98.5	98	97	98	98	99	100	100	100	100
	عدد المنخرطين بمؤسسات الشباب (بالألف)	95	100	115	120	130	140	150	160	170	180
الشؤون الدينية	نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني (%)	0.574	0.538	0.548	0.565	0.561	0.571	0.578	0.586	0.593	0.600
	عدد الكتاتيب	1967	1889	1880	1998	2087	2136	2187	2240	2296	2354
	نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنّساء (%)	1.90	1.04	2.94	2.07	2.2	2.25	2.30	2.35	2.40	2.45
	عدد الأنشطة الدينية المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا (بالأف)	170	328	381	493	553	622	703	797	909	1040
	نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني (%)	0.574	0.538	0.548	0.565	0.561	0.571	0.578	0.586	0.593	0.600

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطي

وزارة الاقتصاد والتخطيط
شارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور مبنى «B4»، البرج "أ" المركز العمراني الشمالي 1082 تونس، الجمهورية التونسية
الهاتف : (+216) 70 55 66 00
الفاكس : (+216) 71 799 069
البريد الإلكتروني : boc@mdci.gov.tn
تاريخ الإصدار جويلية 2026